

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

"أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية"

" Impact of Principles Governance in Efficiency of Internal and Shariah Audit in Jordanian Islamic Banks "

إعداد

تالا عارف علي خشمان

المشرف الرئيس

الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر

المشرف المشارك

الدكتور وليد محمد شواقفة

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الدكتوراه في المصارف الإسلامية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

تاريخ المناقشة: عمان / /2015م

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يتكون هذا الفصل من المواضيع الآتية:

- **مقدمة الدراسة**
- **مشكلة الدراسة**
- **أسئلة الدراسة**
- **أهداف الدراسة**
- **فرضيات الدراسة**
- **أنموذج الدراسة**
- **أهمية الدراسة**
- **أسباب اختيار الدراسة**
- **حدود ومحددات الدراسة**
- **تعريف مصطلحات الدراسة**
- **الدراسات السابقة**

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة الدراسة:

تُعد الحوكمة واحدة من المتطلبات الإدارية لدى المصارف الإسلامية، وإحدى آليات استكمال عمليات الإصلاح الإداري؛ وذلك من خلال تعزيز مبادئ العدالة والشفافية والإفصاح ، والمراقبة والمساءلة، وتحديد المسؤوليات، ومعرفة العلاقات بين تلك المبادىء بوضوح ، بما يوفر الأجواء المناسبة لتحقيق رؤية وأهداف المصارف الإسلامية.

وبالرغم من تعقد العمليات المصرفية الإسلامية؛ لاختلافها شكلاً ومضموناً عن العمليات المصرفية التقليدية، إلا أن المصارف الإسلامية فرضت وجودها على الساحة المصرفية وشرعت في تطبيق مبادئ الحوكمة، رغم حداثة نشأتها ورغم المنافسة القوية من قبل المصارف التقليدية.

ويتبين إن تطبيق الحوكمة له أهمية كبيرة إذا ما التزمت المصارف الإسلامية في تطبيقها؛ إذ تُسهم في تخفيض المخاطر التى يمكن أن تواجهها، فيرتفع مستوى الأداء لديها، وحين يرتفع مستوى أدائها فإنها تستطيع تسويق خدماتها محلياً وإقليمياً وعالمياً، وبالتالي فإن تطبيق مبادىء الحوكمة كالشفافية والمساءلة والعدالة، وما إلى ذلك، من قبل المصارف الإسلامية، قد يُعطيها وضعاً تنافسيا مميزاً.

كذلك فإن للتدقيق الداخلي أهمية خاصة بالنسبة للمصارف الإسلامية ؛ نظراً لأن مستوى المركز المالي للمصرف بشكلٍ عام وللمصرف الإسلامي بشكلٍ خاص يمس سلباً أو إيجابياً عدداً لا بأس به من فئات المجتمع كالمستثمرين والدائنين و المودعين والعملاء، كما يؤثر على مالية الدولة؛ لما يقوم به من دور تنموي كبير، على اعتبار أنه يُمثل مصدراً مهماً للمشاريع التنموية من خلال ما يُعطي التدقيق الداخلي من الثقة على دور المصارف الإسلامية؛ ومن خلال

استقلالية وكفاءة المدقق الداخلي والتزامه بتطبيق معايير التدقيق الداخلي ، والتي تؤدي إلى استمرارية المصرف الإسلامي ونجاحه في تحقيق أهدافه ([1])

ولفحص مدى التزام المصارف الإسلامية بالشريعة الإسلامية؛ جاءت مهام التدقيق الداخلي الشرعي لتبرز أهميتها أيضاً والتي تشمل عمليات الفحص والتدقيق والتقويم لكثيرٍ من الأنشطة المصرفية الإسلامية لمعرفة مدى التزامها بأحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية، كذلك متابعة جميع ما يصدر عن الهيئة الشرعية من توجيهات وقرارات، بالإضافة إلى مناقشة الملاحظات والقضايا مع الجهات المختصة في المصرف الإسلامي قبل إصدار التقرير النهائي من قبل المدقق الداخلي الشرعي، فضلاً عن تقديم المدقق الداخلي الشرعي تقارير دورية تبعاً لنظام المصرف الإسلامي تتضمن نتائج المتابعة والفحص؛ لترفع إلى الجهات المختصة ([2]).

من هنا تسعى المصارف الإسلامية في الأردن لتحقيق مبادىء الحوكمة، وإيجاد البيئة الملائمة للتدقيق الداخلي، والتدقيق الداخلي الشرعي؛ الأمر الذي حققت من خلاله نجاحاً باهراً في ظل الأزمات الاقتصادية والمالية المتعاقبة على المستوى العالمي، مما يجعل استمرارية العمل بمبادىء الحوكمة مع التركيز على التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي أمراً مهماً وضرورياً لاستمرارية المصارف الإسلامية في الساحة المصرفية؛ الأمر الذي يدعم توجهات الدراسة الحالية في قياس أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

([1])النونو، كمال محمد سعيد كامل(2009). " **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة** "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين، ص 2.

([2]) العياشي، فداد(2009). "الرقابة الشرعية ودورها في ضبط أعمال المصارف الإسلامية: أهميتها، شروطها، وطريقة عملها"، ***المؤتمر الإسلامي، الدورة التاسعة عشرة بعنوان*: الرقابة الشرعية والمصرفية**، منظمة المؤتمر الإسلامي،مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الشارقة، للفترة من 25–27 مايو، ص 12 .

مشكلة الدراسة وعناصرها :

يُمكن إجمال مشكلة الدراسة من خلال تطبيقات الحوكمة في القطاع المصرفي، والتي تُعد الأكثر تعقيداً من القطاعات الأخرى، حيث تحتوي المصارف على مجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى، وتؤثر بشكل كبير على طبيعة نظام الحوكمة، ويُمكن توضيح بأن تطبيقات الحوكمة تزداد تعقيداً في المصارف الإسلامية ؛ نظراً لعملياتها المصرفية التي تختلف شكلاً ومضموناً عن العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى وجود مجلسين هما مجلس الإدارة ومجلس الشريعة الذي يُعرف بهيئة الرقابة الشرعية، والتي تتداخل أهدافهما وو ظائفهما ، فينعكس ذلك على طبيعة العمل المصرفي الإسلامي فلا يخلو من الصعوبات .

من هنا فإن المصارف الإسلامية الأردنية تواجه عدداً من المعوقات، فمن خلال الزيارة التي قامت بها الباحثة، يتضح إن بعض المعوقات تُنسب إلى المصارف الإسلامية ذاتها، ومنها ما يُنسب إلى طبيعة علاقتها بالبنوك المركزية، ومنها ما يعود إلى قصور التشريعات القانونية لدى المصارف الإسلامية، ومنها ما يتصل بالبيئة المصرفية والاقتصادية.

لذلك، يُمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الآتي:ما أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ؟

أسئلة الدراسة:

تكونت أسئلة الدراسة من الآتي:

1) هل يوجد أثر لمبادىء الحوكمة (مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة ، مبدأ الإفصاح والشفافية ، مبدأ السلوك الأخلاقي ، مبدأ التعويضات والمكافآت) في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية؟ وينبثق عنه الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

أ- هل يوجد أثر لمبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية؟

ب- هل يوجد فاعلية للتدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية ؟

ج- هل يوجد فاعلية للتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية؟

2) هل توجد فروق في استجابات أفراد العينة لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية كلٍ من: التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، المصرف) ؟

3) ما هو مستوى مبادىء الحوكمة (مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة ، مبدأ الإفصاح والشفافية ، مبدأ السلوك الأخلاقي ، مبدأ التعويضات والمكافآت) في المصارف الإسلامية الأردنية .

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. إيجاد أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

2. التعرف على أثر كل من : (مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة ، مبدأ الإفصاح والشفافية ، مبدأ السلوك الأخلاقي ، مبدأ التعويضات والمكافآت).

3. رصد الفروق في استجابات أفراد العينة حول أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية وفقاً لمتغيرات الدراسة.

فرضيات الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الفرضيات كما يلي:

الفرضية الرئيسة (HO): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية

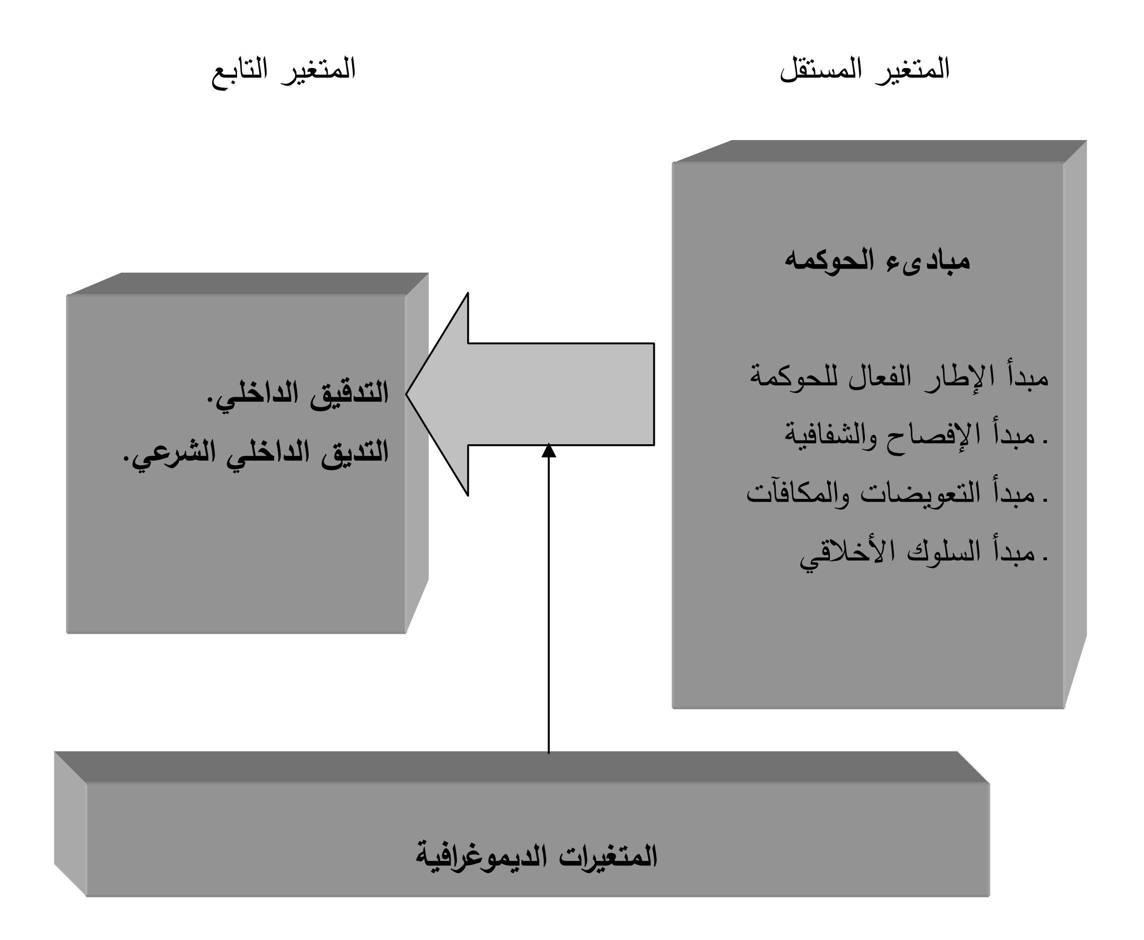
الفرضية الفرعية الأولى (Ho : 1): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية (Ho : 2): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

الفرضية الرئيسة الثانية (HO): لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات افراد العينة لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغيرات الدراسة :(الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، واسم المصرف).

أنموذج الدراسة

يُمكن تحديد المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة للدراسة على النحو الآتي:



المصدر: إعداد الباحثة، 2013([1])

([1]) نسمان، إبراهيم إسحاق (2009). " **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة**"،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

أهمية الدراسة:

الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية في أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، على اعتبار إن تطبيق مبادىء الحوكمة من قبل المصارف الإسلامية بالإضافة إلى قيامها بالتدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي يُعد مؤشراً قوياً على نجاح سير العمل المصرفي الإسلامي؛ نظراً لما أظهرته التوجهات العالمية من أهمية لمبادىء الحوكمة كمنهاج أمثل للمعالجة والتأثير في التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي، ونظراً لمحدودية الدراسات العربية والأردنية في مجال هذه الدراسة، إذ تفتقر المكتبة الأردنية . في حدود علم الباحثة . لدراسات تبحث في أثر الحوكمة في نوعين من التدقيق: التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي.

الأهمية العلمية:

يُمكن إبراز الأهمية العلمية لهذه الدراسة كونها كونها تبحث في موضوعين مهميْن، حيث يعد موضوع مبادىء الحوكمة حديث العهد في الدول النامية عموماً، لذلك فإن إخضاعهما للدراسة الميدانية يعطيهما أهمية علمية واضحة، خاصة في ظل الظروف والتغييرات التكنولوجية والاقتصادية والسياسية التي تشهدها كافة القطاعات في الأردن، والتي تستوجب تبني تلك المفاهيم ؛ لمواكبة التغيرات المختلفة.

أسباب اختيار الدراسة:

1) حاجة المصارف الإسلامية لتطبيق مبادىء الحوكمة والتدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي؛ من أجل حماية مصالح المودعين بجانب حماية أموال المساهمين وحماية مصالح

الأطراف الأخرى ذوي العلاقة أمثال العاملين الداخليين، وجميع المتعاملين مع المصارف الإسلامية.

2) تلبية لما أوصت به الدراسات والبحوث السابقة بضرورة إجراء المزيد من البحوث التي تتعلق بأثر مبادىء الحوكمة في التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي.

3) قلة الدراسات التي تناولت الجمع بين الحوكمة والتدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي.

حدود الدراسة :

اقتصرت هذه الدراسة على قياس أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، وتحددت بالآتي:

. الحدود البشرية: وتتمثل بموظفي الأعمال المالية والإدارية لدى المصارف الإسلامية الأردنية .

ـ الحدود المكانية: وتتمثل بالأمكنة الجغرافية التي تشغلها المصارف الإسلامية الأردنية متمثلة في (البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي) في الأردن.

ـ الحدود الزمنية: وتتمثل بالفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة الميدانية ، وتحدد خلال عام 2014.

. الحدود العلمية: أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

تعريف مصطلحات الدراسة:

الحوكمة: هي "مجموعة من العلاقات بين القائمين على إدارة المنظمات ومجلس الإدارة من جانب وحملة الأسهم والأطراف ذات العلاقة من جانبٍ آخر، وتتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف المنظمات والأدوات التي يتم بها تنفيذ هذه الأهداف وأسلوب متابعة الأداء" ([1]).

ويُمكن تعريف الحوكمة إجرائياً على أنها : مجموعة المبادئ التي يتم تحقيقها ضمن وجود إطار فعال للحوكمة، الإفصاح والشفافية، التعويضات والمكافآت، و السلوك الأخلاقي، ويتم تطبيقها من خلال كافة الأعمال المصرفية والمالية التي تقوم بها المصارف الإسلامية الأردنية، وتمثل مبادىء الحوكمة المتغير المستقل للدراسة ، بحيث يتم قياسها خلال أداة الدراسة المعدة لهذا الغرض.

ويُمكن تعريف مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة إجرائياً : توفر إطار فعال من القوانين والتشريعات والأسواق المالية الفعالة ورفع القيود عن نقل رؤوس الاموال ([2]).

([1])OECD, "**Principals of Corporate Governance**" (2009). Organization for Economic co- Operation and Development Publication Services, On Line Available: http://www.oecd.org., p:15.

([2])حماد، طارق عبد العال (2005). "**تطبيقات الحوكمة في المصارف**"، الاسكندرية:الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ص 9.

ويعرف مبدأ الإفصاح والشفافية إجرائياً :ينبغي في إطار الحوكمة أن تضمن القيام بالإفصاح السليم في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة ([1]).

ويعرف مبدأ السلوك الأخلاقي إجرائياً :تشكل الأخلاق والثقافة الأخلاقية داخل العمل جوهو إطارل الحوكمة حيث الأخلاقيات هي بمثابة مرشد للسلوك ولا يمكن تطبيق الحوكمة بمعزل عن الجانب الأخلاقي ([2]).

ويعرف مبدأ التعويضات والمكافآت إجرائياً استحداث نظام التوازن والسيطرة لأمور التعويضات والمكافآت للإدارة العليا بما يتفق ومبادئ العدالة والمساواة والقيمة الأخلاقية.

فاعلية التدقيق الداخلي: هو: "مدى تحقق الأهداف التي وجد من أجلها التدقيق الداخلي، حيث أورد كلٍ من سويدان وأبو زريق تعريفاً للتدقيق الداخلي عن معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية(IIA)* ([3])

*The Institute of Internal Auditors (IIA) web site, International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards), (2011)

بأنه" نشاط توكيدي استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة وتحسين عملياتها، وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها من خلال إيجاد منهج منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحاكمية المؤسسية"

([1])حماد، طارق عبد العال (2005). "**تطبيقات الحوكمة في المصارف**"، الاسكندرية:الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ص 10.

([2]) جون سوليفان&الكسندر شكولينكوف،. "**أخلاقيات العمل المكون الرئيسي لحوكمة الشركات**"، ورقة عمل مقدمة إلى مركز المشروعات الدولية الخاصة 2006/1/12 ص 9.

([3]) سويدان، ميشيل وأبوزريق، بلال(2013). " مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية " ، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، 9(3)، ص 542. عن

ويُمكن تعريف التدقيق الداخلي إجرائياً على أنه: مجموعة الأعمال التدقيقية والمحاسبية والمتمثلة بتطبيق كلٍ من: المعايير الخاصة وهي:(الاستقلالية،الموضوعية، العناية المهنية، وجودة التدقيق) ، ومعايير الأداء وهي: (إدارة الأنشطة، تقييم وتطوير إدارة المخاطر و طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، توصيل النتائج)، وتمثل فاعلية التدقيق الداخلي بالنسبة لهذه الدراسة المتغير التابع الأول، بحيث يتم قياس مستوى فاعلية التدقيق الداخلي من خلال فقرات أداة الدراسة المعدة لهذا الغرض.

التدقيق الداخلي الشرعي: هـــو أحد مكونات "نظام الرقابة الشرعية الداخلية"، وأدواته، وهي وحدة إدارية (إدارة أو قسم) ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وتتمثـــــل وظيفة هذه الوحدة بمســاعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء نظام الرقابة الشرعيـــة الداخلية وفاعليته في تحقيق واجبات إدارة المؤسسة في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، ويقوم بهذه الوظيفة مراجعون شرعيون داخليون ([1]).

كما تُعرف الدراسة التدقيق الداخلي الشرعي إجرائياً بأنه: مجموعة المهام التي يلتزم بها المدقق الشرعي لدى المصرف الإسلامي الذي يعمل به، وتتمثل بالاستقلالية، التأهيل العلمي والعملي للمدقق الشرعي، التدقيق والفحص للمدقق الشرعي، وتمثل فاعلية التدقيق الشرعي بالنسبة لهذه الدراسة المتغير التابع الثاني ، بحيث يتم قياس مستوى فاعليته من خلال فقرات أداة الدراسة المعدة لهذا الغرض.

([1]) مشعل، عبد الباري بن محمد علي(2004). "استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل"، ***المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين***، للفترة من 3-4 أكتوبر،ص 14.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

1) **بن ثابت وعبدي (2010). " الحوكمة في المصارف الإسلامية" ([1]).**

هدفت إلى تسليط الضوء على مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية في وقت اتسمت فيه تجارب المصارف الإسلامية بالعديد من الاختلالات في التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتكونت عينة الدراسة من المصارف الإسلامية في الجزائر، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة ، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم تصميم استبانة، وتحليل بياناتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وأشارت أبرز النتائج إلى تدني مستوى تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية الجزائرية ، الأمر الذي دفعهم الى التوصية ضرورة تطبيق معايير ومبادىء الحوكمة بشكل أوسع .

يستفاد من هذه الدراسة بضرورة تطبيق معايير ومبادىء الحوكمة ولما لها من أثر كبير على رفع مستوى العمل في المصارف الإسلامية الأردنية . .

2) نسمان (2009). " دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة" ([2]).

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصارف العاملة بفلسطين، حيث تكونت عينة الدراسة من 60 مدقق داخلي ، ولتحقيق

([1]) بن ثابت ، علال و عبدي ، نعيمة (2010). الحوكمة في المصارف الإسلامية ، في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، **بحث مقدم لندوة اليوم الدراسي بعنوان: التمويل الإسلامي: واقع وتحديات** ، جامعة عمار ثليجي: الأغواط، الجزائر، 9 ديسمبر.

([2]) نسمان، إبراهيم إسحاق (2009). " **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة**"،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ، حيث توصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق التدقيق الداخلي في المصارف العاملة في غزة بفلسطين أسهم في تحسين مستوى الحوكمة لإنجاز العديد من الأهداف تبعاً لإدارة المخاطر، كما وأسهم في ارتفاع مستوى الجانب الأخلاقي للحوكمة، بالإضافة إلى جانب الإفصاح والشفافية، وتوصلت أيضاً إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة تُعزى إلى سنوات الخبرة والتخصص ، الأمر الذي دفعهم الى التوصية ضرورة تفعيل مبادىء الحوكمة من خلال دور إدارات المراجعة الداخلية من خلال المعينين في هده الإدارات باختيار المتخصصين بالتدقيق الداخلي وان تكون سنوات الخبرة لدبهم أطول .

يستفاد من هذه الدراسة بضرورة اختيار العاملين في إدارات المراجعات الداخلية من ذوي الخبرة العالية والتخصص الدقيق .

3) **النونو (2009). " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة " ([1]).**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على معايير التدقيق الداخلي المطبقة في البنوك الإسلامية، والتعرف على المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية، وتكونت عينة الدراسة من 37 من المدققين الداخليين العاملين في المصارف الإسلامية، ولتحقيق أغراض الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بتطوير استبانة وزعت على

([1]) النونو، كمال محمد سعيد كامل (2009). " **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة** "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

أفراد عينة الدراسة ، بذلك أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تطبيق معايير التدقيق الداخلي لدى المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة ، وهناك تفاوت في تطبيق معايير الأداء حيث كانت تتراوح ما بين المستوى المرتفع والمتوسط، وهناك تفاوت في تطبيق معيار بذل العناية المهنية من قبل المدققين الد اخليين، مما يستوجب الأمر مراعاه الأصول المهنية والعلمية في هذا الخصوص، وأن مدى التزام المدققين الداخليين بتطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية لا يختلف باختلاف المتغيرات الشخصية ، وأظهرت النتائج وجود معوقات تعيق عملية تطبيق معايير التدقيق الداخلي في الجانب القانوني والإداري، الأمر الذي دفعهم الى التوصية ضرورة بإزالة المعوقات التي تعيق عملية تطبيق معايير التدقيق الداخلي من الجانب القانوني والإداري .

يستفاد من هذه الدراسة بضرورة تفعيل الجانب القانوني والإداري في عملية تطبيق معايير التدقيق الداخلي .

.

4) **العمري (2006). " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك اليمنية "** ([1]).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية، وقياس العلاقة بين ذلك المدى من التطبيق وكل من حجم البنك، والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، وكذلك استكشاف المعوقات التي تحول دون تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية، واتخذت الدراسة عينة عشوائية بسيطة من البنوك التجارية في اليمن ، بلغ حجمها (122) موظفاً ما بين (مدير ، مساعد مدير ، ومدقق داخلي، ورئيس قسم)، ولتحقيق أغراض الدراسة تم تطوير استبانه، إضافة إلى الاعتماد على

([1]) العمري، أحمد محمد وعبد الغني، فصل عبد الفتاح (2006). مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك اليمنية، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، الجامعة الأردنية، آذار، 2(3).

المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات والمعلومات، وبالتالي تحليل استجابات أفراد العينة بـالطرق الإحصـائية المناسـبة باسـتخدام المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة والنسـب المئويـة، وتحليـل التبـاين الأحـادي ، وأظهـرت نتـائج الدراسـة أن درجـة تطبيـق معـايير التـدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية ضعيفة ، كما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصـائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي فـي البنـوك التجاريـة اليمنيـة وكل مـن حجـم البنك، والمتغيرات الشخصية للمدقق الداخلي، الأمر الذي دفعهم الـى التوصية بضرورة تطبيق معـايير التدقيق الداخلي فـي البنـوك التجاريـة اليمنيـة واخذ متغيرات ديموغرافيـة مثل (اسم البنك ،وسنوات الخبرة).

يستفاد من هذه الدراسة ضرورة تطبيق معايير التدقيق الداخلي فـي البنـوك التجاريـة اليمنيـة وأهمية هذه المعايير .

5) إبراهيم (2005). " تطوير استراتيجية للتدقيق في القطاع المصري بناء على مخاطر الأعمال " ([1]).

هدفت الدراسة إلى تطوير استراتيجية للتدقيق بناء على مخاطر الأعمال ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستعراض الأدب النظري المرتبط بموضـوع الدراسـة، إضـافة إلـى قيامـه بعمـل دراسـة ميدانيـة لبيـان وجـود تـأثير لمخـاطر الأعمـال علـى تطـوير اسـتراتيجية التـدقيق فـي المصـارف، وللوصـول لذلك تم إعداد إستبانة وزعت علـى مجتمـع الدراسـة المتمثل فـي المدققين الخارجيين الحاليين والبالغ عددهم 23 مدققاً، حيث توصلت نتائج الدراسـة إلـى تعرض المدققون لمخـاطر الأعمـال وهـذا يـدعو لضـرورة أن يكـون المـدقق ملمـاً بمخـاطر الأعمـال الناجمـة عـن

([1])إبراهيم، محمد عبد الفتاح(2005)." نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية"، **دراسة مقدمة *إلى المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات*** ، جامعة القاهرة،المنعقد في الفترة من 21–23 يونيو.

الأضرار التي تلحق بممارسته المهنية المرتبطة بالقوائم المالية التي قام بفحصها ولإعداد تقريره عنها، وتوصلت أيضاً إلى أن التدقيق على المصارف يتطلب مهارات خاصة لدى المدقق وفريق التدقيق المساعد له، وكذلك يتطلب التدقيق ضرورة التزام المدقق والإدارة بشروط معينة عند التكليف بالمهمة . الأمر الذي دفعهم الى التوصية بالاهتمام بالمهارات الخاصة للمدققين وفريق التدقيق المساعد له

يستفاد من هذه الدراسة لضمان حسن سير عملية التدقيق الداخلي بشكل سليم ضرورة التزام المدقق والإدارة بشروط معينة عن التكليف بمهمة الدقيق .

ثانياً: الدراسات باللغة الإنجليزية:

6)بسيودس Basioudis (2007). "مدى توافق المراجعة الداخلية مع الأهداف الاستراتيجية " .([1])

هدفت إلى دراسة أثر التدقيق الداخلي على حاكمية الشركات، وجودة عملها، إضافة إلى اقتراح الإطار الاستراتيجي لمهن المدقق الداخلي ، وتكونت عينة الدراسة من 700 مدقق داخلي لدى مجموعة من الشركات المساهمة البريطانية، وقام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، كما قام الباحث بتصور إطار استراتيجي لمهنة المدقق الداخلي، حيث أشارت النتائج إلى أن وظيفة التدقيق الداخلي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية أي شركة ناجحة، وأهدافها وإدارتها، إضافة إلى دور المدقق الداخلي الكبير في إدارة المخاطر ، الأمر الذي دفعهم الى التوصية بضرورة الاهتمام بالدقيق الداخلي كجزء لا يتجزأ من استراتيجية أي شركة ناجحه .

يستفاد من هذه الدراسة ضرورة الاهتمام بالتدقيق الداخلي في ودوره في إدارة المخاطر .

7) جريت Gerrit Sarens (2007). "دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات: رؤى النوعية والكمية في التأثير على الخصائص التنظيمية " ([2]).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، ومناقشة تأثير الخصائص التنظيمية كمدخل كمي ونوعي في إطار دور المراجعة الداخلية في تفعيل حوكمة

([1])Basioudis, Ilias G.(2007) **"Aligning the Internal Audit function with Strategic Objectives",** Institute of Internal Auditors, UK and reland, FHFB Office of Supervision Examination Manual, April, On Line, Available at: www.aston.ac.uk/aston.../staff/.../dr-ilias-basioudis .

([2]) Gerrit Sarens, (2007). "**The role of internal auditing in corporate governance: qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics**" Dissertation doctor, On Line, Available at: www.aabri.com/OC2012Manuscripts/OC12069.pdf .

الشركات، وتكونت عينة الدراسة من 120 من موظفي التدقيق الداخلي والمراجعة الداخلية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع البيانات والمعلومات، وبالتالي تحليل استجابات أفراد العينة بالطرق الإحصائية المناسبة، ومن أهم نتائجها أن المستوى العام للمحافظة على حقوق المساهمين يمكن أن يزداد من خلال القيام بتكامل مهام التدقيق الداخلي والمراجعة الداخلية والخارجية، كما أن قرارات الإدارة العليا لها تأثير هام على أداء التدقيق والمراجعة الداخلية وعلى عملها، وبالتالي فإن هذه المراجعة قادرة على مقابلة معظم القرارات الصادرة من الإدارة العليا والتي بدورها توفر الدعم والمساندة للتدقيق الداخلي،الأمر الذي دفعهم الى التوصية بضرورة تكامل التدقيق الداخلي والخارجي واهمية القرارات الصادرة من الإدارة العليا بالنسبة للتدقيق الداخلي والخارجي .

يستفاد من هذه الدراسة أهمية قرارات الإدارة العليا وما لها من تأثير هام على أداء التدقيق والمراجعة الداخلية .

8) كاريو وآخرون Carey et al (2006). " استعانة التدقيق الداخلي بمصادر خارجية في استراليا" ([1]).

هدفت إلى دراسة أثر الاستعانة بمصادر خارجية لإجراء التدقيق الداخلي للشركات، وتكونت عينة الدراسة من (99) شركة مدرجة في البورصة الاسترالية، وتم الاستعانة بتقارير الشركات والبيانات المتعلقة بالموضوع، إضافة إلى إجراء مسح شمل الشركات عينة الدراسة بالاعتماد على المنهج المسحي، وبذلك أشارت النتائج إلى أن أكثر من نصف عينة الدراسة يعتمدون بالكامل في التدقيق الداخلي على مصادر داخلية، بينما البقية يستعينون بمصادر

([1])Carey, Peter; Subramaniam, Nava; & Wee Ching, Karin Chua,(2006). "Internal audit outsourcing in Australia", ***Journal compilation, Accounting and Finance*****,** Vol 46,No11.

خارجية، كما أشارت النتائج إلى أن الاستعانة بمصادر خارجية للتدقيق الداخلي أدى إلى توفير التكاليف، وأشارت إلى أنه كلما زاد الميل إلى الاستعانة بمصادر خارجية للتدقيق الخارجي كان العمل أكبر تنظيماً وأوفر كلفة، وأشارت إلى وجود آثار سلبية لاستعمال مصادر خارجية في التدقيق الداخلي، الأمر الذي دفعهم الى التوصية بضرورة الاستعانة بمصادر داخلية للتدقيق الداخلي .

يستفاد من هذه الدراسة أهمية الاعتماد على مصادر داخلية في عملية التدقيق الداخلي لعلمهم ودرايتهم بعملهم .

9) **كاهيل Cahil (2006) . " فاعلية لجان التدقيق الداخلي لدى البنوك متعددة الجنسيات: دراسة حالة بنك إيرلندا " ([1]).**

هدفت إلى التعرف على مدى فاعلية التدقيق الداخلي في البنك متعدد الجنسيات(بنك إيرلندا)، كما وهدفت أيضاً إلى معرفة مدى اتصال التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق في بنك جمهورية إيرلندا على مدى عشر سنوات مضت، بالإضافة إلى التركيز على مدى ارتباط فاعلية التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق ، حيث تكونت عينة الدراسة من مدققي البنك المذكور سابقاً، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث معلومات مأخوذة من التقارير التي تم نشرها من قبل المراقب المالي والمدقق العام، واللجنة البرلمانية للمحاسبة العامة، كما استخدم أسلوب المنهج الوصفي للاستجواب البرلماني، حيث أظهرت النتائج ارتفاع مستوى التدقيق وكفاءته مما أدى إلى ارتفاع مستوى أداء موظفي البنك، الأمر الذي دفعهم الى التوصية بضرورة الاهتمام بالتدقيق ولأهميته برفع مستوى أداء موظفين البنك .

([1]) Cahill, Edward, (2006). "Audit Committee and Internal Audit Effectiveness in a Multinational Bank Subsidiary: A case Study". ***The Journal of Banking Regulation***, Vol, 7, No 9.

يستفاد من هذه الدراسة أهمية التدقيق وأهميته في رفع مستوى أداء موظفين البنك .

10) تينج Ting(2006). "عندما تضيف الحوكمة قيمة للشركة" ([1]).

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى إسهام الحوكمة في تحسين الأداء من خلال إضافة قيمة للشركات ، وقد أجريت الدراسة في البيئة التايوانية خلال فترة الأزمة المالية، وتبين من خلال الدراسة الميدانية وجود أثر إيجابي لنظم الحوكمة على أداء الشركات، كما توصلت إلى أن تأثير نظم الحوكمة يكون أكبر تحت الظروف الاقتصادية غير المواتية وتكاليف الوكالة المرتفعة والهيكل التنظيمي الأكثر تعقيدًا .بالإضافة إلى أن آليات نظام الحوكمة تعمل بكفاءة وفاعلية عندما يكون المدراء لديهم قناعة بأهمية الحوكمة، الأمر الذي دفعهم الى التوصية بضرورة اهتمام المدراء وقناعتهم بأهمية الحوكمة ليعمل نظام الحوكمة بكفاءة وفاعلية ..

يستفاد من هذه الدراسة أهمية الحوكمة وضرورة اهتمام المدراء وقناعتهم بأهمية الحوكمة .

([1])Ting, H., I., (2006).“ **When does corporate governance add value**“ The Business Review, Cambridge, Vol 5, No 2, On Line Available: www.bizresearchpapers.com/Paper-15.pdf .

11) براون Brown & Caylor (2004). " حوكمة الشركات والأداء المالي " ([1]).

تناولت الدراسة مناقشة" العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي في الشركات الأمريكية " وقامت بقياس العلاقة بين حوكمة الشركات وأدائها وذلك بوضع مقاييس لحوكمة الشركات استنادًا إلى مبادئ الحوكمة ممثلة في سبع مجموعات هي :المراجعة، ومجلس الإدارة، والمحاسبون القانونيون، ومستوى التعليم، والمديرون التنفيذيون، المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة، وتعاون الحكومة، وتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة حيث تم الربط بين مبادئ الحوكمة السبعة ومقاييس الأداء، وخلصت نتائج الدراسة إلى تمتع الشركات بمستوى حوكمة عالٍ بحيث تقوم بدفع التعويضات والمكافآت للموظفين، والأرباح لحملة الأسهم، كما أن رسوم الاستشارات التي تدفع للمدققين الخارجيين أقل من الجهد الذي يقومون به، وأن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة بين جودة الحوكمة وبين مؤشرات الأداء في التدقيق المالي جميعًا، الأمر الذي دفعهم الى التوصية بأهمية الحوكمة وبين مؤشرات الأداء ، والاستعانة بموظفين من داخل الشركات لتوفير رسوم الاستشارات .

يستفاد من هذه الدراسة جودة الحوكمة وعلاقتها بمؤشرات الأداء في التدقيق المالي.

ما يُميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

يُبين الجدول (1) أهم النقاط التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة على النحو الآتي ([1]):

([1]) Brown, Lawrence D. and Caylor , Marcus L., (2004) , "**Corporate Governance and Firm Performance**", On Line, Available at: www.nccuir.lib.nccu.edu.tw/simple-search .

الجدول (1)

ما يُميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

عنوان الدراسة	اهتمامات الدراسة السابقة	ما يُميز الدراسة الحالية عن الدراسة السابقة
الدراسات باللغة العربية		
ثابت وعبدي (2010). " الحوكمة في المصارف الإسلامية"	اهتمت بتسليط الضوء على مفهوم الحوكمة في المصارف الإسلامية	اهتمت بتسليط الضوء على مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية.
نسمان (2009). " دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة	اهتمت بالتعرف على دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة .	اهتمت بقياس أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي.
النونو (2009). " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة	اهتمت بالتعرف على معايير التدقيق الداخلي المطبقة في البنوك الإسلامية.	ركزت على فاعلية التداخلي من خلال استعراض مفهومه وأهميته، وأنواعه.
ريحاوي (2008). " الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات ".	تناولت موضوع تطبيق مبادئ الحوكمة والرقابة على الشركات المساهمة وتوجيهها.	تناولت مبادىء الحوكمة بشكلٍ عام، إضافة إلى مبادئها من المنظور الإسلامي؛ نظراً لأن الدراسة الحالية اعتمدت المصارف الإسلامية الأردنية كمجتمعٍ لها.
العمري (2006). " مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها ".	اهتمت بالتعرف على مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي .	اهتمت بالتعرف على فاعلية التدقيق التداخلي في المصارف الإسلامية .
المساعدة (2006). " دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر ".	ركزت على الكشف عن دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر .	ركزت على فاعلية التندقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية .
الرفاعي (2005). " تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في المصارف الإسلامية	تناولت تقييم متانة نظام الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في المصارف الإسلامية.	اهتمت بالتعرف على معايير التدقيق الداخلي
إبراهيم (2005). " تطوير استراتيجية للتدقيق في القطاع المصري بناء على مخاطر الأعمال "	اهتمت بتطوير استراتيجية للتدقيق بناء على مخاطر الأعمال .	اهتمت بإظهار تعليمات البنك المركزي الأردني لمهام التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية.
الدراسات باللغة الإنكليزية		
بسيودس Basioudis (2007). "مدى توافق المراجعة الداخلية مع الأهداف الاستراتيجية "	اهتمت بقياس أثر التدقيق الداخلي على حاكمية الشركات.	اهتمت بقياس أثر الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي لدى المصارف الإسلامية في الأردن.
جريت Gerrit Sarens(2007). "دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات".	اهتمت بالتعرف على دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات.	تناولت مهام التدقيق الداخلي الشرعي من خلال هيئة الرقابة الشرعية في الصيرفة الإسلامية الأردنية.
كاريو وآخرون Carey et al (2006). "	اهتمت بدراسة أثر الاستعانة بمصادر	اهتمت بدراسة تعليمات البنك المركزي الأردني

([1]) إعداد الباحثة، 2014م.

استعانة التدقيق الداخلي بمصادر خارجية في استراليا	خارجية لإجراء التدقيق الداخلي للشركات.	الخاصة بالتدقيق الداخلي للمصارف الإسلامية.
كاهيل Cahil (2006) . " فاعلية لجان التدقيق الداخلي لدى البنوك متعددة الجنسيات: دراسة حالة بنك إيرلندا	ركزت على مدى ارتباط فاعلية التدقيق الداخلي مع لجنة التدقيق.	ركزت على فاعلية التدقيقة الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي للمصارف الإسلامية.
تينج Ting(2006). "عندما تضيف الحوكمة قيمة للشركة	اهتمت بالتعرف على مدى إسهام الحوكمة في تحسين الأداء .	اهتمت بالحوكمة من خلال مفهومها ودوافع ظهورها ومحدداتها وأهدافها وأهميتها ومبادئها.
براون Brown & Caylor (2004). " حوكمة الشركات والأداء المالي "	تناولت مناقشة العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي .	تناولت أثر الحوكمة في التدقيقيْن: الداخلي والداخلي الشرعي للمصارف الإسلامية الأردنية.

الفصل الثاني

الإطار النظري

يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث على النحو الآتي:

- **المبحث الأول: الحوكمة**
- **المبحث الثاني: التدقيق الداخلي**
- **المبحث الثالث: التدقيق الداخلي الشرعي**

الفصل الثاني

الإطار النظري للدراسة

تناولت الدراسة في هذا الفصل عرضاً لمحتويات الإطار النظري ، والتي تتكون من موضوع الحوكمة وتضمن: التعريف بالحوكمة وأهدافها وأهميتها ومبادئها وذلك من خلال المبحث الأول، ومن التدقيق الداخلي ومفهومه وأهدافه وأهميته وأنواعه ومعاييره وذلك من خلال المبحث الثاني، بالإضافة إلى التدقيق الداخلي الشرعي من خلال استعراض مفهومه ومهامه وأهميته ومهام التدقيق الداخلي الشرعي لهيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال المبحث الثالث.

الفصل الثانـــي

الإطار النظري للدراسة

تمهيد:

لقيت الحوكمة اهتماماً كبيراً من قبل المؤسسات المالية عامة ، والمؤسسات المالية الإسلامية خاصة كالمصارف الإسلامية، نظراً لدورها الفاعل في الحد من الفشل المالي والإداري، كذلك دورها الفاعل في النمو والاستمرارية في العمل المصرفي، حيث ظهرت الحوكمة في السنوات القليلة الماضية بقوة في التعاملات المالية والإدارية المصرفية، و يُمكن التعرف على الحوكمة من وجوهٍ عدة على النحو الآتي:

المبحث الأول: الحوكمة

المطلب الأول: مفهوم الحوكمة

يأتي مفهوم الحوكمة لغةً من حكم الشيء، وأحكمه أي منعه من الفساد وأتقنه، بمعنى صار السيء محكماً متقناً ([1]).

ويرى عدد من الباحثين من أمثال يوسف (2007) ([2]) بأن الحوكمة هي الترجمة المختصرة لمصطلح CORPORATE GOVERNANCE، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي تم الاتفاق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، وقد تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح عن وجهة النظر المتبناة من قبل الباحثين

([1]) المنجد (2002). **المنجد في اللغة والأعلام / باب الحاء** ، ط39، بيروت: دار المشرق للنشر والتوزيع، ص 146.

([2]) يوسف، محمد حسن(2007). " **محددات الحوكمة ومعاييرها**" ، ورقة بحثية مقدمة لبنك الاستثمار المصري، ص 4. أورد عن:

Alamgir, M, (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, ***a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo***, May, 7 – 8.

والمهتمين، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC*

* International Finance Corporation

الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها "([1]).

وعُرّفت الحوكمة بأنها : "الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وقيادتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا سيما بالنسبة لأكثر أفراد المجتمع فقراً وتهميشاً" ([2]).

وعُرفت أيضاً بأنها : "الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، بهدف التنمية"، وعرفت كذلك على أنها "الهياكل والوظائف والمسؤوليات والعمليات والممارسات والتقاليد المؤسسية التي تستخدمها الإدارة العليا للمؤسسة للتأكد من تحقيق رسالة المؤسسة " ([3]).

كذلك عرفها عدد من المختصين من أمثال حمّاد (2005) ([4]) على أنها: " شبكة من التنظيمات المتداخلة، والتي تتميز بالاعتماد المتبادل بين هذه التنظيمات، والتفاعل المستمر بين أعضاء هذه التنظيمات (المؤسسات)، وتكون على درجة من الاستقلالية عن الدولة".

([1]) موقع International Finance Corporation تاريخ الولوج 2014/12/22

([2]) حماد، طارق عبد العال(2008). " **الحاكمية المؤسسية:المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات للقطاع العام والخاص والمصارف**"، طبعة 2، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 2008، ص 46.

([3]) الكايد، زهير، (2003)." **الحكمانية: قضايا وتطبيقات** " ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر، ص 51.

([4]) حماد، طارق عبد العال(2005). "**تطبيقات الحوكمة في المصارف**"، ط1، الاسكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، ص 44.

وأورد مخلــوف (2009) ([1]) تعريفــاً آخــرَعن منظمــة التعــاون الاقتصــادي والتنميــة *(OECD)

ORGANISATION for ECONOMIC CO-OPERATION & DEVELOPMENT

بأنها: "نظام يتم بواسطته توجيه ورقابة منظمات الأعمال، وتحدد هيكل توزيع الواجبات والمسؤوليات بين مختلف المشاركين ، مثل: مجلس الإدارة، والمديرين، وغيرهم من ذوي المصالح، وتضع القواعد والأحكام لاتخاذ القرارات ، وبهذا الإجراء فإن الحوكمة تعطي الهيكل الملائم لوضع الأهداف ووضع الوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء".

وعرفت أيضاً على أنها: " مجموعة العلاقات والتفاعلات والقواعد والإجراءات التي تتم في إطار الشراكة بين المؤسسات الحكومية من جانب ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جانب آخر من أجل إدارة شؤون الدولة والمجتمع " ([2]).

ويُركز مفهوم الحوكمة من منظور إسلامي على العلاقة بين مختلف الأطراف التي تهتم في المصارف الإسلامية . وفق الدراسة الحالية ـ ، وهو أساس قيام نظرية الحوكمة ، بمعنى ضبط العلاقة بين كل الأطراف بشكل يعالج مشكلة تعارض المصالح، ويركز مفهوم الحوكمة من منظور

([1]) مخلوف، أحمد (2009). "الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي" ، ***الملتقى العلمي الدولي بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،*** جامعة عباس فرحات . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، للفترة الواقعة بين 20–21 أكتوبر، ص 8.

([2]) الدسوقي، إيهاب (2001). "**دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع**"، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة للنشر، ص 121 .

إسلامي أيضاً على دور أحكام الشريعة الإسلامية في تفعيل مبادئ العدالة والمسؤولية والمساءلة والشفافية ([1]).

يُمكن القول من خلال استقراء أدبيات مفهوم الحوكمة بأنها جاءت لتبرز توجهات المختصين والباحثين والمهتمين، إذ تبين إن بعضهم يرى إن الحوكمة تعني نظاماً للإدارة، ومنهم من عرفها بأنها أسلوب لممارسة الأعمال، ومنهم من نظر إليها من زاوية الأهداف التي وضعت من أجلها فيرى إنها الحكم الذي يعمل على تعزيز ودعم رفاهية الأفراد ، وهناك من يرى إنها حالة لإدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي فهي مجموعة من الممارسات والمسؤوليات الإدارية لتحقيق الأهداف المتوخاة، ولم يبتعد آخر كثيراً عن هذا المفهوم حين أورد بأن الحوكمة هي: شبكة من التنظيمات المتداخلة، ويراها آخرون بأنها عملية تطبيق لأسس سياسية واقتصادية وقانونية والالتزام بها، ومن خلال إحدى التوجهات التنموية عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها نظام لتوجيه ومراقبة الأعمال.

وبالتالي فان الحوكمة هي مجموعة من العلاقات والقواعد والإجراءات بين مؤسسات كومية وغير حكومية ، أما الرؤية الإسلامية للحوكمة فقد شملت كل ما سبق ذكره بالتركيز على ضبط العلاقة بين الأنظمة الإدارية والممارسات والموارد وعمليات التطبيق من منطلق أحكام الشريعة الإسلامية.

وعليه ترى الدراسة إن الحوكمة وفق الدراسة الحالية تُشير إلى إنها : نظام ممارس من قبل المصارف الإسلامية بحيث يحوي قواعد وإجراءات ومبادىء وأسس لتوجيه وضبط وتقييم أعمال الصيرفة الإسلامية في ظل مبادىء الشريعة الإسلامية.

([1]) بورقبة، شوقي (2009). " **الحوكمة في المصارف الإسلامية**"، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2013/8/14، متوفر: www.chawki62000@yahoo.f ، ص11.

المطلب الثاني: دوافع ظهور ومحددات الحوكمة

من الدوافع والاسباب التي أدت الى ظهور الحوكمة ([1]):

1) الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء.

2) تحسين الكفاءة الاقتصادية.

3) إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصرف.

4) مراجعة وتعديل القوانين الحاكمة للأداء.

5) زيادة وعي المسؤولين وأصحاب المصلحة بحوكمة المصارف.

6) عدم الخلط بين مهام ومسؤوليات المديرين التنفيذيين ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات الأعضاء.

7) تعزيز المساءلة وتقويم أداء الإدارة العليا.

ويرى الأغا (2001)[2] ما يلي:

8) توفير الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة؛ لمتابعة الأهداف التي تتفق ومصالح المصرف والمساهمين.

9) تحقيق التكامل مع البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية للمصرف.

10) تحقيق المزيد من الاستقرار لمصادر التمويل، بالإضافة إلى الإسهام في جلب الاستثمارات الأجنبية.

([1]) خليل، عبد اللطيف محمد (2003). " نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة – بالتطبيق على البنوك التجارية"، ***مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق***، ص 15.

([2])الأغا، عماد سليم (2011). "**دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثيقية البيانات المالية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: غزة، فلسطين ص ص20–21.

11) ضمان الحصول على معاملة عادلة لجميع المساهمين.

12)تحسين الأداء على المدى البعيد.

وللتعرف على الضوابط والمحددات التي تُعزز عملية التمكين والدراية بالحوكمة ، إذ تم تقسيم محددات الحوكمة إلى مجموعتين .

المجموعة الأولى: المحددات الخارجية : حيث تشير إلى المناخ العام للاستثمار ، وتمثل البيئة التي تعمل من خلالها المصارف والمؤسسات المالية ، وما إلى ذلك، والتي قد تختلف من مكان لآخر أو من دولة لأخرى، وتتمثل بالآتي ([1]):

1) القوانين والأنظمة التي تنظم العمل بالأسواق المالية.

2) وجود نظام مالي جيد، يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بحيث يشجع المصرف على الاستمرار والمنافسة الدولية.

3) كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية والمتمثلة بهيئات سوق المال؛ عن طريق إحكام الرقابة على الشركات والمصارف والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تقوم بنشرها، إضافة إلى وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم الالتزام.

4) وجود المؤسسات غير الحكومية والتي تتمثل بجمعيات المحاسبين والمراجعين.

المجموعة الثانية: المحددات الداخلية: وتتمثل بالقواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل المصرف والتي يؤدي توافرها إلى تقليل التعارض بين مصالح كلٍ من

([1]) سليمان، محمد (2006). "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**"، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 20.

الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، وتتمثل المحددات الداخلية في المساهمين، مجلس الإدارة والمديرون، أصحاب المصالح، المراجعة ، وطرق الإفصا ح المحاسبي([1]).

المطلب الثالث: أهداف وأهمية الحوكمة

يرى عمر (2005) ([2]) بأن الهدف الاستراتيجي للحوكمة يتمثل بتوفير الثقة بين الإدارة والمساهمين وفقاً لأدلة وبراهين تثبت توفر الممارسات السليمة للأعمال وبشكل يؤدي إلى تقليل إمكانيات الفساد.

ومن أهداف الحوكمة كما يراها خليل (2005) ([3]) ما يلي:

1) التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة، مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للمصارف.
2) إيجاد الهيكل الذي تتحدد من خلاله أهداف المصرف.
3) متابعة المراجعة والتعديل للقوانين الحاكمة لأداء المصارف، بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى مجلس إدارة المصرف والمساهمين .
4) الحد من الخلط بين المهام والمسؤوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين، ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.

([1]) ريحاوي، مها محمود رمزي (2008). " الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات : حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية" ، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، جامعة دمشق،كلية العلوم الإدارية، 24(1).ص100.

([2])عمر، محمد عبد الحليم(2005). " حوكمة الشركات: تعريف مع إطلاله إسلامية " ، ***ورقة عمل أساسية، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي***، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، 23 إبريل، ص8. .

([3])خليل، محمد أحمد إبراهيم(2005). " **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات لمحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية** ، دراسة نظرية تطبيقية تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2014/8/24، متوفر: http://www.infotechaccountants.com ، ص 16.

5) تقييم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة ورفع درجة الثقة.

6) الإسهام في تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي.

أهمية الحوكمة

تتمثل أهمية الحوكمة بالنسبة للمصارف والمستثمرين بالآتي([1]):

1) تمكن أهمية الحوكمة في رفع الكفاءة الاقتصادية من خلال وضع أسس للعلاقة بين المديرين ومجلس الإدارة والمساهمين.

2) تعمل الحوكمة على وضع الإطار التنظيمي الذي يمكن من خلاله تحديد أهداف الشركة وسبل تحقيقها من خلال توفير الحوافز المناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لكي يعملوا على تحقيق أهداف الشركة التي تراعي مصلحة المساهمين.

3) يُؤدي تطبيق الحوكمة إلى الانفتاح على أسواق المال العالمية وجذب المستثمرين بحيث يمكنها زيادة ثقة المستثمر المحلي، وبالتالي زيادة رأس المال بتكلفة أقل.

4) تحظى المصارف الإسلامية التي تطبق قواعد الحوكمة بزيادة ثقة المستثمرين لأن تلك القواعد تضمن حماية حقوقهم، ولذلك نجد المستثمرين لدى المصارف الإسلامية التي تطبق قواعد الحوكمة جيدًا، يستمرون في استثمار أموالهم في حالة انخفاض أسعار أسهمها؛ لثقتهم في قدرة المصارف الإسلامية على التغلب على تلك الأزمات.

([1])علي،عبد الوهاب و شحاتة، شحاتة (2005)."**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**"، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، ص 108.

وتتمثل أهميتها أيضاً بالنسبة للمساهمين كما يلي([1]):

1) تساعد في ضمان حقوق المساهمين كافة، مثل حق التصويت، حق المشاركة في القرارات الخاصة بأي تغيرات جوهرية قد تؤثر على الأداء في المستقبل.
2) الإفصاح الكامل عن الأداء والوضع المالي والقدرات الجوهرية المتخذة من قبل الإدارة العليا ؛ الأمر الذي يساعد المساهمين على تحديد المخاطر المترتبة على الاستثمار .
3) تخفيض درجة المخاطر المتعلقة بالأمور المالية والإدارية التي يواجهها المصرف.
4) زيادة درجة كفاءة الأداء، ما ينعكس إيجاباً على معدلات الربحية، ويتيح فرص التقدم ، وجذب العديد من الاستثمارات، وبالتالي زيادة معدلات النمو ، وتحقيق التنمية الاقتصادية، وزيادة فرص العمل والتشغيل في المجتمع والمساهمة في حل مشكلة البطالة التي تعاني منها معظم دول العالم.

المطلب الرابع: مبادئ الحوكمة من المنظور العام والمنظور الإسلامي

تُعد مبادىء الحوكمة مرجعاً بالإمكان استخدامه للمؤسسات كافة، حيث ترى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنه لا يوجد نموذج وحيد للحوكمة يناسب جميع البلدان، بالإضافة إلى إن مبادىء الحوكمة لا تُلزم المؤسسات في اتباعها، إلاّ إنه تم إدماجها في قوانين البلدان ([2]).

([1])علي،عبد الوهاب و شحاتة، شحاتة، مرجع سابق، ص 109.

([2]) القرشي، عبد الله (2001). " **آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي** " ، بيروت: اتحاد المصارف العربية، ص 78.

حيث أورد كلٍ من سليمان ناصر وربيعة بن زيد (2013) ([1]) مبادئ الحوكمة كما يلي:

المبدأ الأول: ضمان وجود أساس لإطار فعّال لحوكمة الشركات: بحيث يتوافق إطار الحوكمة مع قوانين وأنظمة المصارف، ويُحدد توزيع المسؤوليات بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية ويُشجع على شفافية وكفاءة الأسواق.

المبدأ الثاني: حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية : بحيث تؤكد القواعد الموضوعة لحقوق المساهمين على تمتعهم بحق الملكية الآمنة والحق في المعرفة الكاملة للمعلومات وحق التصويت والمشاركة في القرارات الخاصة بالتغييرات الجوهرية سواء أكانت التغييرات في البيع أو في تعديل أصول المصرف، ويتضمن الاندماج مع الشركات الأخرى وإصدار أسهم جديدة، على أن يتوفر في الأسواق الكفاءة والشفافية، وأن يوازن المساهمون ما بين تكلفة وفوائد ممارسة حقوقهم في التصويت.

هذا ويلتزم البنك الإسلامي الأردني كأحد المصارف الإسلامية بتطبيق هذا المبدأ بالآتي:

أولاً: يُقر البنك الإسلامي الأردني بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ويضع الوسائل الكافية؛ كي يضمن المحافظة على هذه الحقوق وممارستها كأن يساوي بين أصحاب حسابات الاستثمار والمساهمين في الحصول على المعلومات اللازمة فيما يتعلق بحسابات استثماراتهم، كذلك يُفصح لأصحاب حسابات الاستثمار عن سياسات البنك وممارساته ، بالإضافة إلى اعتباره متابعة المستثمرين لأداء استثماراتهم حق من حقوقهم وليس تدخلاً منهم في إدارة المصرف للاستثمارات، ويُعطي أصحاب الحسابات معلومات كافية عن حقوقهم التعاقدية وعن المخاطر المتعلقة بمنتجات حسابات الاستثمارات قبل

([1]) ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة(2013). "دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية" ،***المؤتمر الدولي الثامن بعنوان: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات***، **جامعة حسيبة بن بوعلي:الشلف، الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنعقد في 19 و20 نوفمبر، ص ص8-9.

فتح الحسابات الاستثمارية، كما أنه مسؤولاً عن الخسائر الناتجة عن التعدي أو التقصير في تطبيق عقد الاستثمار ([1]).

ثانياً: يعتمد البنك الإسلامي الأردني استراتيجية استثمار تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة، كما ويعتمد الشفافية في دعم العوائد من خلال: العقود المبرمة مع أصحاب الحسابات أو شروط فتح الحسابات الموقعة من قبلهم، ومن خلال أحكام الشريعة الإسلامية ورأي هيئة الرقابة الشرعية للبنك وقانون البنوك والتشريعات النافذة الأخرى، ومن خلال أنظمة المصرف الأساسية ومعايير المراجعة والمحاسبة والضوابط للمؤسسات الإسلامية، بالاعتماد على دليل الحوكمة وما ينطوي عليه من أنظمة ضبط ورقابة وتدقيق، وبالاعتماد أيضاً على أنظمة العمل التي يضعها البنك كمصرف إسلامي([2]).

المبدأ الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين : يُؤكد هذا المبدأ على معاملة المساهمين من الفئة الواحدة معاملة متساوية بما في ذلك المساهمين الأجانب، ويُؤكد على إتاحة فرصة الحصول على تعويض مناسب في حال التعدي على حقوق المساهمين، ويُؤكد المبدأ أيضاً على حماية حقوق الأقلية والمساهمين الأجانب مع الإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية، بالإضافة إلى وضع نظم تمنع العاملين بالشركة بما في ذلك المديرين ورؤساء الشركات من استغلال وظائفهم([3]).

ويمكن تطبيق هذا المبدأ كالآتي ([4]):

1) أن يعامل المصرف الإسلامي كافة المساهمين في جميع المستويات معاملة متساوية: وذلك من خلال ضمان نفس الحقوق للمساهمين كافة،وأن تخضع أية تغييرات في

([1]) البنك الإسلامي الأردني(2013). "**دليل الحاكمية المؤسسية**" ، عمّان: دائرة الدراسات والأبحاث، ص 28.

([2]) البنك الإسلامي الأردني، مرجع سابق، ص ص 28-29.

([3]) ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة، مرجع سابق، ص 9.

([4]) حماد، طارق عبد العال(2007). " **إدارة المخاطر أفراد - إدارات - شركات - بنوك** " الإسكندرية: الدار الجامعية للتوزيع والنشر، ص 25.

التصـويت لموافقـة المسـاهمين كافـة، بالإضـافة إلـى تـوفير وسـائل الإصـلاح؛ لضـمان حمايـة المسـاهمين أصـحاب النسـب القليلـة مـن عمليـات الاسـتغلال لمصـلحة أصـحاب النسب العالية ، وإلغاء المعيقات التي تُعيق عملية التصويت عبر الحدود.

2) أن يطلب المصرف الإسلامي من أعضاء مجلس الإدارة والتنفيذيين الرئيسيين بالمصرف الإفصاح عن مصالحهم المادية سواء أكان ذلك بشكل مباشر أم غير مباشر، أم بالنيابة عن طرف ثالث في أي عملية أو موضوع يمس المصرف بطريق مباشر.

ويقوم البنك العربـي الإسـلامي الـدولي فـي الأردن بوصـفه أحد المصـارف الإسـلامية مـن خـلال دليـل الحوكمـة الخـاص بـه باتخـاذ خطـوات لتشـجيع صغارالمسـاهمين بحضـور الاجتمـاع السنوي للهيئة العامة؛ للتصويت، كما يهتم البنك العربـي بحضـور رؤسـاء لجـان التدقيق ؛ بهدف الإجابة عن أية أسئلة، ويُراعـى التصـويت علـى كل قضـية يُمكن أن يُبحث فيها خـلال الاجتمـاع السنوي للهيئة العامة ، ويتم إعداد تقرير بذلك ؛ كي يطلع عليه المساهمين([1]).

المبدأ الرابع: الإفصاح والشفافية: يُؤكد هذا المبدأ على القيام بالإفصاح عن المعلومات المهمة، والإفصـاح عـن ملكيـة النسـبة العظمـى مـن الأسـهم، والإفصـاح المتعلـق بأعضـاء مجلـس الإدارة والمـديرين التنفيـذيين، بحيـث تـتم عمليـة الإفصـاح بطريقـة عادلـة وتشـمل المسـاهمين وأصـحاب المصالح كافة، في الوقت المناسب ودون تأخير([2]).

هذا ويُطبق البنك الإسلامي الأردني هذا المبدأ من خلال ما يلي([3]):

([1]) البنك العربي الإسلامي الدولي(2011)." **دليل الحاكمية المؤسسية** "، عمّان: الأردن ، ص 17.

([2]) يوسف، محمد حسن، مرجع سابق، ص9.

([3])البنك الإسلامي الأردني، مرجع سابق، ص 12.

* International Financial Reporting Standards

1) يقوم بالإفصاح تبعاً للمعايير الدولية الخاصة بالتقارير المالية ، بحيث يكون على دراية بالتغييرات التي تطرأ على الممارسات الدولية للإبلاغ المالي، وعلى دراية أيضاً بنطاق الشفافية المطلوب من المؤسسات المالية، وتقع عليه مسؤولية التقيد الكامل بكافة التعديلات التي تطرأ على المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) *، فضلاً عن رفع تقارير حول التطورات إلى المجلس، بالإضافة إلى تقديم التوصيات حول سبل تعزيز ممارسات البنك في مجال الافصاح .
2) يُوفر معلومات حول نشاطاته لكل من البنك المركزي والمساهمين والمودعين والمصارف الأخرى والجمهور بشكل عام، مع التركيز على القضايا التي تثير قلق المساهمين، حيث يتم الإفصاح عن جميع هذه المعلومات بشكل دوري ومتاح للجميع.
3) يوضح مسؤوليته تجاه دقة وكفاية البيانات المالية والمعلومات الواردة في تقريره السنوي .
4) يُحافظ على خطوط اتصال مع السلطات الرقابية والمساهمين والمودعين والمصارف الأخرى والجمهور بشكل عام، بحيث تكون هذه الخطوط وفقاً (لعلاقات المستثمرين، التقرير السنوي والتقارير ربع السنوية، الاجتماعات الدورية بين الإدارة التنفيذية والمستثمرين والمساهمين، ووفقاً للمعلومات الإلكترونية الواردة في التقرير السنوي)
5) يلتزم من خلال تقريره السنوي بالشفافية والإفصاح من خلال توفير: (دليل الحوكمة، معلومات عن كل عضو مجلس إدارة، ملخص للهيكل التنظيمي، ملخص للمهام والمسؤوليات بالإضافة إلى شهادة مجلس الإدارة بكفاية أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.

المبدأ الخامس: مسؤوليات مجلس الإدارة: يتعلق هذا المبدأ بهيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية([1]).

([1]) يوسف، محمد حسن، مرجع سابق، ص9.

هذا وتشمل مسؤوليات مجلس الإدارة ما يلي ([1]):

1) العمل على تحقيق أفضل مصلحة للمساهمين وتحقيق المعاملة المتكافئة للمساهمين كافة.

2) تطبيق معايير أخلاقية عالية، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في المصرف.

3) العمل من خلال استراتيجية المصرف وخطط العمل الرئيسية، وسياسة المخاطر، والموازنات التقديرية، وخطط العمل السنوية، ووضع أهداف الأداء، ومراقبة التنفيذ، وأداء المصرف، مع الإشراف على المصروفات الرأسمالية الرئيسية، وعمليات الاستحواذ، والتخلي عن الاستثمار، والإشراف على فعالية ممارسات الحوكمة، وتحديد مكافآت ومرتبات كبار التنفيذيين بالمصرف، والإشراف عليهم واستبدالهم عند اللزوم، بالإضافة إلى مراعاة التناسب بين مكافآت كبار التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة ومصالح المصرف والمساهمين في الأجل الطويل، والالتزام بالشفافية في العمل المصرفي ومراقبة أي تعارض محتمل في مصالح إدارة المصرف، فضلاً عن ضمان النزاهة في حسابات المصرف، والالتزام بالقوانين والمعايير ذات الصلة والإشراف علي عمليات الإفصاح والاتصالات بالمصرف([2]).

4) القدرة على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل؛ وذلك من خلال: تكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة من غير موظفي المصرف ذوي القدرة على ممارسة الحكم المستقل للقيام بالمهام التي يحتمل وجود تعارض في المصالح بها، والإفصاح عن صلاحيات لجان

([1]) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(2007)."**مبادىء الحوكمة**"، كتاب المنظمة، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2014/8/27 ، متوفر : www.economist.com/.../**organisation-economic-coopera** ، ص 25.

([2]) منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المرجع السابق، ص 25.

مجلس الإدارة، بحيث تكون لديهم القدرة على إلزام أنفسهم بالمسؤوليات والمهام المختلفة([1]).

مبادىء الحوكمة من المنظور الإسلامي

تتمثل مبادئ الحوكمة من المنظور الإسلامي بالآتي:

المبدأ الأول: العدالة : تُعتبر العدالة من المنظور الإسلامي من أهم الأسس التي تقوم عليها العقود الشرعية، وذلك ما نجده في آيات عديدة في القرآن الكريم، منها قول الله عز وجل :﴿ **ياأيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله** ...﴾ آية 136 من سورة النساء ، وقولة تعالى : ﴿... **وإذا قلتم فاعدلوا**... ﴾ آية 152 من سورة الأنعام . ([2]).

المبدأ الثاني: المسؤولية لقد حددت الشريعة الإسلامية المسؤولية على كل طرف بدقة، والعمل على أدائها بكل صدق وأمانة؛ كون المسؤولية تكون أولاً أمام الله ، لأن أية مسؤولية يتحملها المسلم بناء على تعاقد مع غيره لا يكون مسؤولاً فقط أمام من تعاقد معه، إنما هو مسؤول أولاً أمام الله عز وجل،إضافة إلى إن المسؤولية في الشريعة الإسلامية مسؤولية لا تنتهي بقرار تم اتخاذه في ضوء البيانات والمعلومات الصادقة، بل هي ممتدة إلى نتائج هذا القرار ([3]).

وفقاً لقوله تعالى : ﴿**وكل إنسان ألزمناه طائره في عنقه، ونُخرج له يوم القيامة كتابا يلقاه منشوراً** ﴾ **آية 13 من سورة الإسراء، وقوله تعالى:** ﴿**يوم يبعثهم الله جميعا فيُنبئُهم بما عملوا أحصاه الله ونسوه ...** ﴾ **آية 6 من سورة المجادلة .**

المبدأ الثالث: المساءلة: يرى كلٍ من سليمان ناصر وربيعة بن زيد أن المساءلة تعني ضرورة محاسبة كل مسؤول عن التزاماته، وربط مدى الوفاء بها بنظام للجزاء من خلال إثابة المُجِدّ في

([1]) المرجع السابق، ص 26.

([2]) عمر، محمد عبد الحليم ، مرجع سابق، ص 9.

([3]) بورقبة، شوقي مرجع سابق، ص12.

عمله ومعاقبة المقصر بالاعتماد على نظام داخلي للحوافز وللعقوبات وتطبيقه على الجميع، مع وجود نظام قضائي عادل وحاسم في الدولة، ومن المنظور الإسلامي وضعت الشريعة في تنظيمها لعقود المعاملات أسساً لمحاسبة كل طرف على مدى التزامه بأداء ما عليه من واجبات في العقد، وقررت عقوبات حاسمة لمن يخلّ بها، حيث إن الأمر لا يقتصر على الجزاء الشرعي أو الإداري أو القضائي، وإنما يتعداه إلى الجزاء الإلهي ([1]) .

المبدأ الرابع: الشفافية: تُؤكد الشفافية على معاني كثيرة كالصدق والأمانة والدقة وشمولية المعلومات المقدمة للأطراف والأفراد الذين لا يتمكنون من الإشراف على مصالحهم بشكلٍ مباشر، حيث يستفيدون من المعلومات الشاملة في التعرف على مدى أمانة وكفاءة الإدارة، في إدارة أموالهم والمحافظة على حقوقهم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات السليمة في علاقاتهم ([2]).

وترى الدراسة من خلال استقراء أدبيات مبادئ الحوكمة التي جاءت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، ومن خلال أدبيات الحوكمة من المنظور الإسلامي ، بأن المنظور الإسلامي للحوكمة جاء شاملاً متكاملاً للمبادىء العالمية للحوكمة (مبادىء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) ، إذ أكد المنظور الإسلامي على حماية حقوق المساهمين من خلال الإفصاح والشفافية، وأكد على تحديد مسؤولية الأفراد بكل صدقٍ وأمانه، كما ونظر إلى عملية المساءلة بتوضيح قانون الثواب والعقاب من خلال المساءلة على أساس العدل والمساواة.

([1]) ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة، مرجع سابق، ص 19.

([2]) بورقبة، شوقي، مرجع سابق، ص 13.

بناء على ذلك يُمكن التعرف على بعض أوجه الاختلاف بين الحوكمة في المصارف التقليدية والحوكمة في المصارف الإسلامية، إذ تم أخذ المعلومات من سليمان ناصر و ربيعة بن زيد، ([1]) وتم إدراجها من قبل الباحثة في الجدول الآتي:

الجدول(2)

أوجة الاختلاف بين الحوكمة لدى المصارف الإسلامية والتقليدية

الرقم	الحوكمة في المصارف الإسلامية	الحوكمة في المصارف التقليدية
1	تحتل المنظومة القيمية الإسلامية المكان الأهم في توجيه الحوكمة لديها، إذ تنبثق الحوكمة لديها من الرؤى والتصورات الإسلامية في المجال الاقتصادي.	تعتمد على التوسع الائتماني والتمويلي والإقراضي وتعظيم العوائد إذ يُعد الموجه الأكبر للحوكمة لديها والمولد الأهم لأفكارها وآلياتها.
2	تولي الحوكمة الإسلاميةلديها قدراً من اهتمامها للقواعد الأخلاقية والعقدية التي يمكن أن تكون صمام الأمان في امتثالاها الجيد لمقتضيات الحوكمة.	تعتمد على ثقة القوانين الجامدة، حيث يكتسب المديرون والموظفون من خلالها القدرة على إخفاء أخطائهم المالية ؛ ألمر الذي يوفر لهم الحماية وعدم المساءلة.
3	تتسم الحوكمة بالشمولية؛ نظراً لاعتمادها على معايير اجتماعية ومهنية وشرعية ، بالإضافة إلى المعايير المالية.	عدم اتسامها بالشمولية ؛ نظراً لرؤيتها إلى تعظيم العوائد الربحية ، أما دورها في خدمة المجتمع فغالباً ما يكون على سبيل الدعاية والإعلان ؛ لتحقيق أهداف مالية وربحية محضة.
4	تجمع الحوكمة لديها بين معايير الحوكمة التقليدية في الجوانب المالية والإدارية وتحقيق قدر من الشفافية والنزاهة والإفصاح، وبين المعايير الشرعية من حيث توافق الأنشطة مع الأحكام الشرعية؛ الأمر الذي يُشير إلى نظام حوكمة ثنائي.	تعتمد الحوكمة لديها على معايير الحوكمة التقليدية في الجوانب المالية والإدارية وتحقيق قدر من الشفافية والنزاهة والإفصاح.
5	تُعد هيئة الرقابة الشرعية الدعامة الأساسية لمفهوم الحوكمة لديها، حيث يتوفر مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة لمراقبة الجانب الإداري، وهيئة الرقابة الشرعية لمراقبة مدى توافق العمليات مع الشريعة الإسلامية.	لا يتوفر ذلك لدى المصارف التقليدية.

([1]) ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة، مرجع سابق، ص 22.

المصدر: إعداد الباحثة، 2014، تم استرجاع المعلومات من خلال :

ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة(2013). **"دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية"** ،***المؤتمر الدولي الثامن بعنوان: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات*** ، **جامعة حسيبة بن بوعلي:الشلف، الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنعقد في 19 و20 نوفمبر، ص 22.

يتضح من الجدول (2) أنه يُمثل الفرق بين الحوكمة لدى المصارف الإسلامية والحوكمة لدى المصارف التقليدية ، ومن أبرز ما بينه الجدول هو: وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما مجلس الإدراة بهدف مراقبة الجانب الإداري للبنك وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ولتوضيح مظاهر وسمات الحوكمة عموماً ، فقد أوردها الدكتور عصام قريط من خلال بحثه: (مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها) والتي استخلصها من مقاصد مبادىء الحوكمة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ وذلك من خلال الجدول الآتي:

الجدول(3)

مظاهر وسمات الحوكمة

الرقم	مظاهر الحوكمة الجيدة	مظاهر الحوكمة السيئة
1	المشاركة في اتخاذ القرارات.	التفرد في القرارات الهامة.
2	المساءلة الفاعلة.	غياب المساءلة ومبدأ الثواب والعقاب.
3	اتصال فعال وتوزيع واضح لخطوط السلطة والمسؤولية.	غياب الاتصال الفعال داخل المنظمة ومع محيطها الخارجي .
4	ارتياح واسع من قبل المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين.	علاقة متوترة بين المساهمين وأصحاب المصالح من جهة ومجلس الإدارة من جهة أخرى.
5	يظهر الأداء تجاوباً سريعاً ، إضافة إلى التفاعل مع قضايا المجتمع .	تقارير إعلامية متواترة أو مداولات غير رسمية متنوعة تشير إلى فوضى إدارية وجودة منخفضة.
6	تظهر التقارير المالية نمواً مستمراً ، وتحقيق عوائد مجزية مقارنة، وشفافية وإفصاحات كافية .	تشير نتائج تحليل التقارير المالية إلى إنتاجية منخفضة، خسائر أو عوائد غير مجزية، وغياب الأمانة، وشفافية وإفصاحات غير كافية .
7	استقرار ملموس لدى الموظفين .	عدم استقرار العاملين والموظفين .

المصدر: (الخطيب، خالد وقريط، عصام. ص 14). [1]

وللوقوف على أرض الواقع ، جاءت الحوكمة من خلال ما أوردته المصارف الإسلامية الأردنية في دليل الحوكمة ، حيث أورد البنك الإسلامي الأردني من خلال دليل الحوكمة الخاص به أن الحوكمة توفر أساسًا لتعزيز الثقة في المصرف وأنشطته المختلفة، وتعمل على التمكين من المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي الأردني وفي التنمية الوطنية ([2]).

ولقد أفصح البنك الإسلامي الأردني عن المبادىء الإرشادية للحوكمة بما يلي ([3]):

1) الحرص على تحقيق العدالة في معاملة كافة الجهات ذات العلاقة ، مثل : المساهمين ، المودعين ، موظفي البنك ، السلطات الرقابية).
2) الشفافية والإفصاح بشكل يُمكِّن الجهات ذات العلاقة من تقييم وضع البنك وأدائه المالي.
3) المساءلة في العلاقات بين إدارة البنك التنفيذية ومجلس الإدارة وبين مجلس الإدارة والمساهمين وبين مجلس الإدارة والجهات الأخرى ذات العلاقة.
4) المسؤولية من حيث الفصل الواضح في المسؤوليات وتفويض الصلاحيات .

وأورد البنك العربي الإسلامي الدولي من خلال دليل الحوكمة الخاص به ، والذي تم إعداده اعتمادا على دليل الحوكمة للمصارف الأردنية كافة، والصادر عن البنك المركزي الأردني، بعد موائمته مع أحكام قانوني البنوك والشركات الأردنيين النافذين وعقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، إذ يقوم البنك العربي الإسلامي الدولي في الأردن بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله كلما اقتضت الحاجة؛ بهدف مواكبة التغيرات في احتياجاته وتوقعاته والسوق

([1]) الخطيب، خالد وقريط، عصام (2009). " **مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها** " ،بحث مقدم إلى كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق: سوريا، ص 14.
([2])البنك الإسلامي الأردني، مرجع سابق، ص2.
([3]) المرجع السابق، ص 2

المصرفي([1]).

حيث أفصح البنك العربي الإسلامي الدولي عن الحوكمة كما يلي ([2]):

1) الاهتمام بممارسات الحوكمة السليمة .
2) إلتزام مجلس إدارة البنك بتطبيق أعلى معايير الأداء المهنية على جميع نشاطات البنك، ويتبع البنك في هذا المجال تعليمات البنك المركزي الأردني الذي تبنى توصيات لجنة بازل حول الحوكمة المؤسسية .
3) الالتزام بالشفافية والإفصاح .
4) اعتماد توصيات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي

تضمن هذا الجزء موضوع التدقيق الداخلي من خلال استعراض العوامل المسببة لنشأة وتطور التدقيق الداخلي وتعريف التدقيق الداخلي، وأهدافه وأهميتها وأنواعه ومعاييره، بالإضافة إلى واقع التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: العوامل المسببة لنشأة وتطور التدقيق الداخلي وتعريفه

تتلخص العوامل التي أدت إلى نشأة وتطور التدقيق الداخلي فيما يلي([3]):

1) زيادة حجم المشروعات.

([1])البنك العربي الإسلامي الدولي، مرجع سابق، ص 1.

([2]) المرجع السابق، تم جمع المعلومات من الصفحات(1، 2، 5، 14)

([3])المرعي، نبيه توفيق (2009) " **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية :دراسة ميدانية** " ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية : إربد، الأردن، ص ص 39- 40.

2) تنوع أنشطة المؤسسات الاقتصادية.

3) تفويض السلطات والمسؤوليات؛ أدى إلى وجود ضرورة للتأكد من سلامة استعمال السلطات المفوضة وتحمل المسؤوليات المقابلة وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.

4) الانتشار الجغرافي للمؤسسات والمصارف ؛ الأمر الذي أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين العاملين.

5) التطور التكنولوجي والتسارع المعرفي ؛ الأمر الذي أدى إلى اهتمام الإدارة بنتائج الأداء والعمل على متابعته عن طريق التدقيق الداخلي .

6) الحاجة إلى التقليل من الأخطاء حيث تحتاج الإدارة إلى معلومات موثوق بها لمراقبة الأداء بشكل مستمر في نطاق مجالات مسؤولياتها.

7) حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير؛ للتأكد من ذلك لا بد من سلامة نظم التدقيق الداخلي.

تعريف التدقيق الداخلي

يُعرف التدقيق الداخلي بأنه: " مجموعة من الأنظمة المستخدمة من قبل كثير من المؤسسات سواء أكانت حكومية أم غير حكومية كالمصارف الإسلامية؛ لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة، والتأكد من اتباع الموظفين السياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم([1]).

([1]) الدسوقي، إيهاب، مرجع سابق ، ص 19.

وأورد النونو (2009) ([1]) عن الاتحاد الدولي للمحاسبين(IFAC)

International Federation of Accountant

على إنه: " فعالية تقييمية مقامة ضمن المنشأة؛ بغرض خدمتها ويُعد اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتهما، من ضمن وظائف التدقيق الداخلي.

ويُعرف القبطان (2006) التدقيق الداخلي بأنه: " وظيفة إدارية مستقلة تعمل على تقييم أنظمة الرقابة في ضوء دقتها وكفاءتها وفعاليتها داخل المؤسسات . بما فيها المصارف الإسلامية. " ([2]).

وعرّف معهد المدققين الداخليين (IIA) *(IIA) The Institute of Internal Auditors

التدقيق الداخلي بأنه: " نشاط مستقل وموضوعي، وهو نشاط استشاري صمم؛ لإضافة قيمة ولتحسين عمليات المنظمة، إذ تساعدها على تحقيق أهدافها من خلال الضبط والتنظيم، لتقييم وتحسين أنظمة الرقابة وعمليات الإدارة " ([3]).

وترى الدراسة من خلال ما تم ذكره من مفاهيم التدقيق الداخلي أنه يُمثل نظاماً ووظيفة ونشاطاً وفعالية، وجميعها تعمل على تحسين وتطوير الأنظمة الرقابية الداخلية في المصارف على وجه العموم وفي المصارف الإسلامية على وجه الخصوص، حيث أجمع المختصون بأن التدقيق الداخلي يعمل بصفة إدارية مستقلة.

بناءً على ذلك، فقد جاء المبدأ الحادي عشر لتقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مقررات لجنة بازل1 ما يوضح مفهوم التدقيق الداخلي وفق ما أورده عيسى(2009) بالآتي([4]):

([1])النونو، كمال محمد سعيد كامل ، مرجع سابق، ص 21.

([2])القبطان، محمد (2006). " **قواعد المراجعة في أعمال البنوك**"، القاهرة: دارالنصر لنشر والتوزيع، ص163.

([3])المرعي، نبيه توفيق ، مرجع سابق. ص 41.

([4]) عيسى، مهند حنا نقولا (2009). "إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية" ، عمّان: دار الراية للنشر والتوزيع، ص 146.

1) أن يتوفر في التدقيق الداخلي عملية التدقيق بشكل مستقل مقارنة بالأعمال اليومية للمصرف.

2) أن يتوفر لديه التفويض الكامل ؛ للوصول إلى السجلات والوثائق الخاصة بأنشطة المصرف ومراكزه وفروعة كافة.

3) أن يتوفر لديه أفراد مدربون ومؤهلون بشكلٍ كاف ؛ لتقديم معلومات صحيحة عن أنشطة المصرف لمجلس الإدارة .

4) أن يتوفر التدقيق بشكل دوري على أنشطة المصرف تبعاً لطبيعة الأنشطة ودرجة خطورتها.

5) أن يتم تعزيز استقلالية المدققين الداخليين بإقرار ميزانية التدقيق ، وصرف المكافآت للمدققين؛ وذلك من قبل مجلس الإدارة.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية التدقيق الداخلي

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي كما أشار إليها نبيه توفيق المرعي بالآتي:بمراجعة وتقييم العمليات والخدمات كدعم لقرارات الإدارة، وتقديم النصيحة للإدارة الخاصة بالسياسات والإجراءات والقوانين، والقيود الموضوعية من خلال إجراء الدراسات بناء على طلب الإدارة العليا، ومراقبة أنظمة الرقابة الداخلية المحاسبية، بالإضافة إلى ضمان فعالية أنظمة الكمبيوتر وأنظمة البيانات، ومراجعة العقود والمشاريع وتشجيع التعامل مع الموردين الخارجيين والمتعاقدين، والشركاء ، كذلك الإسهام في ضبط عمليات الغش والاحتيال ؛ لردع مرتكبيها ([1]).

وتأتي أهداف التدقيق الداخلي أيضاً بفحص ودراسة وتحليل أنظمة الرقابة الداخلية والضبط الداخلي وتقييم مدى كفايتها وفعاليتها، والتحقق من وجود أصول المنشأة وصحة تقيدها بالدفاتر

([1]) المرعي، نبيه توفيق ، مرجع سابق. ص 42.

وكفاية وسائل حمايتها من الخسائر بكافة أنواعها، والتحقق أيضاً من صحة البيانات الحسابية الظاهرة بالقوائم المالية أو التقارير التي تعدها الإدارة العليا والإدارات المختلفة،وتقييم نوعية الأداء في تنفيذ السياسات المقررة، بالإضافة إلى إبداء التوصيات لتحسين أساليب العمل، والالتزام بالخطط والإجراءات المرسومة([1]).

وترى الدراسة بأن أهداف التدقيق الداخلي تتمحور حول الفحص والتدقيق والتقييم ، المراجعة والتحقق، الدراسة والتحليل، وتقديم النصحية ، وكل ذلك من شأنه أن يرفع مستوى جاهزية المهام الرقابية، وبالتالي يُسهم في تحسين وتطوير الصيرفة الإسلامية.

ويُمكن إيجاز أهمية التدقيق الداخلي من خلال الخدمة الوقائية التي يقوم بها والتي تتمثل بالتأكيد على الحماية الكافية للأصول وللسياسات الإدارية، ومن خلال إسهامه بالخدمة التقييمية والتي تتمثل بقياس وتقييم فعالية نظم الرقابة الداخلية ، بالإضافة إلى الالتزام بالسياسات الإدارية، بالإضافة إلى ما يقوم به من خدمات إنشائية والتي تتمثل باقتراح التحسينات اللازمة على الأنظمة الداخلية، فضلاً عن حماية السياسة الإدارية من الانحراف عن التطبيق الفعلي([2]).

المطلب الثالث:أنواع ومعايير التدقيق الداخلي

يمكن تقسيم أنوع التدقيق الداخلي على النحو الآتي:

النوع الأول: التدقيق الداخلي المالي Financial Internal Auditing : يُعرف التدقيق الداخلي المالي بأنهالفحص المنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المالية المتعلقة بها؛ لتحديد مدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى، ويُعد التدقيق الداخلي المالي أيضاً المجال التقليدي للتدقيق الداخلي؛ فمن خلاله يتم إظهار البيانات المالية

([1]) القبطان، محمد مرجع سابق، ص178.

([2])الرملي، عبد الإله محمد (1994)." إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات"، ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة***، 8(2)، ص 250 .

بصورة موضوعية، ويتضمن فحص وتتبع ومراجعة الأعمال قبل وأثناء تنفيذها،والتحقق من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتحقق من وجود الأصول وحمايتها، وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ([1]).

النوع الثاني: التدقيق الداخلي التشغيلي Operational Internal Auditing : يُعرف التدقيق التشغيلي بأنه" الفحص الشامل للوحدة أو المنظمة؛ من أجل التقييم والمراقبة الإدارية للأنظمة المتعددة وللأداء التشغيلي؛ من خلال الأهداف الإدارية تبعاً لأساليب القياس المتبعة؛ للتحقق من كفاءة وفعالية العمليات التشغيلية([2]).

ويُعد التدقيق الداخلي التشغيلي، المجال غير التقليدي للتدقيق الداخلي؛ للإطمئنان على شمولية خطط الإدارة وتجانسها، ويتم التأكيد على صلاحية التقارير التشغيلية للعمل من خلاله، بالإضافة إلى تقييم أداء كل وحدة تشغيلية وفقًا لأهداف الإدارة، ومن خلاله يتم الحصول على معلومات تُفيد في تنفيذ خطط وسياسات الإدارة في كل الميادين التشغيلية، والحصول على المعلومات المناسبة حول جوانب الضعف في الرقابة الإدارية، ويُطلق على التدقيق الداخلي التشغيلي: التدقيق الإداري أو تدقيق الأداء أو التدقيق الوظيفي، وتهدف هذه المصطلحات إلى وصف عملية التدقيق الداخلي التي تهدف إلى تقييم العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط معين([3]).

([1]) المرعي، نبيه توفيق، مرجع سابق، ص 43.

([2])السلامي، عارف عتيق (2005). "**مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي** "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت: المفرق، الأردن، ص 37.

([3]) إبراهيم، أحمد علي (1998). " التأصيل المهني للمراجعة الداخلية – دراس ة تطبيقية "، ***مجلة البحوث والدراسات التجارية***، جامعة بنها، العدد الأول،ص102.

معايير التدقيق الداخلي

كي يتمكن التدقيق الداخلي من ممارسه مهامه على الوجه الأكمل ، فإن على الموظفين مساعدة المدقق الداخلي والتعاون معه ، وإعطاء الأولوية لقضاء طلباته؛ لتتحقق الفائدة المتوخاة منه؛ حيث قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي باجراء مراجعة للمعايير خلال الفترة من (فبراير إلى مايو 2010)، وفي (1 يناير 2011) قام مجلس المعايير الدولية للتدقيق الداخلي بإصدار المعايير الجديدة، إذ تم تقسيم معايير التدقيق الداخلي كالآتي ([1]).

- **معايير الصفات Attribute Standards** : هي مجموعة المعايير التي تحدد الصفات الواجب توافرها في كل من إدارة التدقيق الداخلي في المنشأة، والقائمين بممارسة أنشطة التدقيق الداخلي وتتضمن فئة المعايير رقم 1000 إلى 1999، وتشمل ما يلي([2]):

- الغرض والسلطة والمسؤولية (معيار رقم 1000): وبه يتحدد غرض وسلطة ومسؤولية نشاط التدقيق الداخلي ضمن ميثاق التدقيق الداخلي ، بما يتماشى مع تعريف التدقيق الداخلي ومبادئ أخلاقيات المهنة والمعايير الدولية المهنية لممارسه التدقيق الداخلي .
- الاستقلالية التنظيمية (معيار رقم 1110): يُشير إلى استقلالية أنشطة التدقيق الداخلي.
- الموضوعية الفردية (معيار رقم 1120): يُؤكد موضوعية المدقق الداخلي أثناء أداء عمله.
- معوقات الاستقلالية والموضوعية(معيار رقم 1130): أن يتسم المدققون الداخليون بتوجهات غير منحازه، وأن يتجنبوا تضارب المصالح، فإذا ضعفت الاستقلالية أو

([1])معهد المدققين الأمريكي (2011). " **المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي** " ترجمة خلف عبد الله الوردات، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/9/5، متوفر: www.stoptrainingnow.com ، ص 1.

(3) معهد المدققين الأمريكي (2010). "**التدقيق الداخلي ومعاييره**"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق ، ص 8.

الموضوعية في الحقيقة أو الظاهر، لا بد من الإفصاح عن ذلك بالتفصيل إلى الأطراف المناسبة، بحيث تعتمد طبيعه الإفصاح على حجم هذا الضعف.

- المهارة والعناية المهنية اللازمة(معيار رقم 1200): يُؤكد على أن تُؤدى مهام التدقيق بمهارة، مع توخي العناية المهنية اللازمة.
- المهارة معيار رقم (1210): ويُشير إلى ضرورة امتلاك المدققين الداخليين المعرفة والمهارات والكفاءات اللازمة؛ لتنفيذ المسؤوليات المنوطة بهم.
- العناية المهنية اللازمة (معيار رقم 1220): يُؤكد هذا المعيار أنه على المدققين الداخلين بذل مستوى العنايه والمهاره المتوقع أن يكون عليه المدقق الداخلي الذي يتحلى بمستوى معقول من التبصر والاقتدار ([1]) .

هذا وجاءت بقية معايير الصفات لتؤكد على التطور المهني المستمر، وبرنامج تأكيد وتحسين الجودة ومتطلباته، وأعمال التقييم الداخلي وأعمال التقييم الخارجي، وإعداد وإبلاغ التقارير عن برنامج تأكيد وتحسين الجودة، و استخدام تعبير " تم اجراؤة"، وفقاً للمعايير الدولية المهنية لمزاولة التدقيق الداخلي، وبالتالي الإفصاح عن حالات عدم التقيد بالمعايير ([2]).

ـ معايير الأداء PerformanceStandards : هي مجموعة المعايير التي تصف معايير الأداء وطبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، وتضع المقاييس النوعية التي يمكن أن يقاس أداء التدقيق الداخلي بواسطتها، وتعطي معياراً للجودة النوعية، كما تعطي وصفاً لتطبيق معايير في أنواع

([1]) معهد المدققين الأمريكي (2010). "**التدقيق الداخلي ومعاييره**"، مرجع سابق، ص9.

([2]) المرجع السابق، ص10.

معينة من مهام التدقيق الداخلي عن طريق النشاطات التأكيدية والاستشارية التي يقوم بها المدققون الداخليون([1]).

وتتضمن فئة المعايير رقم 2000 إلى 2999، وتشمل ما يلي:

- إدارة نشاط التدقيق الداخلي(معيار رقم 2000)، تتم إدارة النشاط بفعالية؛ لضمان قيمة مضافة للمؤسسة.
- التخطيط (معيار رقم 2010): يؤكد على أنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق وضع خطط مرتكزة على المخاطر ؛ لتحديد أولويات نشاط التدقيق الداخلي بما يتماشى مع أهداف المؤسسة.
- التبليغ والموافقة(معيار رقم 2020): يُؤكد على أنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يُبلغ عن خطط نشاط التدقيق الداخلي وبالموارد اللازمة لها، بما في ذلك التغييرات المرحلية إلى الإدارة العليا وإلى مجلس الإدارة؛ لمراجعتها ومن ثم الموافقة عليها.
- إدارة الموارد (معيار رقم 2030): يُؤكد على أنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يتأكد من أن موارد التدقيق الداخلي مناسبة وكافية ويتم توظيفها توظيفاً فعالاً؛ لتحقيق الخطه المعتمده.
- السياسات والإجراءات (معيار رقم 2040): يُؤكد على أنه يجب على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يضع السياسات والإجراءات الكفيلة بتوجيه نشاط التدقيق الداخلي .
- التنسيق (معيار رقم 2050): يُؤكد على أنه ينبغي على الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي أن يتبادل المعلومات وينسق النشاطات مع الجهات الخارجيه والداخليه التي تقدم خدمات

([1]) معهد المدققين الأمريكي (2011). " **المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي** "، مرجع سابق، ص 2.

التأكيد والاستشارات المرتبطة بمجال أعمال نشاط التدقيق ؛ لضمان التغطية اللازمة للأعمال وتلافي ازدواجيه الجهود([1]).

هذا وجاءت بقية معايير الأداء لتشير إلى معايير: إبلاغ الإدارة العليا ومجلس الإدارة، وإلى الجهات التي تقدم الخدمات الخارجية والمسؤولية التنظيمية عن التدقيق الداخلي، وإلى طبيعة العمل والحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة وتخطيط مهام لتدقيق الداخلي وأهداف مهمة التدقيق ونطاق مهمة التدقيق وتخصيص الموارد اللازمة لمهمة التدقيق، بالإضافة إلى برنامج عمل مهمة التدقيق([2]).

المطلب الرابع: واقع التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية

أظهر البنك المركزي الأردني أهمية كبيرة للتدقيق الداخلي، إذ اهتم بوضع تعليمات للمصارف الأردنية سواء أكانت تقليدية أم إسلامية وضح فيها متطلبات ومهام التدقيق الداخلي كما يلي ([3]):

1. أن يوفر المصرف العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة لإدارة التدقيق الداخلي بحيث يتم تدريبها ومكافأتها .
2. يكون لإدارة التدقيق حق الحصول على المعلومات بالإضافة إلى حق الاتصال بأي موظف داخل المصرف.
3. تُعطى إدارة التدقيق الصلاحيات كافة؛ لتمكينها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب.
4. ترفع إدارة التدقيق الداخلي تقاريرها إلى رئيس لجنة التدقيق.

([1]) معهد المدققين الأمريكي، (2010). "**التدقيق الداخلي ومعاييره**"، مرجع سابق، ص11.

([2]) معهد المدققين الأمريكي، مرجع سابق، ص ص 12-13 .

([3]) البنك المركزي الأردني(2007)، "**دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك** ":عمّان، الأردن، ص 10.

5. أن لا يكلف موظفو التدقيق الداخلي بأي مسؤوليات تنفيذية .
6. على إدارة التدقيق الداخلي أن تقترح هيكل ونطاق التدقيق الداخلي، وأن تكون مسؤولة عن إعلام لجنة التدقيق عن أي احتمالية لوجود تعارض في المصالح.
7. تمارس إدارة التدقيق الداخلي مهامها وتعد تقريرها كاملاً دون أي تدخل خارجي، ويحق لها مناقشة تقاريرها مع الدوائر التي تم تدقيقها.
8. تتضمن المسؤولية الأساسية لإدارة التدقيق الداخلي ، والتي يجب أن تقوم على أساس المخاطر مراجعة عمليات الإبلاغ المالي في المصرف ؛ للتأكد من أن المعلومات الرئيسة حول الأمورالمالية والإدارية والعمليات تتوفر فيها الدقة والاعتمادية والتوقيت المناسب، بالإضافة إلى الامتثال لسياسات المصرف الداخلية والمعايير والإجراءات الدولية والقوانين والتعليمات ذات العلاقة([1])

المبحث الثالث: التدقيق الداخلي الشرعي

تضمن هذا الجزء موضوع التدقيق الداخلي الشرعي من خلال استعراض تعريف التدقيق الداخلي الشرعي ومهامه وأهدافه وأهميته، بالإضافة إلى واقع التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الأردنية، وذلك على النحو الآتي:

المطلب الأول: تعريف التدقيق الداخلي الشرعي

([1]) البنك المركزي الأردني، مرجع سابق، ص11.

يُعرف التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية بأنه: " نوع من أنواع التدقيق الملازمة لأعمال وأنشطة المصارف الإسلامية، فميز بدوره ما هو موافق للشريعة الإسلامية ويُقره، ويتجنب ما هو مخالف للشريعة الإسلامية ويستبعده" ([1]).

ويُعرف قنطقجي (2009) ([2]) التدقيق الداخلي الشرعي على إنه: " شكل من أشكال الرقابة الإدارية، فالإدارة تعمل بنظرية الوكالة؛ من حيث إنها وكيلة عن المساهمين الذين يرغبون بالعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية".

وللتعرف على هيئة التدقيق الشرعي فقد عُرفت بأنها " جهاز تابع لهيئة الرقابة الشرعية يقوم بتدقيق ومتابعة وفحص وتحليل الأعمال المصرفية والتصرفات والسلوكيات كافة، التي يقوم بها الأفراد والوحدات ؛ للتأكد من أنها تتم وفق قرارات وتوصيات هيئة الرقابة، وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة، وبيان المخالفات والأخطاء وتصويبها ، وتقديم التقارير الشرعية المتضمنة الملاحظات والأخطاء، وبذلك فهي تُمثل الجهة المخولة بمتابعة وتدقيق أعمال ومعاملات المصرف كافة، من خلال التزاماتها بقرارات وتوصيات هيئة الرقابة، وتوضيح المخالفات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويبها، والرد على الاستفسارات الشرعية والتواصل مع هيئة الرقابة بشأن أعمال ومعاملات المصرف الإسلامي([3]).

([1]) شحاتة، حسين (2005). "**محاسبة المصارف الإسلامية**" ، القاهرة: مكتبة التقوى للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 4.

([2]) قنطقجي، سامر مظهر (2009). "**التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية**" ، بحث من خلال مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ، الجامعة الاسكنافية، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/9/9، متوفر : www.**kantakji**.com/media/2467/206.pdf ،ص 2.

([3]) الصيفي، عبد الله علي و حوامدة، سهيل أحمد (2014). " **تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني** "، مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، 41(2)، الجامعة الأردنية، ص 730.

ويُنظر إلى التدقيق الداخلي الشرعي على أنه: " أحد مكونات نظام الرقابة الداخلية بحيث يُمثل وحدة إدارية ضمن مكونات الهيكل التنظيمي لمؤسسة ما، والتي تتمثل وظيفتها بمساعدة الإدارة في التحقق من حسن أداء مكونات الرقابة الداخلية، وتتميز المؤسسات المالية الإسلامية بوجود تدقيق داخلي شرعي يُكمل عمل الهيئات الشرعية ([1]).

ويعرفه الفزيع (2010) ([2]) على إنه : " التدقيق الذي يساعد المؤسسات المالية الإسلامية ؛ فيسهم في القيام بمسؤوليتها في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية" .

المطلب الثاني: مهام وأهداف التدقيق الداخلي الشرعي

يُمكن إجمال مهام التدقيق الداخلي الشرعي بما يلي ([3]):

1) فحص وتقويم مدى التزام المؤسسة المالية بأحكام الشريعة الشريعة، وفق الفتاوى والإرشادات والتوجيهات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية.

2) متابعة جميع ما يصدر عن الهيئة الشرعية من توجيهات وقرارات.

3) مناقشة الملاحظات والقضايا التي يتوصل إليها جهاز الرقابة الداخلية مع الجهات المختصة في المصرف قبل أن يصدر تقريره النهائي.

4) تقديم تقارير دورية ربع سنوية أو أقل أو أكثر بحيث تضمن نتائج المتابعة والفحص لعمليات المؤسسة، وتُرفع إلى الجهات المختصة وفق ما تنص عليه الأنظمة في هذا الخصوص.

([1]) مشعل، عبد الباري بن محمد علي ، مرجع سابق، ص 8.

([2]) الفزيع، محمد عواد (2010). " دليل إجراءات التدقيق الشرعي" ، ***مجلة الشريعة والقانون***، العدد 41، جامعة الشارقة ، الإمارات، ص 272.

([3]) العياشي، فداد ، مرجع سابق، ص 12.

5)متابعة إدارة المصرف بخصوص تنفيذها لتوجيهات الهيئة الشرعية وقراراتها.

ونظراً لتعدد مسميات الجهات الشرعية في المصارف الإسلامية ، إذ سُميت بأسماء مختلفة وفق الاختلاف في أشكالها وأهدافها ومكانتها القانونية وموقعها التنظيمي بالنسبة للمصرف، ومن أبرز تلك المسميات التي أشار إليها عدد من المفكرين والباحثين من أمثال القطان (2004) وعاشور(2002) وشويدح (2003) ([1]):الرقابة الشرعية، هيئة الرقابة الشرعية، لجنة الرقابة الشرعية، جهاز الرقابة الشرعية، مجلس الرقابة الشرعية، هيئة الفتوى والرقابة، الهيئة الشرعية، المستشار الشرعي، المراقب الشرعي، المجلس الشرعي، الجهاز الشرعي، التدقيق الشرعي، اللجنة الدينية، لجنة الإفتاء، هيئة الإفتاء، هيئة الفتوى، وحدة الفتوى والبحوث، وإدارة الفتوى والبحوث.

بناءً على ما تقدم يُمكن إدراج أهداف التدقيق الداخلي الشرعي من خلال أهداف الرقابة الشرعية بما يلي([2]):

1. العمل على ضمان الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في معاملات المصارف الإسلامية.
2. كشف أية انحرافات بصورة فورية، وإبلاغ ذلك للإدارة لاتخاذ الإجراءات لتصحيح الوضع وضمان عدم تكراره مرة أخرى.

ويرى كلٍ من الناصر و النعيمي(2012) ([1]) أن من أهداف الرقابة الشرعية الداخلية، والتي تنطبق على مسمى التدقيق الداخي الشرعي ما يلي:

([1])القطان، محمد أمين علي(2004). **الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية: دراسة شرعية تطبيقية**"،ص 10.

عاشور، يوسف حسين (2002). " **مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية**" ، د.ن، رام الله، ص 396.

شويدح،أحمد ذياب(2003). دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة"، ***مجلة الجامعة الإسلامية***، 11(2)، ص ص 1-42

([2])مشعل، عبد الباري بن محمد علي، مرجع سابق، ص 11.

3. إن الهدف الرئيس من التدقيق الداخلي الشرعي هو التأكد من أداء إدارة المصرف الإسلامي لمسؤولياتها تجاه تطبيق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، وفقا لما تقرره هيئة الرقابة الشرعية للمصرف .

4. فحص وتقييم مدى تحقق أهداف المصرف بكفاءة وفاعلية في ضوء المبادئ الاسلامية.

المطلب الثالث: أهمية التدقيق الداخلي الشرعي

تنبع أهمية التدقيق الداخلي الشرعي من أهمية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية، إذ يُعد الدور الدور الرقابي للهيئات الشرعية بما فيها – التدقيق الداخلي الشرعي– ضرورة شرعية وقانونية للصيرفة الإسلامية، وتكتسب هيئة الفتوى والرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية أهمية خاصة، ذلك أن شعارها لا يمكن أن يكون له رصيد من الحقيقة والواقع إلا بالتزام المصارف الإسلامية لمبادىء وأحكام الشريعة الإسلامية وسلامة تطبيقها،كما إن وجود الهيئات الشرعية – متمثلاً بالتدقيق الداخلي الشرعي– للمصارف الإسلامية، يعد مسألة قانونية، حيث إن معظم المصارف الإسلامية وغيرها من المؤسسات المالية الإسلامية الأخرى تنص في أنظمتها الداخلية على أن معاملاتها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ولا يمكن تطبيق ذلك إلا من خلال هيئة متخصصة تحرص على تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، وبالتالي يُعد

التدقيق الداخلي الشرعي علامة فارقة بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ([2]).

([1])الناصر، خالص حسن يوسف و النعيمي، عبد الواحد غازي محمد حسين (2012). "***الرقابة الداخلية وفقًا للمعايير الدولية والإسلامية: (دراسة تحليلية مقارنة)*** "، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي الرابع(المؤتمر العلمي السابع)وتحت شعار توظيف القدرات الالكترونية للارتقاء بمستوى الخدمات في مدينة كربلاء المقدسة /كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، للفترة من 24–25 ، نيسان، ص 10.

([2])العياشي، فداد، مرجع سابق، ص 8.

المطلب الرابع: واقع التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الأردنية

نظراً لتضمن هيئة الرقابة الشرعية مهام التدقيق الداخلي الشرعي لدى المصارف الإسلامية ؛ استناداً لالتزامها بأحكام الشريعة الإسلامية، جاءت المادة (58) للفقرة أ من قانون البنك المركزي الأردني بأن يعين المصرف بقرار من الهيئة العامة للمساهمين هيئة تسمى هيئة الرقابة الشرعية لا يقل عدد أفرادها عن ثلاثة أشخاص يكون رأيها ملزماً للمصرف الإسلامي، وتتولى هذه الهيئة مهاماً كثيرة كمراقبة أعمال المصرف الإسلامي وأنشطته من حيث التزامها بالأحكام الشرعية، وإبداء الرأي في صيغ العقود اللازمة لأعماله وأنشطته، والنظر التكليفات وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادرة لهذه الغاية ([1]).

وجاءت الفقرات (ب ،ج، د) من نفس المادة بأن تُعين هيئة الرقابة الشرعية أحد أعضائها رئيساً لها، وتجتمع بدعوة من رئيسها أو بناء على قرار من مجلس إدارة المصرف الإسلامي أو بناء على طلب اثنين من أعضائها، ويكون اجتماعها قانونياً بحضور عضويْن على الأقل إذا كان عدد أعضائها ثلاثة أشخاص وبحضورأغلبية عدد أعضائها إذا زاد عددهم عن ثلاثة أشخاص، وتتخذ قراراتها بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائها، ولا يجوز عزل هيئة الرقابة الشرعية المعينة أو أي عضو فيها إلا إذا صدر قرار معلل من مجلس إدارة المصرف الإسلامي بأغلبية ثلثي أعضائه على أن يقترن هذا القرار بموافقة الهيئة العامة لمساهمي المصرف، وعلىالمصرف الإسلامي إعلام البنك المركزي بقرار تعيين هيئة الرقابة الشرعية أو عزلها([2]).

([1]) البنك المركزي الأردني (2000). "**قانون البنوك: قانون رقم** (28) "، الجريدة الرسمية، عمّان، الأردن، ص 18.

([2])البنك المركزي الأردني، مرجع سابق، ص19.

وقد أوضح البنك الإسلامي الأردني تحت البند السابع وعنوانه: بيئة الضبط والرقابة الداخلية إذ دمج بين التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي ؛ وذلك في الجانب الثاني من البند السابع ؛ حيث يُوفر المصرف لإدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي العدد الكافي من الكوادر البشرية المؤهلة، وبحيث يتم تدريبها ومكافأتها بشكل مناسب ، وبحيث يكون لإدارة التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي حق الحصول على أية معلومة والاتصال بأي موظف داخل المصرف ، كما تُعطى الصلاحيات التي تمكنها من أداء المهام الموكلة إليها وعلى النحو المطلوب، وتتبع دائرة التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي للجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة وترفع نتائج أعمالها إليها مباشرة ([1]).

ومن المهام والمسؤوليات التي يضطلع عليها التدقيق الداخلي الشرعي وفق البنك الإسلامي الأردني ([2]):

1. التأكد من أن أعمال البنك تنسجم مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. التأكد من تنفيذ قرارات وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية بشأن الالتزام بالجوانب الشرعية للمعاملات.
3. توثيق مهام وصلاحيات ومسؤوليات إدارة التدقيق الداخلي الشرعي ضمن ميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من مجلس الإدارة.
4. عدم تكليف موظفي التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي بأي أعمال تنفيذية.
5. مراجعة عمل الوحدات التنظيمية في دوائر الإدارة العامة والفروع وإعداد التقارير حول الملاحظات التي تم اكتشافها والإجراءات المعنية باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة تلك

([1]) البنك الإسلامي الأردني(2013). "**دليل الحاكمية المؤسسية**" ، مرجع سابق، ص 18.
([2]) المرجع السابق، 19.

الملاحظات والمخالفات ، وتُعد التقارير دون أي تدخل خارجي ويحق لدائرة التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي مناقشة تقاريرها مع الدوائر والفروع التي يتم تدقيقها.

ويُمكن التعرف على مهام التدقيق الداخلي الشرعي أيضاً من خلال هيئة الرقابة الشرعية في البنك العربي الإسلامي الدولي، إذ يعين مجلس الإدارة في البنك هيئة رقابة شرعية يكون في عضويتها 3 أعضاء على الأقل من علماء الشريعة الإسلامية، بحيث تشمل مهامهم الآتي([1]):

1) دراسة جميع الموضوعات والاستفسارات والصيغ التمويلية المختلفة التي يتعامل بها المصرف؛ للتأكد من أنها تنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

2) التحقق من وجود السند الفقهي المؤيد لتحميل المصرف أية خسارة واقعة في نطاق عمليات الاستثمار المشترك .

3) التحقق والقناعة من مراعاة الضوابط الشرعية لكل العقود والتعليمات وغيرها من المعاملات والمتطلبات الإجرائية لها وعدم وجود مانع أو محظور شرعي تتم الموافقة عليها أو يتم تعديلها لتنسجم مع أحكام الشريعة الإسلامية.

([1]) البنك العربي الإسلامي الدولي، مرجع سابق، ص 11.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتكون هذا الفصل من الآتي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للدراسة

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

المبحث الأول: منهجية الدراسة

يهدف هذا المبحث إلى استعراض منهج الدراسة منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، مصادر بيانات الدراسة، إجراءات الدراسة، متغيرات الدراسة وأنموذجها، وصدق الأداة وثباتها، والمعالجة الإحصائية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: منهج ومجتمع وعينة الدراسة

. منهج الدراسة: خدمةً لأهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لقياس أثر مبادىء الحوكمة على فاعلية التدقيق الداخلي ولتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

. مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من موظفي الحوكمة ، وموظفي التدقيق الداخلي، وموظفي التدقيق الداخلي الشرعي العاملين في المصارف الإسلامية الأردنية في الأردن ، والمتمثلة في البنك الإسلامي الأردني والبنك العربي الإسلامي الدولي، وقد تم أخذ عدد أفراد مجتمع الدراسة تقديراً وفق المصارف ذاتها وكان كالتالي:

الجدول(4)

عدد أفراد مجتمع الدراسة

اسم المصرف	موظفو الحوكمة		موظفو التدقيق الداخلي		موظفو التدقيق الشرعي		المجموع
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	
الإسلامي الأردني	75	35	55	–	3	–	168
العربي الإسلامي	42	24	12	–	5	–	83

المجموع	117	59	67	–	8	–	251

المصدر: موظفو المصارف الإسلامية الأردنية، 2014.

. عينة الدراسة: تمت الإشارة إلى الطريقة التي أُخذت بها عينة الدراسة كالتالي:

. تم افتراض عينة تتكون من 150 موظف وموظفة؛ وذلك وفقاً للأساليب والخطوات الإحصائية في اختيار العينات الاحتمالية .

يوضح الجدول رقم (5) عدد أفراد عينة الدراسة كالآتي:

الجدول (5)

عدد أفراد عينة الدراسة

	المجتمع	**وزن الطبقة**	**عدد مفردات عينة الدراسة**	**العدد التقريبي للعينة**
موظفة الحوكمة	176	0.701	105.15	105
موظفو التدقيق الداخلي	67	0.267	40.05	40
موظفو التدقيق الشرعي	8	0.032	4.8	5
المجموع	**251**			150

المصدر: إعداد الباحثة، 2013م

يلاحظ من خلال الجدول (5) ، أنه يمثل عدد أفراد عينة الدراسة ، والبالغ 150 فرداً، ونظراً لتباين الوظائف بين أفراد مجتمع الدراسة، فقد تم أخذ عدد أفراد العينة من كل طبقة حسب وزن الطبقة في مجتمع الدراسة ، حيث بلغ عدد الموظفين في طبقة موظفي الحوكمة 176 موظفاً،وبلغ عدد الموظفين في طبقة التدقيق الداخلي أخذ 67 موظفاً، وبلغ عدد الموظفين في طبقة التدقيق الداخلي الشرعي 8 موظفين.

تم تحديد وزن كل طبقة من مجموع مفردات المجتمع بقسمة حجم الطبقة على مجموع مفردات المجتمع ككل ، فمثلاً: يكون وزن طبقة موظفي الحوكمة كالتالي: 176÷ 251 = 0.701 وبهذا فإن وزن طبقة موظفي الحوكمة هو: 701 بالألف.

تم تحديد العدد من مفردات كل طبقة والذي سوف يدخل في عينة الدراسة ، بضرب وزن الطبقة في حجم العينة المفترضة مسبقاً: (150)، 0.701 × 150 = 105.15، بمعنى أن الباحثة سوف تختار 105 موظفاً إدارياً، ومن ثم تم اختيار كل طبقة بطريقة الاختيار مع الإحلال، وبنفس الطريقة تبين أن عينة المدققين الداخليين بلغت 40 فرداً، وبلغت عينة المدقيين الشرعيين 5 أفراد.

بهذا تم توزيع 150 استبانة عبر زيارات ميدانية لأفراد عينة الدراسة، وبعد فحص الاستبانات تبين أن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (144) استبانة.

المطلب الثاني: مصادر بيانات الدراسة ومتغيراتها

ـ **المصادر الثانوية:** تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ، من خلال الاطلاع على أدبيات الحوكمة والتدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي، المتمثلة بالكتب والدوريات والمؤتمرات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع هذه الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

ـ **المصادر الأولية:** تكونت مصادر الدراسة الأولية من ثلاث استبانات، الأولى بعنوان: أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية، وتشمل فقرات حسب المجالات المحددة والتي تعكس تقييم أفراد عينة الدراسة في أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية، أما الاستبانة الثانية بعنوان: فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وتشمل

فقرات تعكس تقييم أفراد عينة الدراسة في فاعلية التدقيق الداخلي لدى المصارف الإسلامية الأردنية، والاستبانة الثالثة بعنوان: فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، وتشمل فقرات تعكس تقييم أفراد عينة الدراسة في فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية.

وتكونت الدراسة الحالية من المتغيرات التالية:

ـ **المتغيرات المستقلة :** وتتمثل بمبادىء الحوكمة(الإطار الفعال، الإفصاح والشفافية، التعويضات والمكافآت، السلوك الأخلاقي).

. **المتغيرات التابعة:** وتتمثل بالآتي:

- التدقيق الداخلي ويتكون من المعايير الخاصة ، معايير الأداء.
- التدقيق الداخلي الشرعي ويتكون من الاستقلالية، التأهيل العلمي والعملي، التدقيق والفحص.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للدراسة

المطلب الأول : وصف خصائص عينة الدراسة

تناول هذا الجزء وصفاً لخصائص عينة الدراسة وفق متغيراتها: الجنس، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة، واسم المصرف على التوالي، وذلك على النحو التالي:

متغير الجنس:

الجدول (6)

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير الجنس

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	132	91.67
	أنثى	12	8.33
	المجموع	144	100

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

أشار الجدول (6) إلى أن نسبة الذكور في المصارف الإسلامية مرتفعة مقارنة بنسبة الإناث، إذ بلغت (91.67 %)، في حين بلغت نسبة الإناث (8.33%) ، ولعل السبب يعود إلى قناعات المبحوثين التي تُشير إلى إن الوظائف في قسم التدقيق الداخلي وقسم التدقيق الشرعي وبعض الأقسام الإدارية لدى المصارف الإسلامية الأردنية تلائم فئة الذكور أكثر من ملاءمتها فئة الإناث بفارق نسبته 83.84%، وذلك نظراً لما تتضمنه تلك الوظائف من مهام تقتضي العمل لساعات طويلة ومتواصلة، ومنها ما يقتضي العمل الميداني خارج المصرف، بحيث يحول ذلك مجتمعاً دون تواجد المرأة كموظفة في المصارف الإسلامية الأردنية شأنها شأن الرجل، الأمر الذي يدعم نتيجة الدراسة في حيازة الذكور على النسبة الأكبر .

متغير المؤهل العلمي:

الجدول (7)

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	120	83.33
	ماجستير	16	11.11
	دكتوراة	8	5.56
	المجموع	144	100

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

أشار الجدول (7) إلى حيازة مؤهل البكالوريوس في خانة المؤهل العلمي على نسبة (83.33%)، وهي النسبة الأكبر مقارنة بالمؤهلات الأخرى، ولعل السبب يعود إلى أهمية هذه الفئة وقدرتها على القيام بمهام المصارف الإسلامية ، إذ يعد مؤهل البكالوريوس مؤهلاً كافياً لتعامل حامليه مع مبادىء الحوكمة، ومعايير التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي،وقد يعود السبب إلى متطلبات التوظيف لدى المصارف الإسلامية التي تعطي الأولوية لتوظيف حملة البكالوريوس، من هنا يتبين أن نسبة حملة هذا المؤهل هي النسبة الأعلى مقارنة بحملة المؤهلات الأخرى، كما حاز حملة مؤهل الماجستير على نسبة(11.11%)، وحاز حملة مؤهل الدكتوراة على النسبة الأقل (5.56%)، ولعل السبب يُعزى إلى توجه بعض موظفي المصارف الإسلامية إلى إكمال دراساتهم العليا أثناء تواجدهم في العمل المصرفي.

متغير التخصص العلمي:

الجدول (8)

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير التخصص العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
التخصص	محاسبة	64	44.44
	إدارة أعمال	48	33.33
	اقتصاد	12	8.33
	أخرى	20	13.89
	المجموع	144	100

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

أشار الجدول (8) إلى حيازة تخصص المحاسبة على نسبة (44.44%)، وهي النسبة الأكبر مقارنة بالتخصصات الأخرى، وقد يُعزى السبب إلى قناعات المبحوثين في أن المحاسبين لديهم القدرة على القيام بالمهام المصرفية الإسلامية بكفاءة، خاصة فيما يتعلق بالتدقيق الداخلي

والتدقيق الداخلي الشرعي؛ الأمر الذي يدعم تواجدهم في المصارف الإسلامية الأردنية بنسبة كبيرة، ويليهم من يحمل تخصص إدارة الأعمال بنسبة (33.33%)، كما حاز تخصص الاقتصاد، والتخصصات الأخرى على نسب قليلة بلغت (8.33%) و (13.89) على التوالي ، ولعل السبب يعود إلى أن مهام تلك التخصصات، هي ذاتها المهام التي يقوم بها المحاسبون .

متغير سنوات الخبرة:

الجدول (9)

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%	النسبة%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	52	36.11	73.04
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	52	36.11	
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	16	11.11	27.76
	أكثر من 15 سنة	24	16.65	
	المجموع	144	100	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

أشار الجدول (9) إلى حيازة من لهم خبرة قليلة (أقل من 5 سنوات) ، ومن لهم خبرة 10 سنوات تقريباً (من 5 إلى أقل من 10 سنوات)، على نسبة واحدة بلغت (36.11%) وهي النسبة الأكبر مقارنة بذوي الخبرات الطويلة، ولعل السبب يُعزى إلى إن خبرة 10 سنوات تعد كافية لقيام أصحابها بمهامهم وأعمالهم على أكمل وجه ، وإن أصحاب الخبرة القصيرة (أقل من 5 سنوات) قد يعزى سبب حيازتها على ذات النسبة إلى حرصهم على القيام بالأعمال والمهام الموكلة إليهم لإثبات كفاءتهم في العمل لدى مرؤوسيهم على اعتبار أنهم من الموظفين الجدد، وحاز من لهم خبرة (من 10إلى أقل من 15 سنوات) ومن كانت لهم أكثر من 15 سنة خبرة على نسبة مجموعها: (27.76%)، وهي النسبة الأقل مقارنة بالخبرة القصيرة والمتوسطة، ولعل

السبب يعود إلى إحالة هؤلاء إلى التقاعد ، وترك معظهم العمل ، حيث أن عددهم قليل وفقاً لقناعات المبحوثين، ووفقاً لأنظمة التعيين في المصارف الإسلامية الأردنية.

متغير اسم المصرف:

الجدول (10)

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير اسم المصرف

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
اسم المصرف	البنك الإسلامي الأردني	80	55.56
	البنك العربي الإسلامي الدولي	64	44.44
	المجموع	144	100

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

أشار الجدول (10) إلى حيازة البنك الإسلامي الأردني على نسبة (55.56%) وهي النسبة الأكبر مقارنة بالنسبة التي حاز عليها البنك العربي الإسلامي الدولي والتي بلغت (44.44%)، ولعل السبب يعود إلى قناعات المبحوثين في مقدرة إدارة البنك الإسلامي الأردني على الإحاطة بمهام العمل المصرفي الإسلامي؛ نظراً لأسبقيته في النشأة والتأسيس، إذ تم تأسيسه كمصرف إسلامي في عام (1978) ، في حين تم تأسيس البنك العربي الإسلامي الدولي في عام (1998)، الأمر الذي يدعم قدرة وتمكين البنك الإسلامي الأردني من القيام بأعمالة ومهامه في الحوكمة والتدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي بدراية واسعة ، كما يدعم حيازته على النسبة الأكبر.

المطلب الثاني: إجراءات الدراسة

بعد أن تم تحديد مجتمع الدراسة، تم بناء وتطوير أدوات الدراسة كالآتي :

1) اختيرت عينة الدراسة وفقاً لإجراءات العينة العشوائية الطبقية.

2) تم توزيع أدوات الدراسة على أفراد عينة الدراسة، والبالغ عددهم (150) فرداً، حيث طلب من أفراد العينة وضع إشارة (√) أمام كل فقرة تعبر عن وجهة نظر أفراد عينة الدراسة في أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ،

3) لأغراض التحليل تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتضمنت الأجزاء التالية:

أ- الجزء الخاص بالمتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة من خلال (5) متغيرات وهي (الجنس، المؤهل العلمي ، التخصص العلمي ، سنوات الخبرة، واسم المصرف) لغرض وصف عينة الدراسة وإجراء بعض المقارنات لاستجابة أفراد العينة على المتغيرات موضوع الدراسة في ضوء المتغيرات الشخصية .

ب- تضمن مقياس الحوكمة عبر أربعة مبادىء ، وهي (الإطار الفعال، الإفصاح والشفافية، التعويضات والمكافآت، السلوك الأخلاقي) و (28) فقرة لقياسها ، مقسمة على النحو الآتي :

مبادىءالحوكمة	الإطار الفعال	الإفصاح والشفافية	التعويضات والمكافآت	السلوك الأخلاقي
عدد الفقرات	7	8	7	6

ج- تضمن مقياس التدقيق الداخلي عبر معيارين ، هما: (المعايير الخاصة، معايير الأداء)، و(42) فقرة لقياسها ، مقسمة على النحو الآتي :

التدقيق الداخلي	المعايير الخاصة	معايير الأداء
عدد الفقرات	22	20

د- تضمن مقياس التدقيق الدخلي الشرعي عبر ثلاثة أبعاد ، هي: (الاستقلالية، التأهيل العلمي والعملي، التدقيق والفحص)، و(13) فقرة لقياسها ، مقسمة على النحو الآتي :

التدقيق الشرعي	الاستقلالية	التأهيل العلمي والعملي	التدقيق والفحص
عدد الفقرات	4	5	4

4) من أجل تفسير النتائج وقياس أثر مبادىء الحوكمة على فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، تم تصميم الاستبانة وفقاً لسلم (ليكرت) الخماسي ، وأعطي وزناً للاستجابات كالتالي: موافق بشدةً وتمثلها رقمياً مستوى (5)، موافق وتمثلها رقمياً مستوى (4)، محايد وتمثلها رقمياً مستوى (3)، غير موافق وتمثلها رقمياً مستوى (2)، غير موافق بشدة وتمثلها رقمياً مستوى (1). وكان التصميم كالتالي:

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن الاعتباري	5	4	3	2	1

5) تم إدخال البيانات إلى الحاسوب، وتحليلها حسب الطرق الإحصائية المناسبة للدراسة الحالية.

6) كما تم تصنيف أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية إلى مرتفع، متوسط، منخفض، فكانت المستويات الثلاثة على النحو التالي:

الحد الأعلى للمقياس – الحد الأدنى للمقياس ÷ عدد الفئات = 5 – 1 ÷ 3 = 1.33 طول الفئة. وكانت الفئات كالتالي:

من 1 . 2.33 يكون المستوى منخفضاً.

من 2.34 . 3.67 يكون المستوى متوسطاً.

من 3.68 . 5 يكون المستوى مرتفعاً.

المطلب الثالث: صدق وثبات الأداة

تم التأكد من صدق الأداة بالطرق التالية:

ـ تم عرض الأداة على محكمين من ذوي الاختصاص، و ذلك لإبداء الرأي في كل مجال من المجالات التي وضعت الأداة لقياسها، و إبداء الرأي في فقرات كل مجال، من حيث ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة ووضوحها و سلامة الصياغة اللغوية، و بعد دراسة آراء المحكمين و ملحوظاتهم تبين الآتي:

ـ إجماع المحكمين على صدق المجالات من حيث ملاءمتها لمجالات الدراسة و سلامة صياغتها اللغوية ووضوحها.

. إيراد بعض الملحوظات حول بعض الفقرات بإعادة صياغتها.

. تم قبول معظم الفقرات، وتم تعديل بعض الفقرات الأخرى وفقاً لآراء وملحوظات المحكمين.

للتأكد من ثبات الأداة ، تم استخدام معامل الاتساق كرونباخ ألفا (Cornbach Alpha)،لمعرفة مدى اتساق فقرات الدراسة، وثباتها كما هو موضح من خلال الجدول الآتي:

الجدول(11)

نتائج ثبات أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية (ألفا كرونباخ)

المجال	المجال	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
مستوى الحوكمة	الإفصاح والشفافية	7	0.78
	وجود إطار فعال للحوكمة	8	0.78
	السلوك الأخلاقي	7	0.72
	التعويضات والمكافآت	6	0.65
	الدرجة الكلية لمستوى الحوكمة	28	0.84
مستوى فاعلية التدقيق الداخلي (المعايير الخاصة)	مستوى الاستقلالية والموضوعية	8	0.84
	مستوى العناية المهنية	8	0.92
	جودة التدقيق	6	0.80
	الدرجة الكلية (المعايير الخاصة)	22	0.94
مستوى فاعلية التدقيق الداخلي (معايير الأداء)	إدارة الأنشطة	5	0.84
	تقييم وتطوير إدارة المخاطر	6	0.86
	طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق	5	0.85
	توصيل النتائج	4	0.81
	الدرجة الكلية(معايير الاداء)	20	0.96
المعايير الخاصة ومعايير الأداء		42	0.97
مستوى فاعلية التدقيق الشرعي	مستوى الاستقلالية	4	0.63
	التأهيل العلمي والعملي	5	0.68
	التدقيق والفحص	4	0.60
	الدرجة الكلية لمستوى التدقيق الشرعي	13	0.64
الدرجة الكلية للاستبيان		83	0.93

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يبين الجدول (11) إن مجالات الدراسة تتمتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للأداة ككل 0.93 وتراوحت قيم الثبات ما بين 0.60 لمجال التدقيق والفحص و 0.97 للدرجة

الكلية للمعايير وتعد جميع هذه القيم مناسبة وكافية لأغراض مثل هذه الدراسة وتشير الى قيم ثبات مناسبة.

المطلب الرابع: المعالجة الإحصائية

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ، تم اللجوء الى الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS – Statistical package for social sciences– ومن خلاله تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية :

1) التكرار والنسب المئوية؛ لوصف المتغيرات الشخصية للمبحوثين.
2) معامل كرونباخ ألفا Cronbach Alpha ؛ للتأكد من درجة ثبات المقياس المستخدم.
3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة ومعرفة الأهمية النسبية لكل فقرة من مجالات وأبعاد الدراسة.
4) معامل ارتباط بيرسون؛ لمعرفة طبيعة العلاقة بين مبادىء الحوكمة وفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وكذلك لمعرفة طبيعة العلاقة بين مبادىء الحوكمة وفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية.
5) اختبار t لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق تبعاً لمتغيريْ للجنس واسم الصرف .
6) تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لبيان الفروق في أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والاتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً للمؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة.
7) اختبار شافيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً للمؤهل العلمي والتخصص العلمي وسنوات الخبرة.

الفصل الرابـع

نتائـج الدراسة

تكون هذا الفصل من المباحث الآتية:

- **المبحث الأول : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة**

- **المبحث الثاني : النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة**

الفصل الرابـع

نتائـج الدراسة

تناول هذا الفصل استعراض النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة، كما تناول النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة ؛ وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول : النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية؟

للإجابة عن السؤال الأول، لا بدّ من الإجابة عن أسئلته الفرعية أولاً من خلال الآتي:

المطلب الأول: النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي (أ) ما أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية :

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، وتم تحديد الرتبة والمستوى، لكل مجال من مجالات أداة الدراسة،للتعرف على مستوى مبادىء الحوكمة:

الجدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	الإفصاح والشفافية	4.44	0.41	88.80	مرتفع	1
2	وجود إطار فعال للحوكمة	4.29	0.40	88.80	مرتفع	2
3	السلوك الأخلاقي	4.06	0.37	81.20	مرتفع	3
4	التعويضات والمكافآت	3.99	0.48	79.80	مرتفع	4
	مستوى الحوكمة	4.20	0.28	84.00	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (12) أن وجود أثر لمبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.20) بأهمية نسبية (84.0) ، وجاء مستوى المجالات مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4.44 – 3.99)، وجاء في الرتبة الأولى مجال الإفصاح والشفافية بمتوسط حسابي(4.44) وأهمية نسبية (88.80) ، وجاء في الرتبة الثانية مجال وجود إطار فعال للحوكمة بمتوسط حسابي(4.29) وأهمية نسبية (85.80) ، وفي المرتبة قبل الأخيرة جاء مجال السلوك الأخلاقي بمتوسط حسابي (4.06) وأهمية نسبية (81.20) ، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال التعويضات والمكافآت بمتوسط حسابي (3.99) وأهمية نسبية (79.80) وقد تم تحليل مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية وفقاً لمجالاتها وذلك على النحو التالي:

1) مبدأ وجود إطار فعال للحوكمة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لأثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لوجود إطار فعال للحوكمة والجدول (13) يبين ذلك.

الجدول(13)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لوجود إطار فعال للحوكمة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	تحدد الأنظمة حقوق وواجبات كل من المساهمين ومجلس الإدارة.	4.56	0.60	91.20	مرتفع	1
2	يتخذ المصرف القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة.	4.44	0.50	88.80	مرتفع	2
7	يدرك القائمين على إدارة المصرف المزايا التي تتحقق بتطبيق معايير الحوكمة من الميزة التنافسية	4.33	0.67	86.60	مرتفع	3

3	تتناسق الأنظمة المطبقة في المصرف مع أحكام القوانين ذات العلاقة بالحوكمة.	4.28	0.65	85.60	مرتفع	4
6	يتابع المصرف احدث الإصدارات لمعايير الحوكمة ويحرص على تطبيقها بما يضمن تطور الأداء.	4.25	0.60	85.00	مرتفع	5
4	يستعين المصرف بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة ووضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة.	4.11	0.62	82.20	مرتفع	6
5	يهتم المصرف بتدريب الموظفين والمسؤولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها.	4.08	0.64	81.60	مرتفع	7
	وجود إطار فعال للحوكمة	4.29	0.40	85.80	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (13) أن أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لوجود إطار فعال للحوكمة كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.29) بأهمية نسبية(85.80) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.56– 4.08) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي: " تحدد الأنظمة حقوق وواجبات كل من المساهمين ومجلس الإدارة" بمتوسط حسابي (4.56) وأهمية نسبية (91.20) ، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (2): " يتخذ المصرف القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة" بمتوسط حسابي (4.44) وأهمية نسبية (88.80) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (4): " يستعين المصرف بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة ووضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة " بمتوسط حسابي (4.11) وأهمية نسبية (82.20) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (5): " يهتم المصرف بتدريب الموظفين والمسؤولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها" بمتوسط حسابي (4.08) وأهمية نسبية (81.60).

2) مبدأ الإفصاح والشفافية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لمستوى مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال الإفصاح والشفافية والجدول 43) يبين ذلك.

الجدول(14)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمبدأ الإفصاح والشفافية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
6	تشتمل التقارير السنوية للمصرف على معلومات كافية تمكن العملاء من الاطلاع الجيد على أوضاع المصرف.	4.81	0.40	96.20	مرتفع	1
8	يلتزم المصرف بالممارسات المثلى لمعايير الحوكمة وفقًا لدليل الحوكمة الصادر عن سلطة النقد.	4.72	0.56	94.40	مرتفع	2
1	يُفصح المصرف عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية.	4.42	0.55	88.40	مرتفع	3
5	يلتزم المصرف باستمرارية الإفصاح بحيث تكون متاحة لجميع الأطراف، عبر وسائل سهلة الوصول إليها بتكلفة منخفضة.	4.36	0.63	87.20	مرتفع	4
7	يتضمن التقرير السنوي للمصرف، بيان تطبيق المصرف لمبادئ الحوكمة .	4.36	0.54	87.20	مرتفع	4
2	يلتزم المصرف بنشر بياناته المالية بعد الموافقة عليها من سلطة النقد في الموعد المحدد.	4.31	0.62	86.20	مرتفع	6
4	يلتزم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المرتبطة بهيكل رأس المال.	4.28	0.65	85.60	مرتفع	7
3	يلتزم المصرف بتعليق نسخة من حساباته الختامية في مكان بارز في فروعه ومكاتبه كافة لمدة شهر من تاريخ موافقة سلطة النقد عليها.	4.25	0.60	85.00	مرتفع	8
	الإفصاح والشفافية	4.44	0.41	88.80	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (14) أن أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال الإفصاح والشفافية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.44) بأهمية نسبية(88.80)

، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.81– 4.25) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (6) وهي: " تشتمل التقارير السنوية للمصرف على معلومات كافية تمكن العملاء من الاطلاع الجيد على أوضاع المصرف " بمتوسط حسابي (4.81) وأهمية نسبية (96.20) ، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (8): " يتخذ المصرف القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة" بمتوسط حسابي (4.72) واأهمية نسبية (94.40) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (4) " يلتزم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المرتبطة بهيكل رأس المال" بمتوسط حسابي (4.28) وأهمية نسبية (85.60) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (3) " يلتزم المصرف بتعليق نسخة من حساباته الختامية في مكان بارز في فروعه ومكاتبه كافة لمدة شهر من تاريخ موافقة سلطة النقد عليها" بمتوسط حسابي (4.25) وأهمية نسبية (85.0).

3) مبدأ التعويضات والمكافآت

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لأثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمبدأ التعويضات والمكافآت والجدول (15) يبين ذلك.

الجدول(15)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمبدأ التعويضات والمكافآت مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً للمستوى الوظيفي .	4.33	0.53	86.60	مرتفع	1
7	تحدد مكافآت أعضاء المجلس من قبل لجنة التعويضات المنبثقة عن المجلس ، بحيث يتم الإفصاح عنها.	4.22	0.58	84.40	مرتفع	2
2	يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت	4.06	0.71	81.20	مرتفع	3

	وفقاً لسنوات الخبرة.					
6	يُعتمد نظام المكافآت من المجلس، بحيث يكون معروفاً لجميع العاملين.	3.92	0.90	78.40	مرتفع	4
3	يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً للمؤهل العلمي.	3.81	1.03	76.20	مرتفع	5
4	يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً لتقييم الأداء.	3.81	0.81	76.20	مرتفع	5
5	يتسم نظام المكافآت بالعدالة مقارنة بما هو مطبق بالمصارف الأخرى.	3.81	0.85	76.20	مرتفع	5
	التعويضات والمكافآت	3.99	0.48	79.80	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (15) أن أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال التعويضات والمكافآت كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.99) بأهمية نسبية(79.80) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.33– 3.81) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي: " يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً للمستوى الوظيفي " بمتوسط حسابي (4.33) وأهمية نسبية (86.60)، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (7) " تحدد مكافآت أعضاء المجلس من قبل لجنة التعويضات المنبثقة عن المجلس ، بحيث يتم الإفصاح عنها" بمتوسط حسابي (4.22) وأهمية نسبية (84.40) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (6) " يُعتمد نظام المكافآت من المجلس، بحيث يكون معروفاً لجميع العاملين" بمتوسط حسابي (3.92) وأهمية نسبية (78.40) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرات: (3)و (4) و (5) وهن : " يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً للمؤهل العلمي" و " يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً لتقييم الأداء" و " يتسم نظام المكافآت بالعدالة مقارنة بما هو مطبق بالمصارف الأخرى" بمتوسط حسابي (3.81) وأهمية نسبية (76.20).

4) مبدأ السلوك الأخلاقي

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لمستوى مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال السلوك الأخلاقي والجدول (16) يبين ذلك.

الجدول (16)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمبدأ السلوك الأخلاقي مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	يوجد بالمصرف دليل أخلاقيات مكتوب، يحدد أخلاقيات عملية اتخاذ القرار.	4.42	0.60	88.40	مرتفع	1
2	يوجد بالمصرف دليل أخلاقيات مكتوبة، يحدد أخلاقيات السلوك الشخصي.	4.17	0.55	83.40	مرتفع	2
6	يوضح الدليل العواقب المترتبة على أي خرق لبنوده.	4.06	0.67	81.20	مرتفع	3
4	يحرص المصرف على ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات، بإلزام جميع موظفي المصرف بما جاء به.	3.94	0.67	78.80	مرتفع	4
5	يلتزم المصرف بنشر دليل الأخلاقيات، بتضمين التقرير السنوي إجراءات المصرف لضمان تطبيقه.	3.94	0.53	78.80	مرتفع	4
3	يتم توزيع دليل الأخلاقيات على الموظفين، لتدريبهم عليه؛ من أجل ضمان تطبيقه بالشكل الأمثل.	3.83	0.69	76.60	مرتفع	6
	السلوك الأخلاقي	4.06	0.37	81.20	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (16) أن مستوى مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال السلوك الأخلاقي كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.06) بأهمية نسبية(81.20) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين

(4.42– 3.83) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي: " يوجد بالمصرف دليل أخلاقيات مكتوبة، يحدد أخلاقيات عملية اتخاذ القرار" بمتوسط حسابي (4.42) وأهمية نسبية (88.40)، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (2): " يوجد بالمصرف دليل أخلاقيات مكتوب، يحدد أخلاقيات السلوك الشخصي" بمتوسط حسابي (4.17) وأهمية نسبية (83.40) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرتان(4) و(5) :" يحرص المصرف على ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات، بإلزام جميع موظفي المصرف بما جاء به"و " يلتزم المصرف بنشر دليل الأخلاقيات، بتضمين التقرير السنوي إجراءات المصرف لضمان تطبيقه"بمتوسط حسابي (3.94) وأهمية نسبية (78.80) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (3) وهي: " يتم توزيع دليل الأخلاقيات على الموظفين، لتدريبهم عليه؛ من أجل ضمان تطبيقه بالشكل الأمثل" بمتوسط حسابي (3.83) وأهمية نسبية (76.60).

المطلب الثاني: النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي (ب): هل يوجد فاعلية للتدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية ؟

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ،لفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية والجدول (17) يبين ذلك.

الجدول (17)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية ، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
2	المعايير الخاصة	4.33	0.35	86.60	مرتفع	1
1	معايير الأداء	4.29	0.40	85.80	مرتفع	2
	فاعلية التدقيق الداخلي	4.31	0.37	86.20	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (17) أن فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.31) بأهمية نسبية (86.20) ، وجاء مستوى المجالات مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4.33 – 4.29)، وجاء في الرتبة الأولى مجال المعايير الخاصة بمتوسط حسابي(4.33) وأهمية نسبية (86.60) ، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال معايير الأداء بمتوسط حسابي (4.29) وأهمية نسبية (85.80)، وقد تم تحليل فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية وفقاً لمجالات فاعلية التدقيق الداخلي وذلك على النحو التالي:

1) مجال المعايير الخاصة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ،لفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً للمعايير الخاصة: (الاستقلالية والموضوعية، العناية المهنية، وجودة التدقيق)، والجدول (18) يبين ذلك.

الجدول (18)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً للمعايير الخاصة مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
2	تتبع إدارة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في البنك	4.5	0.55	90.00	مرتفع	1
1	يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير خارجي.	4.44	0.60	88.80	مرتفع	2
3	يمتلك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها.	4.42	0.49	88.40	مرتفع	3
4	يمتلك المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية.	4.42	0.60	88.40	مرتفع	3
6	يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الا قتراحات والتوصيات حول ملاحظات المدقق الداخلي.	4.42	0.55	88.40	مرتفع	3

5	يتأكد مدير التدقيق الداخلي من إن موظفيه لا يدققون أعمال قام بها أقرباء لهم.	4.28	0.51	85.60	مرتفع	6
8	يحرص المدقق الداخلي على عدم تأثر عملية التدقيق بالعلاقات الشخصية	4.28	0.45	85.60	مرتفع	6
7	يحرص المدقق الداخلي الجديد على عدم تدقيق أعمال دوائر أخرى.	3.97	0.55	79.40	مرتفع	8
	الاستقلالية والموضوعية	4.34	0.37	86.80	مرتفع	
1	يشرف مدير التدقيق الداخلي على تنفيذ العمل حسب خطوات البرنامج المعتمد.	4.64	0.54	92.80	مرتفع	1
3	يحرص المدقق الداخلي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته.	4.39	0.59	87.80	مرتفع	2
8	يحرص مدير التدقيق على تأمين التعميمات الملائمة للمرؤوسين في بداية كل عملية مراجعة.	4.39	0.54	87.80	مرتفع	3
2	يمتلك المدقق الداخلي درايةً كافيةً بمعايير التدقيق الداخلي.	4.36	0.59	87.20	مرتفع	4
4	يتمتع المدققين الداخليين كوحدة واحد ة متكاملة بالمعرفة المهارات الكافية والخاصة بالمهنة.	4.33	0.47	86.60	مرتفع	5
7	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة الرقابة.	4.33	0.58	86.60	مرتفع	6
5	يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي ليستند إليها عند أداء عمله.	4.31	0.52	86.20	مرتفع	7
6	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر .	4.25	0.49	85.00	مرتفع	8
	مستوى العناية المهنية	4.38	0.43	87.60	مرتفع	
1	تتم عملية التقييم المستمر للمدقق الداخلي لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.	4.47	0.50	89.40	مرتفع	1
5	يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.	4.31	0.57	86.20	مرتفع	2
6	يقوم المدقق الداخلي بتقييم العملية الإدارية بتقديم الخطط المعتمدة لتحقيق أهداف الصرف.	4.28	0.45	85.60	مرتفع	3
3	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من انسجام المهام المطبقة مع الخطط والإجراءات والأنظمة.	4.25	0.55	85.00	مرتفع	4
2	يقوم المدقق الداخلي بتقويم الأداء باستخدام الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية.	4.17	0.65	83.40	مرتفع	5
4	تخضع نتائج أعمال إدارة التدقيق الداخلي للتقييم من قبل جهات خارجية بشكل دوري.	4.17	0.44	83.40	مرتفع	6

جودة التدقيق	4.27	0.37	85.40	مرتفع	
المعايير الخاصة	4.33	0.35	86.60	مرتفع	

يلاحظ من الجدول (18) إن فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً للمعايير الخاصة: (الاستقلالية والموضوعية، العناية المهنية، وجودة التدقيق) كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.33) بأهمية نسبية(86.60) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.38– 4.27) ، وجاء في الرتبة الأولى مستوى بعد العناية المهنية بمتوسط حسابي (4.38) وأهمية نسبية (87.60) ، وفي الرتبة الثانية جاء مستوى بعد الاستقلالية والموضوعية بمتوسط حسابي (4.34) وأهمية نسبية (86.80) ، وجاء في الرتبة الأخيرة مستوى بعد جودة التدقيق بمتوسط حسابي (4.27) وأهمية نسبية (85.40).

2) مجال معايير الأداء

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمعايير الأداء: (إدارة الأنشطة، تقييم وتطوير إدارة المخاطر، طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، وتوصيل النتائج) ، والجدول (19) يبين ذلك.

الجدول(19)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمعايير الأداء مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	يخطط المدقق الداخلي لكل عملية تدقيق وحدها.	4.31	0.52	86.20	مرتفع	1
2	يحصل المدقق الداخلي على معلومات مسبقة تستخدم كأساس لعملية التدقيق.	4.33	0.53	86.60	مرتفع	2
3	يدرس المدقق الداخلي النظام الداخلي الخاص بمجال التدقيق الداخلي.	4.31	0.52	86.20	مرتفع	3
5	يتأكد المدقق الداخلي من أن موارد التدقيق الداخلي كافية .	4.22	0.48	84.40	مرتفع	3
1	يقوم المدقق الداخلي بالحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة على خطة التدقيق.	4.39	0.54	87.80	مرتفع	3
	إدارة الأنشطة	4.31	0.41	86.20	مرتفع	
3	يتأكد المدقق الداخلي من ملائمة الأهداف الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.	4.25	0.60	85.00	مرتفع	1
4	يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية على السجلات فعالة.	4.22	0.58	84.40	مرتفع	2
2	يتأكد المدقق الداخلي من فعالية الوسائل المستخدمة في حماية الأصول.	4.28	0.51	85.60	مرتفع	3
6	يتأكد المدقق الداخلي من مطابقة الأصول مع السجلات بالجرد المفاجئ بشكل دوري.	4.19	0.57	83.80	مرتفع	4
1	يتأكد المدقق الداخلي من وضع المصرف لمعايير كافية لتحقيق الأهداف.	4.53	0.60	90.60	مرتفع	5
4	تسهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة في البنك.	4.22	0.53	84.40	مرتفع	6
	تقييم وتطوير إدارة المخاطر	4.28	0.43	85.60	مرتفع	
3	تحدد إدارة التدقيق أهداف النشاط الذي ستتم مراجعته.	4.31	0.57	86.20	مرتفع	1
1	يقوم المدققين الداخليين برفع تقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها.	4.36	0.59	87.20	مرتفع	2
5	يتضمن التقرير النهائي عن عملية التدقيق الداخلي الرأي الشامل للمدقق الداخلي.	4.14	0.59	82.80	مرتفع	3
3	تتضمن التقارير أهداف عملية التدقيق.	4.31	0.52	86.20	مرتفع	4
1	يتم متابعة المشاكل التي تظهرها تقارير المدقق الداخلي	4.36	0.54	87.20	مرتفع	5

	بسرعة.					
	طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق	4.29	0.44	85.80	مرتفع	
3	يتناقل المدقق الداخلي نتائج التدقيق متضمنة أهداف المهمات.	4.17	0.60	83.40	مرتفع	1
2	يتناقل المدقق الداخلي نتائج التدقيق متضمنة نتائج المهمات.	4.36	0.48	87.20	مرتفع	2
4	يتناقل المدقق الداخلي نتائج التدقيق متضمنة التوصيات .	4.14	0.54	82.80	مرتفع	3
1	تعمل إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى الجهات المناسبة	4.44	0.50	88.80	مرتفع	4
	توصيل النتائج	4.28	0.43	85.60	مرتفع	
	معايير الأداء	4.29	0.40	85.80	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (19) أن فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمعايير الأداء كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.29) بأهمية نسبية(85.80) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.31– 4.28) ، وجاءت في الرتبة الأولى إدارة الأنشطة بمتوسط حسابي (4.31) وأهمية نسبية (86.20) وفي الرتبة الثانية جاءت طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بمتوسط حسابي (4.29) وأهمية نسبية (85.80) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة تقييم وتطوير إدارة المخاطر و توصيل النتائج بمتوسط حسابي (4.28) وأهمية نسبية (85.60).

المطلب الثالث: النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي (ج): هل يوجد فاعلية للتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية؟

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية والجدول (20) يبين ذلك.

الجدول (20)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ، مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	مستوى الاستقلالية	3.96	0.61	79.20	مرتفع	1
1	التدقيق والفحص	3.96	0.63	79.20	مرتفع	1
2	التأهيل العلمي والعملي	3.57	0.62	71.40	متوسط	3
	فاعلية التدقيق الشرعي	3.82	0.39	76.40	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (20) أن فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.82) بأهمية نسبية (76.40) ، وجاء مستوى معظم المجالات مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(3.96 – 3.57)، وجاء في الرتبة الأولى مستوى الاستقلالية ومستوى التدقيق والفحص بمتوسط حسابي(3.96) وأهمية نسبية (79.20) ، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال التأهيل العلمي والعملي بمتوسط حسابي (3.57) وأهمية نسبية (71.40) وقد تم تحليل فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية وفقاً لمجالاته وذلك على النحو التالي:

1) مجال مستوى الاستقلالية

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال الاستقلالية والجدول (21) يبين ذلك.

الجدول(21)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال الاستقلالية مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	يتم اعتماد تقارير المدقق الداخلي الشرعي من هيئة الرقابة الشرعية.	4.44	0.67	88.80	مرتفع	1
2	يرتبط عمل المدقق الداخلي الشرعي إدارياً بإدارة المصرف الإسلامي.	3.85	1.01	77.00	مرتفع	2
3	يُكافئ المدقق الداخلي الشرعي وفق تقدير جهده في العمل، كعدد جلسات التدقيق مثلاً.	3.73	1.02	74.60	مرتفع	4
4	يُكافئ المدقق الداخلي الشرعي وفق تقدير جهده في العمل، وفق مكافأة مقطوعة سنوياً.	3.83	1.04	76.60	مرتفع	3
	مستوى الاستقلالية	3.96	0.61	79.20	مرتفع	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (21) أن مستوى فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال الاستقلالية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.96) بأهمية نسبية(79.20) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفع ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.44– 4.73) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (1) وهي: " يتم اعتماد تقارير المدقق الداخلي الشرعي من هيئة الرقابة الشرعية" بمتوسط حسابي (4.44) وأهمية نسبية (88.80)، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (2): " يرتبط عمل المدقق الداخلي الشرعي إدارياً بإدارة المصرف الإسلامي" بمتوسط حسابي (3.85) وأهمية نسبية (77.0) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (4): " يُكافئ المدقق الداخلي الشرعي وفق تقدير جهده في العمل، وفق مكافأة مقطوعة سنوياً " بمتوسط حسابي (3.83) وأهمية نسبية (76.60) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة

(3): " يُكافئ المدقق الداخلي الشرعي وفق تقدير جهده في العمل، كعدد جلسات التدقيق مثلاً" بمتوسط حسابي (3.73) وأهمية نسبية (74.60).

2) مجال التأهيل العلمي والعملي

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لمستوى فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال التأهيل العلمي والعملي والجدول (22) يبين ذلك.

الجدول(22)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال التأهيل العلمي والعملي مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	ينشر المدقق الداخلي الشرعي العديد من الدراسات في مجال عمله.	4.13	0.80	82.60	مرتفع	1
2	ينتسب المدقق الداخلي الشرعي لسلك القضاء الشرعي.	3.69	0.98	73.80	مرتفع	2
4	يُلم المدقق الداخلي الشرعي بأصول المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية.	3.41	1.17	68.20	متوسط	3
1	يتمتع المدقق الداخلي الشرعي بالخبرة المناسبة في مجال عمله.	3.31	1.12	66.20	متوسط	4
5	يتمتع المدقق الداخلي الشرعي بحصوله على درجة أكاديمية في مجال عمله كمدقق داخلي شرعي.	3.31	1.30	66.20	متوسط	5
	التأهيل العلمي والعملي	3.57	0.62	71.40	متوسط	

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (22) أن فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال التأهيل العلمي والعملي كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.57) بأهمية نسبية(71.40) ، وجاء مستوى معظم فقرات المجال متوسطاً ، إذ تراوحت المتوسطات

الحسابية بين (3.31– 4.13) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (3) وهي: " ينشر المدقق الداخلي الشرعي العديد من الدراسات في مجال عمله" بمتوسط حسابي (4.13) وأهمية نسبية (82.60) ، وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرة (2): " ينتسب المدقق الداخلي الشرعي لسلك القضاء الشرعي" بمتوسط حسابي (3.69) وأهمية نسبية (73.80) ، وفي الرتبة قبل الأخيرة جاءت الفقرة (4): " يُلم المدقق الداخلي الشرعي بأصول المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية"بمتوسط حسابي (3.41) وأهمية نسبية (68.20) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرتان (1)و (5) يتمتع المدقق الداخلي الشرعي بالخبرة المناسبة في مجال عمله" و " يتمتع المدقق الداخلي الشرعي بحصوله على درجة أكاديمية في مجال عمله كمدقق شرعي" بمتوسط حسابي (3.31) وأهمية نسبية (66.20).

3) مجال التدقيق والفحص

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية ، لمستوى فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال التدقيق والفحص من خلال الجدول (23)

الجدول(23)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال التدقيق والفحص مرتبة ترتيباً تنازلياً

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
3	يُجري المدقق الداخلي الشرعي فحصاً لجميع أنواع المنتجات المصرفية، للتأكد من مطابقتها لفتاوي الهيئة الشرعية.	4.05	0.88	80.97	مرتفع	1
1	يتناسب عدد المدققين الداخليين الشرعيين مع حجم العمل المنوط بهم.	4.01	0.95	80.28	مرتفع	2
2	يطلع المدقق الداخلي الشرعي على المستندات التي يتطلبها العمل.	4.01	0.90	80.28	مرتفع	3
4	يُعد المدقق الداخلي الشرعي تقارير دورية ؛ ليقدمها	3.78	1.01	75.67	مرتفع	4

	لهيئة الرقابة الشرعية					
	التدقيق والفحص	3.96	0.63	79.25	مرتفع	

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (23) أن فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمجال التدقيق والفحص كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.96) بأهمية نسبية(79.250) ، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.04– 3.78) ، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة (3) وهي: " يُجري المدقق الداخلي الشرعي فحصاً لجميع أنواع المنتجات المصرفية، للتأكد من مطابقتها لفتاوي الهيئة الشرعية" بمتوسط حسابي (4.05) وأهمية نسبية (80.97) وفي الرتبة الثانية جاءت الفقرتان (1) و(2): " يتناسب عدد المدققين الداخليين الشرعيين مع حجم العمل المنوط بهم" و " يطلع المدقق الداخلي الشرعي على المستندات التي يتطلبها العمل" بمتوسط حسابي (4.01) وأهمية نسبية (80.28) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة (4) وهي: " يُعد المدقق الداخلي الشرعي تقارير دورية ؛ ليقدمها لهيئة الرقابة الشرعية " بمتوسط حسابي (3.78) وأهمية نسبية (75.67).

بعد الإجابة عن الأسئلة الفرعية الثلاثة ، يُمكن الإجابة عن السؤال الأول والرئيس وفق الآتي:

أولاً: أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية:

الجدول (24)

نتائج أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي وفق معايير الأداء والمعايير الخاصة

الفرضية	معامل الارتباط	درجات الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
الحوكمة/ (فاعلية التدقيق الداخلي)	0.517	144	0.000	رفض
الفرعية الأولى (المعايير الخاصة)	0.523	144	0.000	رفض
الفرعية الثانية (معايير الاداء)	0.487	144	0.000	رفض

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يبين الجدول (24) إن أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي قد بلغت (0.517)، أثر إيجابي بدرجة متوسطة ويُعتبر دالاً من الناحية الإحصائية؛ لأن قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.000) كانت أقل من 0.05 ، مما يشير إلى وجود أثر إيجابي لمبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

ويُبين الجدول إن قيمة الأثر بين مبادىء الحوكمة والمعايير الخاصة لفاعلية التدقيق التدقيق الداخلي قد بلغت (0.523) وهو أثر إيجابي بدرجة متوسطة، ويُعتبر دالاً الناحية الاحصائية؛ لأن قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.000) كانت أقل من 0.05 ؛ مما يشير إلى وجود أثر بدلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مبادىء الحوكمة وفاعلية تطبيق المعايير الخاصة للتدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

هذا ويُبين الجدول ذاته إن قيمة أثر مبادىء الحوكمة في معايير الأداء لفاعلية التدقيق الداخلي قد بلغ (0.478)، وهو أثر إيجابي بدرجة متوسطة، ويُعتبر دالاً من الناحية الإحصائية؛ لأن قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.000) كانت أقل من 0.05 ؛ مما يشير إلى وجود أثر بدلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين مبادىء الحوكمة وفق (تطبيق إطار فعال

للحوكمة والإفصاح والشفافية والتعوضات والمكافآت، والسلوك الأخلاقي) وفاعلية معايير الأداء للتدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

ثانياً: أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية:

الجدول (25)

نتائج أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي

الفرضية	معامل الارتباط	درجات الحرية	مستوى الدلالة	النتيجة
الحوكمة/ (فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي)	0.165−	144	0.057	قبول
الفرعية الاولى (مستوى الاستقلالية)	0.089−	144	0.286	قبول
الفرعية الثانية (التأهيل العلمي والعملي)	0.119−	144	0.154	قبول
الفرعية الثالثة (التدقيق والفحص)	0.089−		0.306	قبول

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يبين الجدول (25) إن قيمة أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي قد بلغت (−0.165) وهو تأثير سلبي بدرجة ضعيفة ويُعتبر غير دال من الناحية الإحصائية، لأن قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.057) كانت أكبر من 0.05 .

كما أظهر الجدول (25) إن قيمة أثر الحوكمة في فاعلية مستوى الاستقلالية للمدقق الشرعي قد بلغت (−0.089) وهو تأثير سلبي بدرجة ضعيفة ويُعتبر غير دال من الناحية الإحصائية؛ لأن قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.286) كانت أكبر من 0.05.

كذلك أظهر الجدول (25) إن قيمة أثر مستوى مبادىء الحوكمة في فاعلية التأهيل العلمي والعملي للمدقق الداخلي الشرعي قد بلغت (−0.119) وهو تأثير سلبي بدرجة ضعيفة ويُعتبر غير دال من الناحية الإحصائية؛ لأن قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.154) كانت أكبر من 0.05.

وأظهر الجدول (25) أيضاً إن قيمة أثر مستوى مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق والفحص للمدقق الداخلي الشرعي قد بلغت (−0.089) وهو تأثير سلبي بدرجة ضعيفة، ويُعتبر غير دال من الناحية الإحصائية؛ لأن قيمة مستوى الدلالة البالغة (0.306) كانت أكبر من 0.05 .

المبحث الثاني: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني واختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الثانية (HO)لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في استجابات افراد العينة لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغيرات الدراسة :(الجنس، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، سنوات الخبرة، واسم المصرف). لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، حيث يوضح الجدول التالي نتائج اختبار هذه الفرضية وفرضياتها الفرعية المرتبطة بها، على النحو الآتي:

المطلب الأول: نتائج متغير الجنس

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير الجنس ، والجدول (26) يبين النتائج.

الجدول (26)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير الجنس.

المجالات	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
وجود إطار فعال للحوكمة	ذكر	132	4.31	0.42	1.79	0.075
	أنثى	12	4.10	0.07		
الإفصاح والشفافية	ذكر	132	4.44	0.43	0.18	0.856
	أنثى	12	4.42	0.16		
التعويضات والمكافآت	ذكر	132	3.98	0.50	0.77	0.441
	أنثى	12	4.10	0.14		
السلوك الأخلاقي	ذكر	132	4.05	0.38	1.03	0.305
	أنثى	12	4.17	0.25		
مستوى الحوكمة	ذكر	132	4.20	0.29	0.03	0.975
	أنثى	12	4.19	0.12		

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (26) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغير الجنس، وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة اذ بلغت (0.03) ، وبمستوى دلالة (0.975) للدرجة الكلية، حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (1.79) وبمستوى دلالة (0.075) لمجال وجود إطار فعال للحوكمة و(0.18) وبمستوى دلالة (0.856) الإفصاح والشفافية و(0.77) وبمستوى دلالة (0.441) لمجال التعويضات والمكافآت و(1.03) وبمستوى دلالة (0.305) لمجال السلوك الأخلاقي وتعد هذه القيم غير دالة إحصائياً؛ لأن قيمة قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من(0.05).

المطلب الثاني: نتائج متغير المؤهل العلمي:

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ، والجدول (27) يبين النتائج.

الجدول (27)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وجود إطار فعال للحوكمة	بكالوريوس	120	4.27	0.41
	ماجستير	16	4.36	0.42
	دكتوراة	8	4.57	0.15
الإفصاح والشفافية	بكالوريوس	120	4.42	0.40
	ماجستير	16	4.38	0.52
	دكتوراة	8	4.81	0.20
التعويضات والمكافآت	بكالوريوس	120	3.97	0.47
	ماجستير	16	3.75	0.16
	دكتوراة	8	4.86	0.00
السلوك الأخلاقي	بكالوريوس	120	4.08	0.33
	ماجستير	16	4.04	0.22
	دكتوراة	8	3.83	0.89
مستوى الحوكمة	بكالوريوس	120	4.18	0.27
	ماجستير	16	4.13	0.29
	دكتوراة	8	4.52	0.23

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (27) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين

المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α ≤0.05) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (28) يبين ذلك:

الجدول (28)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
وجود إطار فعال للحوكمة	بين المجموعات	0.77	2	0.38	2.40	0.094
	داخل المجموعات	22.57	141	0.16		
	الكلي	23.34	143			
الإفصاح والشفافية	بين المجموعات	1.22	2	0.61	3.69	0.027
	داخل المجموعات	23.34	141	0.17		
	الكلي	24.56	143			
التعويضات والمكافآت	بين المجموعات	7.00	2	3.50	18.77	0.000
	داخل المجموعات	26.30	141	0.19		
	الكلي	33.30	143			
السلوك الأخلاقي	بين المجموعات	0.45	2	0.23	1.64	0.198
	داخل المجموعات	19.58	141	0.14		
	الكلي	20.03	143			
مستوى الحوكمة	بين المجموعات	0.92	2	0.46	6.36	0.002
	داخل المجموعات	10.20	141	0.07		
	الكلي	11.12	143			

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (28) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05 ≥ α) بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي ، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة اذ بلغت (6.36) ، وبمستوى دلالة (0.002) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ف المحسوبة

(3.69) وبمستوى دلالة (0.027) لمبدأ الإفصاح والشفافية و(18.77) وبمستوى دلالة (0.000) لمبدأ التعويضات والمكافآت وتعد هذه القيم دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من(0.05) باستثناء مجال وجود إطار فعال للحوكمة، حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (2.40) وبمستوى دلالة (0.094) و(1.64) وبمستوى دلالة (0.198) لمبدأ السلوك الأخلاقي وتعد هذه القيمة غير دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من (0.05)، ولتحديد مصادر الفروق في مجالات مبادىء الحوكمة فقد استخدم اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول (29)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي

المجال	المتوسط الحسابي	المؤهل العلمي	ماجستير	دكتوراة
الإفصاح والشفافية	4.42	بكالوريوس		*
	4.38	ماجستير		*
	4.81	دكتوراه		
التعويضات والمكافآت	3.97	بكالوريوس		*
	3.75	ماجستير		*
	4.86	دكتوراه		
مستوى الحوكمة	4.18	بكالوريوس		*
	4.13	ماجستير		*
	4.52	دكتوراه		

(*) تشير إلى إن فرق متوسطي الفئتين دال إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير دلالات الفروق في الجدول (29) إلى وجود الفروق بين مؤهل الدكتوراة ومؤهل البكالوريوس على كل مجال من المجالات المبينة بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح

الـدكتوراة صـاحبة المتوسـط الحسـابي الأكبـر، وظهـرت الفـروق بـين مؤهـل الـدكتوراة ومؤهـل الماجسـتير، بحيـث إن دلالـة هـذه الفـروق كانـت لصـالح الـدكتوراة صـاحبة المتوسـط الحسـابي الأكبر.

المطلب الثالث: نتائج متغير التخصص العلمي:

تـم حسـاب المتوسـطات الحسـابية والانحرافـات المعياريـة، بـين متوسـطات مبـادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير التخصص العلمي، كما يلي:

الجدول (30)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير التخصص العلمي

المجال	التخصص	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وجود إطار فعال للحوكمة	محاسبة	64	4.38	0.52
	إدارة أعمال	48	4.18	0.21
	اقتصاد	12	4.57	0.12
	أخرى	20	4.11	0.28
الإفصاح والشفافية	محاسبة	64	4.47	0.50
	إدارة أعمال	48	4.32	0.23
	اقتصاد	12	4.75	0.11
	أخرى	20	4.43	0.47
التعويضات والمكافآت	محاسبة	64	3.71	0.46
	إدارة أعمال	48	4.17	0.28
	اقتصاد	12	4.62	0.25
	أخرى	20	4.11	0.45
السلوك الأخلاقي	محاسبة	64	4.00	0.36
	إدارة أعمال	48	4.19	0.19
	اقتصاد	12	3.72	0.64
	أخرى	20	4.13	0.41
مستوى الحوكمة	محاسبة	64	4.14	0.32
	إدارة أعمال	48	4.22	0.16
	اقتصاد	12	4.42	0.14
	أخرى	20	4.20	0.35

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (29) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير التخصص العلمي، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة($0.05\leq \alpha$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (31) يبين ذلك:

الجدول (31)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير التخصص العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
وجود إطار فعال للحوكمة	بين المجموعات	2.73	3	0.91	6.17	0.001
	داخل المجموعات	20.61	140	0.15		
	الكلي	23.34	143			
الإفصاح والشفافية	بين المجموعات	1.87	3	0.62	3.84	0.011
	داخل المجموعات	22.69	140	0.16		
	الكلي	24.56	143			
التعويضات والمكافآت	بين المجموعات	11.74	3	3.91	25.42	0.000
	داخل المجموعات	21.56	140	0.15		
	الكلي	33.30	143			
السلوك الأخلاقي	بين المجموعات	2.57	3	0.86	6.88	0.000
	داخل المجموعات	17.46	140	0.12		
	الكلي	20.03	143			
مستوى الحوكمة	بين المجموعات	0.80	3	0.27	3.63	0.015
	داخل المجموعات	10.32	140	0.07		
	الكلي	11.12	143			

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (31) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير

التخصص العلمي، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة اذ بلغت (3.63) ، وبمستوى دلالة (0.015) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (6.17) وبمستوى دلالة (0.001) لمجال وجود إطار فعال للحوكمة و(3.84) وبمستوى دلالة (0.011) لمبدأ الإفصاح والشفافية و(25.42) وبمستوى **دلالة** (0.000) لمبدأ التعويضات والمكافآت و(6.88) وبمستوى دلالة (0.000) لمبدأ السلوك الأخلاقي وتعد هذه القيم دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من(0.05) ، ولتحديد مصادر الفروق في مجالات مبادىء الحوكمة، تم استخدام اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار

الجدول (32)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الاسلامية تبعاً لمتغير التخصص

المجال	المتوسط الحسابي	التخصص	إدارة أعمال	اقتصاد	أخرى
وجود إطار فعال للحوكمة	4.38	محاسبة			
	4.18	إدارة أعمال		*	
	4.57	اقتصاد			
	4.11	أخرى		*	
الإفصاح والشفافية	4.47	محاسبة			
	4.32	إدارة أعمال		*	
	4.75	اقتصاد			
	4.43	أخرى			
التعويضات والمكافآت	3.71	محاسبة	*	*	*
	4.17	إدارة أعمال		*	
	4.62	اقتصاد			*
	4.11	أخرى			
السلوك الأخلاقي	4.00	محاسبة			
	4.19	إدارة أعمال			

	3.72	اقتصاد	*		*
	4.13	أخرى			
أثر الحوكمة	4.14	محاسبة			
	4.22	إدارة أعمال		*	
	4.42	اقتصاد			
	4.20	أخرى			

(*) تشير إلى إن فرق متوسطي الفئتين دال إحصائياً

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تبين إن نتائج فروق المتوسطات في مجال وجود إطار فعال للحوكمة، وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الاقتصاد وإدارة الأعمال بحيث إن الدالة كانت لصالح تخصص الاقتصاد صاحب المتوسط الحسابي الأكبر، وفي نفس المجال فقد ظهرت الفروق بين تخصص الاقتصاد والتخصصات الأخرى بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح تخصص الاقتصاد صاحب المتوسط الحسابي الأكبر.

وفي مبدأ الإفصاح والشفافية فقد ظهرت الفروق بين تخصص الاقتصاد وتخصص إدارة الأعمال بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الاقتصاد صاحب المتوسط الحسابي الأكبر.

أما في مبدأ التعويضات والمكافات فقد كانت الفروق بين تخصص المحاسبة وباقي التخصصات (اقتصاد وإدارة أعمال وتخصصات أخرى) بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح التخصصات الأخرى التي كان المتوسط الحسابي لأي منها أكبر من المتوسط الحسابي لتخصص المحاسبة وفي نفس المجال فقد ظهرت فروق بين تخصص الاقتصاد وإدارة الأعمال بحيث إن الدالة كانت لصالح تخصص الاقتصاد صاحب المتوسط الحسابي الأكبر، وفي نفس المجال فقد ظهرت الفروق بين تخصص الاقتصاد والتخصصات الأخرى، بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح تخصص الاقتصاد صاحب المتوسط الحسابي الأكبر.

وفي مبدأ السلوك الأخلاقي فقد ظهرت الفروق بين تخصص الاقتصاد وإدارة الأعمال، بحيث إن الدلالة كانت لصالح تخصص الاقتصاد بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح تخصص إدارة الاعمال صاحب المتوسط الحسابي الأكبر وفي نفس المجال فقد ظهرت الفروق بين تخصص الاقتصاد والتخصصات الأخرى بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح التخصصات الأخرى صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر.

أما بالنسبة للفروق في الدرجة الكلية لمستوى مبادىء الحوكمة فقد ظهرت بين تخصص الاقتصاد وإدارة الأعمال بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح تخصص الاقتصاد صاحب المتوسط الحسابي الأكبر.

المطلب الرابع: نتائج متغير سنوات الخبرة

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، والجدول (33) يبين النتائج.

الجدول (33)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	سنوات الخبرة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
وجود إطار فعال للحوكمة	أقل من 5 سنوات	52	4.10	0.29
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	52	4.15	0.37
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	16	4.68	0.22
	أكثر من 15 سنة	24	4.76	0.20
الإفصاح والشفافية	أقل من 5 سنوات	52	4.20	0.40
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	52	4.33	0.29
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	16	4.94	0.06
	أكثر من 15 سنة	24	4.85	0.14
التعويضات والمكافآت	أقل من 5 سنوات	52	3.97	0.38
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	52	4.01	0.41
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	16	4.14	0.64
	أكثر من 15 سنة	24	3.90	0.68
السلوك الأخلاقي	أقل من 5 سنوات	52	4.01	0.33
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	52	4.22	0.28
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	16	4.00	0.40
	أكثر من 15 سنة	24	3.86	0.50
مستوى الحوكمة	أقل من 5 سنوات	52	4.07	0.29
	من 5إلى أقل من 10 سنوات	52	4.18	0.26
	من 10إلى أقل من 15 سنوات	16	4.44	0.20
	أكثر من 15 سنة	24	4.35	0.13

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

يلاحظ من الجدول (33) وجود فروق ظاهرية بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، ولتحديد فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات ذات دلالة إحصائياًعند مستوى الدلالة($\alpha \leq 0.05$) تم تطبيق تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (34) يبين ذلك:

الجدول (34)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
وجود إطار فعال للحوكمة	بين المجموعات	10.62	3	3.54	38.98	0.000
	داخل المجموعات	12.72	140	0.09		
	الكلي	23.34	143			
الإفصاح والشفافية	بين المجموعات	11.69	3	3.90	42.37	0.000
	داخل المجموعات	12.87	140	0.09		
	الكلي	24.56	143			
التعويضات والمكافآت	بين المجموعات	0.60	3	0.20	0.85	0.467
	داخل المجموعات	32.70	140	0.23		
	الكلي	33.30	143			
السلوك الأخلاقي	بين المجموعات	2.42	3	0.81	6.41	0.000
	داخل المجموعات	17.61	140	0.13		
	الكلي	20.03	143			
مستوى الحوكمة	بين المجموعات	2.33	3	0.78	12.36	0.000
	داخل المجموعات	8.79	140	0.06		
	الكلي	11.12	143			

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (34) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة ، وذلك استناداً إلى قيمة ف المحسوبة اذ بلغت (12.36) ، وبمستوى دلالة (0.00) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ف المحسوبة (38.98) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال وجود إطار فعال للحوكمة و(42.37) وبمستوى دلالة (0.000) لمبدأ الإفصاح والشفافية و(6.41) وبمستوى دلالة (0.000) لمبدأ السلوك الأخلاقي وتعد هذه القيم دالة إحصائياً؛ لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من(0.05) باستثناء مبدأ التعويضات والمكافآت حيث بلغت قيمة ف المحسوبة (0.85) وبمستوى دلالة (0.467) وتعد هذه القيم غير دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أكبر من(0.05) ، ولتحديد مصادر الفروق في مجالات مبادىء الحوكمة فقد استخدم اختبار شافيه للمقارنات البعدية والجدول لتالي يوضح نتائج هذا الاختبار.

الجدول (35)

نتائج اختبار شافيه للمقارنات البعدية لتحديد مصادر الفروق بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الاسلامية تبعاً لمتغير سنوات الخبرة

المجال	المتوسط الحسابي	سنوات الخبرة	من 5إلى أقل من 10 سنوات	من 10إلى أقل من 15 سنوات	أكثر من 15 سنة
وجود إطار فعال للحوكمة	4.10	أقل من 5 سنوات		*	*
	4.15	من 5إلى أقل من 10 سنوات		*	*
	4.68	من 10إلى أقل من 15 سنوات			
	4.76	أكثر من 15 سنة			
الإفصاح والشفافية	4.20	أقل من 5 سنوات		*	*
	4.33	من 5إلى أقل من 10 سنوات		*	*

	4.94	من 10إلى أقل من 15 سنوات			
	4.85	أكثر من 15 سنة			
السلوك الأخلاقي	4.01	أقل من 5 سنوات			
	4.22	من 5إلى أقل من 10 سنوات			*
	4.00	من 10إلى أقل من 15 سنوات			
	3.86	أكثر من 15 سنة			
مستوى الحوكمة	4.07	أقل من 5 سنوات		*	*
	4.18	من 5إلى أقل من 10 سنوات			
	4.44	من 10إلى أقل من 15 سنوات			
	4.35	أكثر من 15 سنة			

(*) تشير الى ان فرق متوسطي الفئتين دال إحصائياً.

المصدر: إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير نتائج الفروق في مجال وجود إطار فعال للحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية ومستوى الحوكمة إلى إنها كانت بين خبرة أقل من 5 سنوات والفئات الأطول خبرة وهي من (10 – أقل من 15 سنة) و (أكثر من 15 سنة)، بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الخبرات الأطول صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر .

كذلك فقد ظهرت فروق في مجال وجود إطار فعال للحوكمة ومبدأ الإفصاح والشفافية بين خبرة من (5 – أقل من 10 سنوات) من جهة و كل من الفئات الأطول خبرة وهي من (10 – أقل من 15 سنة) و (أكثر من 15 سنة) ، بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الخبرات الأطول صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر.

أما في مبدأ السلوك الأخلاقي فقد كانت الفروق بين فئة من (5 إلى أقل من 10 سنوات) وسنوات الخبرة الأطول (أكثر من 15 سنة)، بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الخبرة

الأقل وهي من(5 الى أقل من 10 سنوات) صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر وكما هو مبين في الجدول .

المطلب الخامس: نتائج متغير المصرف

تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمتغير المصرف ، والجدول (36) يبين النتائج.

الجدول (36)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار "ت" للفروق بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغير المصرف.

المجالات	اسم المصرف	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
وجود إطار فعال للحوكمة	الإسلامي الأردني	80	4.40	0.49	3.68	0.000
	العربي الإسلامي الدولي	64	4.16	0.19		
الإفصاح والشفافية	الإسلامي الأردني	80	4.57	0.48	4.52	0.000
	العربي الإسلامي الدولي	64	4.27	0.23		
التعويضات والمكافآت	الإسلامي الاردني	80	3.88	0.59	3.26	0.001
	العربي الإسلامي الدولي	64	4.13	0.25		
السلوك الأخلاقي	الإسلامي الأردني	80	3.97	0.46	3.48	0.001
	العربي الإسلامي الدولي	64	4.18	0.17		
مستوى الحوكمة	الإسلامي الأردني	80	4.20	0.35	0.36	0.714
	العربي الإسلامي الدولي	64	4.19	0.16		

المصدر : إعداد الباحثة، من نتائج التحليل الإحصائي، 2014م.

تشير النتائج في الجدول (36) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغير اسم المصرف، وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة اذ بلغت (0.36) ، وبمستوى دلالة

(0.714) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً ، كما بلغت قيمة ت المحسوبة (3.68) وبمستوى دلالة (0.000) لمجال وجود إطار فعال للحوكمة و(4.52) وبمستوى دلالة (0.000) الإفصاح والشفافية و(3.26) وبمستوى دلالة (0.001) لمجال التعويضات والمكافآت و(3.48) وبمستوى دلالة (0.001) لمجال السلوك الأخلاقي وتعد هذه القيم دالة إحصائية لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من(0.05).

الفصل الخامس

مناقشة نتائــج الدراسة

تكون هذا الفصل من المباحث الآتية:

- **المبحث الأول : مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة**

- **المبحث الثاني : مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة**

الفصل الخامس

مناقشة النتائج

تناول هذا الفصل مناقشة نتائج الدراسة من خلال استعراض مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة بالإضافة إلى مناقشة اختبار فرضيات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

المطلب الأول: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي (أ)

أشار الجدول (12) إلى إن مستوى مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.20) وبمستوى مرتفع، وتراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.44 – 3.99).

وقد يعزى ذلك الى وجود نظام فعال وقادر على توفير الثقة ومكافحة الفساد في المصارف الإسلامية، مما يعود عليها بمزيد من النجاح، ويدعم توسع عملياتها، وقد يعزى ذلك أيضاً إلى تحري الدقة من الناحيتين الشرعية والتنظيمية في تفصيل العقود وتحديد شروطها وأحكامها بما يبتعد عن أي تدليس أو جهالة من قبل المصارف الإسلامية الأردنية، وقد يعزى ذلك إلى مقدرة المصرف الإسلامي الأردني في تحقيق هدفين بنفس الوقت: هدف مالي؛ لتلبية طلبات المساهمين والمستثمرين، وهدف شرعي لتمكين؛ العمليات المصرفية من الناحية الشرعية.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة ريحاوي (2008)، التي أشارت إلى ارتفاع مستوى الحوكمة؛ مما يُشير إلى تحسن في التقييم الإجمالي لمعايير الحوكمة، إضافة إلى التزام الشركات المعنية بالمبادئ والإجراءات التي تصدرها الهيئة العامة لسوق المال، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة براون (Brown, Caylor ،2004)، التي أظهرت تتمتع الشركات عينة الدراسة

بمستوى حوكمة عالٍ بحيث تقوم بدفع التعويضات والمكافآت للموظفين، إلاّ إنها اختلفت مع نتائج دراسة بن ثابت وعبدي (2010)، التي أشارت إلى تدني مستوى تطبيق معايير ومبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية الجزائرية، ولعل السبب يعود إلى الاختلاف في الحدود المكانية للدراستيْن ، حيث أُجريت الدراسة السابقة في الجزائر، بينما أُجريت الدراسة الحالية في الأردن.

أ. مناقشة مبدأ إطار فعال للحوكمة

أشار الجدول (13) إلى إن أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لوجود إطار فعال للحوكمة كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.29) وبمستوى مرتفع، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً ، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.56– 4.08)، وقد يُعزى ارتفاع مستوى هذا المجال إلى مقدرة المصارف الإسلامية الأردنية على اتخاذ القرارات الضرورية التي من شأنها أن تُسهم في التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة، وقد يُعزى إلى تمكين الأنظمة المتبعة من تحديد حقوق وواجبات كل من المساهمين ومجلس الإدارة، ويُمكن أن يُعزى السبب إلى تناسق الأنظمة المطبقة في المصارف الإسلامية الأردنية، بالإضافة إلى إن انخفاض قيمة الانحرافات المعيارية ، إذ حازت جميعها على قيمة أقل من واحد صحيح، مما يدل على عدم تشتت المبحوثين في الإجابة على فقرات المجال، ما يدعم إجماعهم على الإجابة، الأمر الذي يرفع من قيمة المتوسطات الحسابية للمجال، وبالتالي حازت مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لوجود إطار فعال للحوكمة على المستوى المرتفع .

حيث جاءت نتائج الدراسة الحالية متفقة مع نتيجة دراسة تينج (Ting, 2006) ، التي أظهرت وجود أثر إيجابي لنظم الحوكمة على أداء الشركات، بالإضافة إلى أن آليات نظام الحوكمة تعمل بكفاءة وفاعلية عندما يكون لدى المديرين قناعة بأهمية الحوكمة.

ب.مناقشة مبدأ الإفصاح والشفافية

أشار الجدول (14) إلى أن أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمبدأ الإفصاح والشفافية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.44) وبمستوى مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.81– 4.25) ، وقد يُعزى سبب ارتفاع أثر الإفصاح والشفافية إلى التزام المصارف الإسلامية الأردنية بالممارسات المثلى لمعايير الحوكمة وفقًا لدليل الحوكمة الصادر عن سلطة النقد، والتزامها باستمرارية الإفصاح ، عبر وسائل سهلة الوصول إليها بتكلفة منخفضة، وقد يُعزى إلى تمكين العملاء من الاطلاع الجيد على أوضاع المصرف من خلال التقارير السنوية الصادرة عن المصارف الإسلامية الأردنية، والتي تتضمن معلومات كافية حول تطبيق مبادىء الحوكمة، بالإضافة إلى إمكانية إرجاع السبب إلى انخفاض قيمة الانحرافات المعيارية، إذ حازت جميعها على قيمة أقل من واحد صحيح، مما يدل على عدم تشتت المبحوثين في الإجابة على فقرات المجال، ما يدعم إجماعهم على الإجابة، الأمر الذي يرفع من قيمة المتوسطات الحسابية للمجال، وبالتالي حازت مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً للإفصاح والشفافية على المستوى المرتفع .

بذلك اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة نسمان (2009)، التي أظهرت ارتفاع أثر الإفصاح والشفافية للحوكمة، واختلفت مع نتائج دراسة المجالي (2009) التي أظهرت وجود درجة متوسطة في تطبيق أبعاد الحاكمية المؤسسية، وقد يُعزى السبب إلى الاختلاف في طبيعة عينة الدراستيْن، حيث تكونت عينة الدراسة السابقة من البنوك التجارية، بينما تكونت عينة الدراسة الحالية من المصارف الإسلامية، حيث إن هنا اختلاف في عملية التطبيق بين العينات إذ تستند المصارف الإسلامية على مبادىء الشريعة الإسلامية في تطبيقها لأبعاد الحوكمة، وإن

تبنت المعايير العالمية إلاّ إن مرجعيتها هي الشريعة الإسلامية، وهذا لم يحدث مع البنوك التجارية التي تستند على المعايير العالمية فقط.

ج.مناقشة مبدأ التعويضات والمكافآت

أشار الجدول (15) إلى إن أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمبدأ التعويضات والمكافآت كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.99) وبمستوى مرتفع، وجاء مستوى فقرات المجال مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.33– 3.81)، ولعل السبب يعود في ارتفاع أثر التعويضات والمكافآت إلى شمولية الأبعاد المعتمدة في تطبيق التعويضات والمكافآت لدى المصارف الإسلامية الأردنية، حيث تطبق وفق المستوى الوظيفي ووفق سنوات الخبرة ووفق المؤهل العلمي، ووفق كفاءة الأداء، ويُمكن القول أيضاً إن انخفاض قيمة الانحرافات المعيارية ، إذ حازت جميعها على قيمة أقل من واحد صحيح، مما يدل على عدم تشتت المبحوثين في الإجابة على فقرات المجال، ما يدعم إجماعهم على الإجابة، الأمر الذي يرفع من قيمة المتوسطات الحسابية للمجال، وبالتالي حازت مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً للتعويضات والمكافآت على المستوى المرتفع .

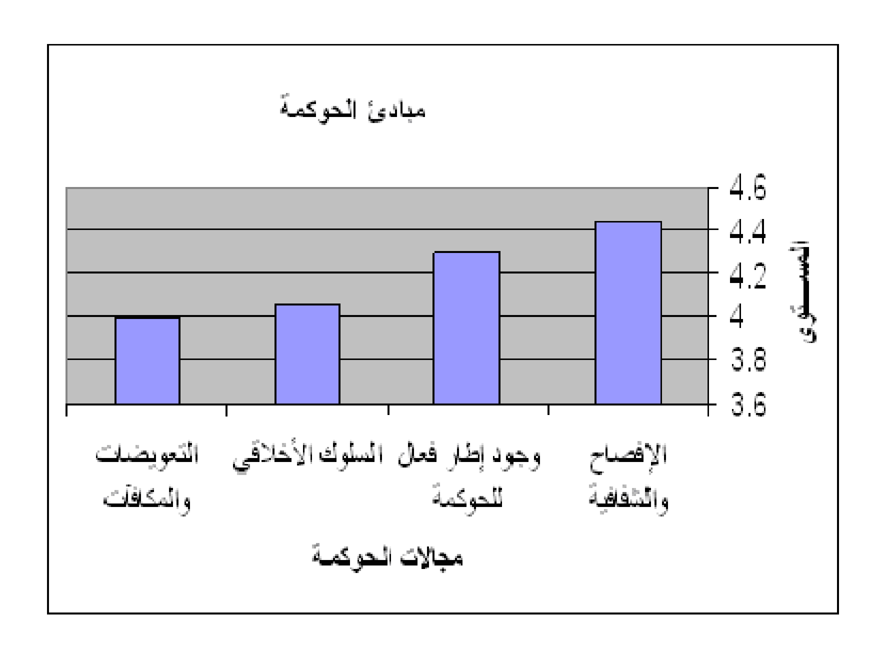
اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتيجة دراسة براون (Brown, 2004) التي أشارت إلى إن الشركات عينة الدراسة تتمتع بمستوى حوكمة عالٍ، بحيث تقوم بدفع التعويضات والمكافآت للموظفين، والأرباح لحملة الأسهم، إلاّ إنها اختلفت مع نتائج دراسة المجالي (2009) ، التي أشارت إلى وجود درجة متوسطة في تطبيق أبعاد الحوكمة، ولعل السبب يعود إلى الاختلاف في طبيعة عينة الدراستيْن ، حيث تكونت عينة الدراسة السابقة من البنوك التجارية، بينما تكونت عينة الدراسة الحالية من المصارف الإسلامية.

د.مناقشة مبدأ السلوك الأخلاقي

أشار الجدول (16) إلى إن أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمبدأ السلوك الأخلاقي كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.06) وبمستوى مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.42– 3.83) ، ولعل السبب يعود في ارتفاع أثر السلوك الأخلاقي إلى التزام المصارف الإسلامية بنشر دليل الأخلاقيات من خلال التقارير السنوية الناجمة عنها، بالإضافة إلى التزامها بتوزيع دليل الأخلاقيات على الموظفين، لتدريبهم عليه ولضمان تطبيقة؛ الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الانحرافات المعيارية لفقرات المجال عن الواحد صحيح، مما يدل على إجماع المبحوثين على الإجابة وعدم تشتتهم، وبهذا ترتفع قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات السلوك الأخلاقي ، الأمر الذي يدعم حيازة المجال على المستوى المرتفع.

بذلك اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة نسمان (2009)، التي أظهرت ارتفاع مستوى الجانب الأخلاقي للحوكمة.

ويمكن للشكل (2) أن يُوضح أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية كما يلي:



الشكل (2)

أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية

المصدر : إعداد الباحثة، 2014م.

يتضح من خلال الشكل (2) إنه يُمثل مستوى مبادىء الحوكمة لدى المصارف الإسلامية الأردنية،إذ يُظهر الشكل ارتفاع مستويات مبادىء الحوكمة كافة، حيث تبيّن حيازة مبدأ الإفصاح والشفافية للحوكمة على المستوى الأعلى ارتفاعاً مقارنة بمجالات الحوكمة الأخرى، ويليه مجال وجود إطار فعال للحوكمة، وتبين أيضاً حيازة مبدأ التعويضات والمكافآت على المستوى الأقل ارتفاعاً مقارنة مع المجالات الأخرى.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي (ب)

أشار الجدول (17) إلى إن فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً ، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.31) وبمستوى مرتفع، وجاء مستوى المجالات مرتفعاً، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(4.33 – 4.29)، وجاء في الرتبة الأولى مبدأ الإفصاح والشفافية بمتوسط حسابي(4.33) وبمستوى مرتفع ، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال معايير

الأداء بمتوسط حسابي (4.29) وبمستوى مرتفع، ولعل السبب يعود إلى ارتفاع مستوى معايير فاعلية التدقيق الداخلي والمتمثلة بالمعايير الخاصة ومعايير الأداء، مما أثر على المستوى الكلي للمعايير؛ الأمر الذي يدعم ارتفاع مستوى فاعلية التدقيق الداخلي بنسبة 86% تقريباً.

جاءت نتائج هذه الدراسة متفقة مع نتائج دراسة شاهين (2008)، التي أشارت إلى إن دائرة التدقيق الداخلي تلعب دوراً مهماً في العمل على زيادة كفاءة عمليات التمويل في المصارف الاسلامية، بحيث يُؤدي إلى ارتفاع مستوى فاعلية التدقيق الداخلي، واختلفت مع نتائج دراسة العمري، وعبد الغني (2006)، التي أشارت إلى حيازة معايير التدقيق الداخلي في المصارف اليمنية على الدرجة الضعيفة، ولعل السبب يُعزى إلى الاختلاف في الحدود المكانية وفي طبيعة العينة أيضاً ، حيث طُبقت الدراسة السابقة في اليمن وتكونت عينتها من البنوك التجارية، في حين طُبقت الدراسة الحالية في الأردن وتكونت عينتها من المصارف الإسلامية.

أ.مناقشة مجال المعايير الخاصة: (الاستقلالية والموضوعية، العناية المهنية، وجودة التدقيق):

أشار الجدول (18) إلى أن فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً للمعايير الخاصة: (الاستقلالية والموضوعية، العناية المهنية، وجودة التدقيق) كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.33) بأهمية نسبية(86.60) ، ولعل السبب يعود في ارتفاع مستوى مجال المعايير الخاصة لفاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية إلى ارتفاع مستويات المعايير الخاصة كالاستقلالية والموضوعية، والعناية المهنية ، وجودة التدقيق، مما أثر على مجال المعايير الخاصة الكلي ، حيث حاز على المستوى المرتفع، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الانحرافات المعيارية لفقرات المجال عن الواحد صحيح، مما يدل على إجماع المبحوثين على الإجابة وعدم تشتتهم، وبهذا ترتفع قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات كلٍ من

الاستقلالية والموضوعية والعناية المهنية، وجودة التدقيق، الأمر الذي يدعم حيازة المجال على المستوى المرتفع.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كاهيل Cahil،(2006) التي أظهرت ارتفاع مستوى التدقيق وكفاءته مما أدى إلى ارتفاع مستوى أداء موظفي المصرف.

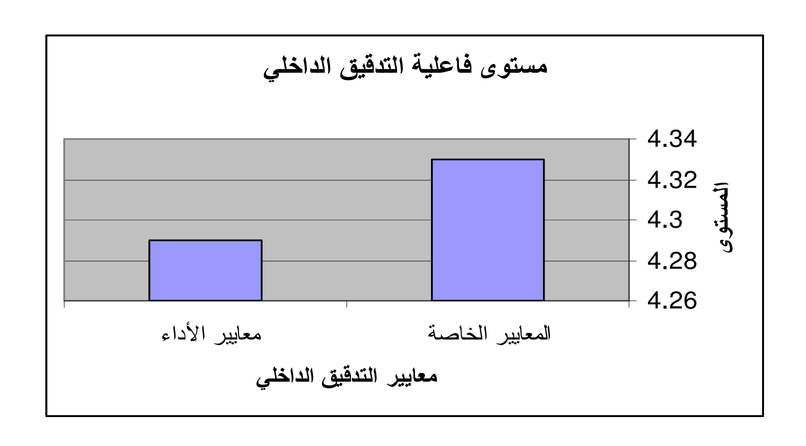
ب.مناقشة مجال معايير الأداء: (إدارة الأنشطة، تقييم وتطوير إدارة المخاطر، طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق) :

أشار الجدول (19) إلى أن فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية تبعاً لمعايير الأداء كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.29) وبمستوى مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.31– 4.28)، وجاءت في الرتبة الأولى إدارة الأنشطة بمتوسط حسابي (4.31) وفي الرتبة الثانية جاءت طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بمتوسط حسابي (4.29) ، وجاءت في الرتبة الأخيرة تقييم وتطوير إدارة المخاطر و توصيل النتائج بمتوسط حسابي (4.28) وأهمية نسبية (85.60) وقد يُعزى سبب ارتفاع مستوى معايير الأداء إلى ارتفاع مستوى كلٍ من إدارة الأنشطة و طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق تقييم وتطوير إدارة المخاطر و توصيل النتائج ، حيث أثر ذلك على المستوى الكلي للمجال فجاء مرتفعاً ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض قيمة الانحرافات المعيارية لفقرات المجال عن الواحد صحيح، مما يدل على إجماع المبحوثين على الإجابة وعدم تشتتهم، وبهذا ترتفع قيمة المتوسطات الحسابية لفقرات كلٍ من: (إدارة الأنشطة، طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق، تقييم وتطوير إدارة المخاطر، و توصيل النتائج) الأمر الذي يدعم حيازة المجال على المستوى المرتفع.

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة شاهين (2008)، التي أشارت إلى إن دائرة التدقيق الداخلي تلعب دوراً مهماً في العمل على زيادة كفاءة عمليات التمويل في المصارف

الاسلامية، بحيث يُؤدي إلى ارتفاع مستوى فاعلية التدقيق الداخلي، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة نسمان (2009)، التي أظهرت أن تطبيق التدقيق الداخلي أسهم في تحسين مستوى الحوكمة لإنجاز العديد من الأهداف، كما اتفقت مع نتائج دراسة النونو (2009)، التي أظهرت ارتفاع مستوى تطبيق معايير التدقيق الداخلي لدى المصارف الإسلامية العاملة في قطاع غزة، إلاّ أنها اختلفت مع نتائج دراسة المساعدة (2006) حيث أظهرت النتائج تدني دور التدقيق الداخلي ولعل السبب يعود إلى الاختلاف في طبيعة الأهداف التي سعت الدراستيْن إلى تحقيقها، حيث سعت الدراسة السابقة إلى الكشف عن دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر في المصارف التجارية، في حين سعت الدراسة الحالية إلى التعرف على مستوى فاعلية التدقيق الداخلي لدى المصارف الإسلامية الأردنية.

من هنا يُمكن توضيح فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية من خلال الشكل الآتي:



الشكل (3)

فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية

المصدر: إعداد الباحثة، 2014م.

يتضح من خلال الشكل (3) إنه يُمثل فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية،إذ يُظهر الشكل ارتفاع مستويات معايير التدقيق الداخلي، حيث تبيّن حيازة المعايير

الخاصة للتدقيق الداخلي على المستوى الأعلى ارتفاعاً، وتبين أيضاً حيازة معايير الأداء على المستوى الأقل ارتفاعاً.

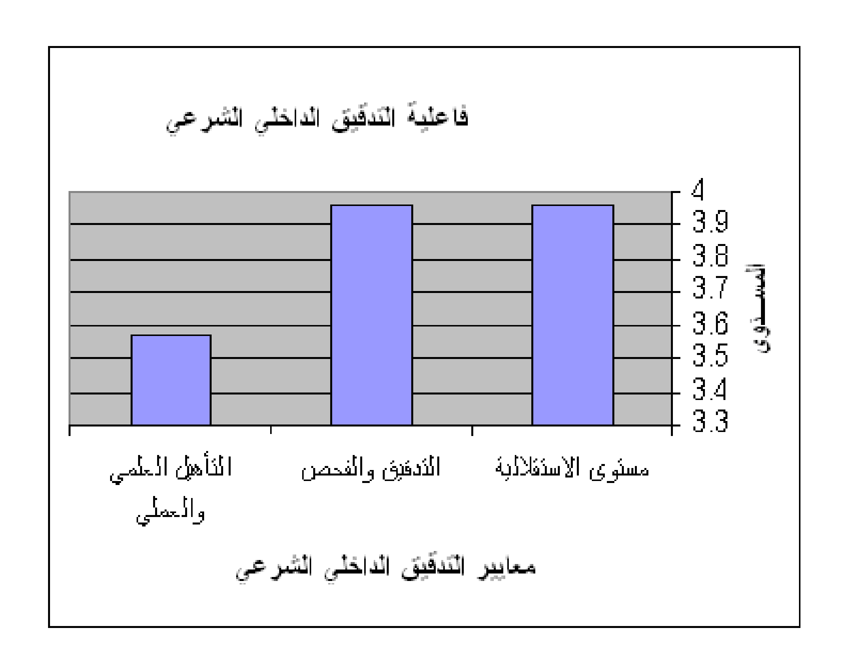
المطلب الثالث: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي (ج)

أشارت الجداول (20) و(21) و (22) إلى إن فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية كان مرتفعاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.82) وبمستوى مرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين(3.96 – 3.57)، وجاء في الرتبة الأولى مستوى الاستقلالية ومستوى التدقيق والفحص بمتوسط حسابي(3.96) وبمستوى مرتفع، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال التأهيل العلمي والعملي بمتوسط حسابي (3.57) وبمستوى متوسط، وقد يُعزى السبب في ارتفاع مستوى الاستقلالية إلى ارتباط عمل المدقق الشرعي إدارياً بإدارة المصارف الإسلامية، وإلى مكافأة المدقق الشرعي من قبل المصارف الإسلامية الأردنية وفق عدد جلسات التدقيق ووفق مكافأة مقطوعة سنوياً ، ويُمكن القول بالنسبة لارتفاع مستوى التدقيق والفحص للمدقق الشرعي، فقد يُعزى ذلك إلى الاهتمام المستمر الذي يبديه المدقق الداخلي الشرعي في اطلاعه على المستندات التي يتطلبها العمل وفي إعداده تقارير دورية عن سير العمل بحيث تُرفع لهيئة الرقابة الشرعية، أما مستوى التأهيل العلمي والعملي للمدقق الشرعي فقد جاء متوسطاً وقد يُعزى ذلك إلى حاجة المدقق الشرعي إلى الإلمام بأصول المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية، لذا فإن تمتعه بالخبرة المناسبة في مجال عمله ليس كما ينبغي ، ومع هذا فقد أثر المستوى المرتفع لمجاليْ الاستقلالية والتدقيق والفحص، على المستوى الكلي لفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ، حيث جاء مرتفعاً.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة الرفاعي(2005)، التي أظهرت كفاءة أنظمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، إذ تحقق كفاءة مناسبة للتأكد من دقة البيانات

المحاسبية فيه، وتحقق كفاءة مناسبة للتأكد من مدى شرعية المعاملات والعقود ومطابقتها للشريعة الإسلامية.

هذا ويُمكن توضيح مستوى فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية من خلال الشكل الآتي:



الشكل(4)

فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية

المصدر: إعداد الباحثة، 2014م.

يتضح من خلال الشكل (4) إنه يُمثل فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية،إذ يُظهر الشكل حيازة معياريْ (الاستقلالية، التدقيق والفحص) على المستوى الأعلى مقارنة بمعيار التأهيل العلمي والعملي، إذ تبين حيازته على الرتبة الأخيرة في خانة المستوى المتوسط.

من هنا فقد تم مناقشة الإجابة عن الأسئلة الفرعية للسؤال الرئيس ، ويُمكن مناقشة ما أشار إليه الجدول (24) بوجود أثر إيجابي لمبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي

بمعاييره كافة، حيث بلغت قيمة التأثير (0.517)؛ الأمر الذي يشير إلى إنه في حالة تطبيق مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية فإن ذلك يزيد من فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية بقيمة (0.517) ، وقد يُعزى السبب إلى اهتمام المدققين الداخليين بالاطلاع على المبادىء العالمية لحوكمة المؤسسات وربطها بمعايير التدقيق الداخلي المحلية ؛ الأمر الذي يُسهم في ارتفاع مستوى الأداء المهني لديهم، مما يدعم ترابط وإيجابية العلاقة بين مبادىء الحوكمة ومعايير فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية.

حيث اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة براون Brown (2004)، التي أظهرت وجود إثر إيجابي بين جودة الحوكمة وبين مؤشرات الأداء في التدقيق المالي جميعاً، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة ريحاوي (2008)، التي أشارت إلى وجود أثر قوي بين مستوى الحوكمة وتطبيق قوانين التدقيق الداخلي .

ويُمكن مناقشة ما أشار إليه الجدول (25) بوجود أثر سلبي لمستوى مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي بمعاييره كافة، حيث بلغ مستوى تأثير مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي (−0.165) وهو تأثير سلبي بدرجة ضعيفة ؛ الأمر الذي يُؤكد بأن عملية تطبيق مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية لا تُؤثر في فاعلية التدقيق الداخلي، ولعل السبب يعود إلى غياب عملية توحيد المرجعية الشرعية لصناعة التدقيق الشرعي لدى المصارف الإسلامية الأردنية، الأمر الذي لا يُلزم التدقيق الشرعي بالمراقبة الحثيثة لأعمال المصرف الإسلامي وأنشطته من حيث التزامها بالأحكام الشرعية، ولا يُلزمه في إبداء الرأي الشرعي في صيغ العقود اللازمة لأعمال المصرف وأنشطته ، الأمر الذي يدعم ضعف العلاقة بين مبادىء الحوكمة وفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي.

اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة ريحاوي (2008)، التي أشارت إلى وجود تأثير قوي بين مستوى الحوكمة وتطبيق قوانين التدقيق والشرعي، ولعل السبب يُعزى إلى الاختلاف في طبيعة عينة الدراستيْن وأهدافهما والحدود المكانية لهما، حيث هدفت الدراسة السابقة إلى تحليل ودراسة وتقييم دور هيئة سوق المال والدوائر التابعة لها في السلطنة في تطبيق مبادئ الحوكمة والرقابة على الشركات المساهمة وتوجيهها، وتكونت عينها من شركتي عُمان للإسمنت وأريج للزيوت النباتية، بالإضافة إلى أنها طُبقت في سلطنة عُمان، في حين هدفت الدراسة الحالية فيما يتعلق بتحقيق السؤال الخامس والفرضية الثانية إلى الكشف عن العلاقة بين مبادىء الحوكمة وفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي، وتكونت عينتها من المصارف الإسلامية الأردنية، وطُبقت في الأردن.

المبحث الثاني: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني وفرضيات الدراسة

المطلب الأول: مناقشة نتائج متغير الجنس:

أشارت نتائج الجدول (26) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغير الجنس، وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة اذ بلغت (0.03) ، وبمستوى دلالة (0.975) للدرجة الكلية، حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً،إذ إنها أكبر من (0.05)، الأمر الذي يدعم قبول فرضية الدراسة التي تُشير إلى إنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغير الجنس.

وقد يعزى ذلك إلى إن مبادىء الحوكمة تكتسب الصفة الإلزامية في تطبيق بنودها، ولا يوجد لمتغير الجنس أثراً في التعاطي معها، نظراً لأن بيئة العمل واحدة ذات طبيعة متجانسة إلى حد كبير مما يؤثر في تبني ثقافة وتوجهات متجانسة بين الموظفين، سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة النونو (2009) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في مدى التزام المدققين الداخليين بتطبيق معاييرالتدقيق الداخلي في البنوك الإسلامية،لايختلف باختلاف المتغيرات، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة العمري، وعبد الغني (2006) التي أظهرت عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية تُعزى للمتغيرات الشخصية .

المطلب الثاني: مناقشة نتائج متغير المؤهل العلمي:

أشارت نتائج الجداول (27) و(28) و(29) إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين مؤهل الدكتوراة ومؤهل البكالوريوس على كل مجال من المجالات المبينة بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الدكتوراة صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر؛ الأمر الذي يدعم رفض فرضية الدراسة التي تُشير إلى إنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى " وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي".

وقد يعزى ذلك إلى إن حملة مؤهل الدكتوراة يمتلكون الصفات العلمية والعملية، بحيث يكون لديهم المقدرة على الاستنباط في القضايا المستجدة، متمكنين، عالمين بالأعراف السائدة في

الأوساط المالية أكثر من حملة المؤهلات الأخرى، مما يعني إنه كلما ارتفع مستوى المؤهل العلمي للموظف كلما كان دوره متميزاً في التعامل مع مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية .

اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة ريحاوي (2008)، التي أشارت إلى وجود فروق دالة إحصائياً تُعزى للمؤهل العلمي ولصالح المؤهلات العليا.

المطلب الثالث: مناقشة نتائج متغير التخصص العلمي:

أشارت نتائج الجداول (30) و(31) و(32) إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين تخصص الاقتصاد وإدارة الأعمال على المجال الكلي، بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح تخصص الاقتصاد صاحب المتوسط الحسابي الأكبر، الأمر الذي يدعم رفض فرضية الدراسة التي تُشير إلى إنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغير التخصص العلمي، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى " وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغير التخصص العلمي ولصالح تخصص الاقتصاد ".

وقد يعزى ذلك إلى إن أصحاب تخصص الاقتصاد لديهم المقدرة على جمع وتحليل المعلومات والإحصاءات والأرقام من مصادر متعددة حول الحالة الاقتصادية والتنبوء بالاتجاهات المستقبلية للاقتصاد العام أو المتعلق بقطاع المصارف، وإعطاء نصائح وتوجيهات حول رسم السياسات الاقتصادية وحل المشكلات لتحسين الحالة الاقتصادية العامة أو في قطاع معين بناءً

على الدراسات ونتائج التحليلات ودراسة الجدوى الاقتصادية لمشاريعٍ مختلفة، وإمكانية الاستثمار فيها بكفاءة مقارنة مع الآخرين أصحاب التخصصات الأخرى.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة نسمان (2009) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة تُعزى إلى التخصص العلمي .

المطلب الرابع: مناقشة نتائج متغير سنوات الخبرة:

أشارت نتائج الجداول (33) و(34) و(35) إلى وجود فروق دالة إحصائياً بين خبرة (أقل من 5 سنوات) والفئات الأطول خبرة وهي من (10 – أقل من 15 سنة) و (أكثر من 15 سنة)، بحيث إن دلالة هذه الفروق كانت لصالح الخبرات الأطول صاحبة المتوسط الحسابي الأكبر، الأمر الذي يدعم رفض فرضية الدراسة التي تُشير إلى إنه: " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة، وبالتالي قبول الفرضية البديلة التي تُشير إلى " وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغير سنوات الخبرة ولصالح أصحاب الخبرة الكبيرة".

وقد يعزى ذلك إلى إن أصحاب الخبرة الطويلة الذين يتمتعون بخبرة 10 سنوات تقريباً، تتوفر لديهم قناعة كبيرة بمزايا مبادىء الحوكمة ، بحكم طول خدمتهم وخبراتهم والتجارب التي مروا فيها، وكذلك الدورات التدريبية والمؤتمرات التي خضعوا لها، إذ يؤثر ذلك إيجاباً على

مستواهم المهني، ويزيد من الثقة الممنوحة لهم من قبل المساهمين والأسواق المالية وأصحاب المصالح الآخرين.

وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة نسمان (2009) التي أظهرت وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة تُعزى إلى سنوات الخبرة .

المطلب الخامس: مناقشة نتائج متغير المصرف:

أشارت نتائج الجدول (36) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq \alpha$) بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغير اسم المصرف، وذلك استناداً إلى قيمة ت المحسوبة اذ بلغت (0.36) ، وبمستوى دلالة (0.714) للدرجة الكلية حيث تعد هذه القيمة غير دالة إحصائياً، الأمر الذي يدعم قبول فرضية الدراسة التي تُشير إلى إنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى إلى متغير اسم المصرف،

وقد يعزى ذلك إلى عملية التعاطي مع مبادىء الحوكمة ومعايير التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية ، بحيث تتم من خلال مصدرٍ واحد يتمثل في البنك المركزي، بالإضافة إلى إنها تتم في بيئة إسلامية مصرفية متشابهة إلى حدٍ ما، الأمر الذي يُسهم في تبني توجهات متجانسة نحو التعامل مع الحوكمة والتدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي.

كذلك، اتفقت نتائج هذه الدراسة مع دراسة العمري، وعبد الغني (2006) التي أشارت إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي في البنوك التجارية اليمنية وحجم البنك .

المبحث الثالث: النتائج والتوصيات

الفرع الأول : النتائج

1) حيازة مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية على الأثر المرتفع، بنسبة (84.00%)، وبذلك جاءت جميع مبادىءالحوكمة في خانة الأثر المرتفع.
2) ومبدأ الإفصاح والشفافية هو الأكثر معرفةً ودرايةً في عملية التعامل معه في المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك وفق قناعات المبحوثين، نظراً لحيازته على الرتبة الأولى في خانة المستوى الأكثر ارتفاعاً (4.44) وبنسبة (88.80%)، ويليه مبدأ إطار فعال للحوكمة (4.29) وبنسبة (88.80%) .
3) كما تبين أن مبدأ التعويضات والمكافآت هو الأقل معرفة ودراية في عملية التعامل معه في المصارف الإسلامية الأردنية، وذلك وفق قناعات المبحوثين، لحيازته على الرتبة الأخيرة في خانة المتوسط الأقل ارتفاعاً (3.99) وبنسبة (88.80%).
4) حيازة فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية على المستوى المرتفع، حيث جاء في خانة المتوسط المرتفع (4.31) وبنسبة (86.20%).
5) حيازة فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية على المستوى المرتفع ، حيث جاء في خانة المتوسط المرتفع (3.82) وبنسبة (76.40%).
6) وجود أثر إيجابي بين مستوى مبادىء الحوكمة وفاعلية التدقيق الداخلي وفق معايير الأداء والمعايير الخاصة،إذ بلغت قيمته (0.523).
7) وجود أثر سلبي بين مستوى مبادىء الحوكمة وفاعلية التدقيق الداخلي الشرعي، إذ بلغت قيمته (−0.165).

8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغيريْ الجنس واسم المصرف.

9) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى للمتغيرات: (المؤهل العلمي ولصالح حملة الدكتوراة، التخصص العلمي ولصالح الاقتصاد، سنوات الخبرة ولصالح أصحاب الخبرة الطويلة).

الفرع الثاني: التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1) على المصارف الإسلامية أن تعمل على تطوير القوانين الخاصة بالتعويضات والمكافآت والتي قد تكون غير كافية في بعض الأوقات، فينبغي مراجعتها وتطويرها .

2) أن تولي الجهات القانونية والرقابية التي لها علاقة بالحوكمة في المصارف الإسلامية، مبادىء الحوكمة كافة، الاهتمام الأكبر في العمل وبصورة متناسقة.

3) على المصارف الإسلامية أن تُعطي أهمية بالغة حول تطبيقات معايير الأداء الخاصة بالتدقيق الداخلي بشكل أكبر مما هو مطبق فعلاً.

4) أن تعمل المصارف الإسلامية على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على الوجه الصحيح.

5) أن يتابع المدقق الداخلي باستمرار التطورا ت والمستجدات في مجال العلوم المتعلقة بالمراجعة والتدقيق.

6) للإسهام في إثراء القرارات الشرعية للتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية، توصي الدراسة بإنشاء مجلس أعلى للفتوى يتكون من صفوة العلماء ذوى المعرفة الرفيعة بأحكام الشرع والمعاملات المصرفية، حول أهمية أن يلم المدقق الشرعي بأصول المعاملات المالية، وحول أهمية حصوله على درجة أكاديمية في مجال عمله كمدقق شرعي .

7) على المصارف الإسلامية أن تبذل العناية المهنية اللازمة في متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الشرعي .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

القرآن الكريم

الكتب

ـ حماد، طارق عبد العال (2005). "**تطبيقات الحوكمة في المصارف**"، الاسكندرية:الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع.

ـــ ـــــــــــــــــــ(2007). " **إدارة المخاطر أفراد - إدارات - شركات - بنوك** " الإسكندرية: الدار الجامعية للتوزيع والنشر، ص 25.

ـــ ـــــــــــــــــــ(2008). " **الحاكمية المؤسسية:المفاهيم- المبادئ- التجارب- المتطلبات للقطاع العام والخاص والمصارف**"، طبعة 2، الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

. الدسوقي، إيهاب (2001). "**دور القطاع الخاص في إدارة شؤون الدولة والمجتمع**"،القاهرة: مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة للنشر .

. سليمان، محمد (2006). "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**"، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

ـ شحاتة، حسين (2005). "**محاسبة المصارف الإسلامية**" ، القاهرة: مكتبة التقوى للطباعة والنشر والتوزيع .

. عاشور، يوسف حسين (2002). " **مقدمة في إدارة المصارف الإسلامية**" ، رام الله: د.ن.

. علي،عبدالوهاب و شحاتة، شحاتة (2005)."**مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة**"، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر والتوزيع.

عيسى، مهند حنا نقولا (2009). "**إدارة مخاطر المحافظ الائتمانية**" ، عمّان: دار الراية للنشر والتوزيع.

ـ القبطان، محمد (2006). "**قواعد المراجعة في أعمال البنوك**"، القاهرة: دار النصر للنشر والتوزيع.

. القرشي، عبد الله (2001). " **آليات الحوكمة في البنوك ودورها في تحسين الأداء المصرفي**" ، بيروت: اتحاد المصارف العربية.

- الكايد، زهير (2003). " **الحكمانية: قضايا وتطبيقات** " ، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية للنشر.

. المنجد (2002). **المنجد في اللغة والأعلام / باب الحاء** ، ط39، بيروت: دار المشرق للنشر والتوزيع، ص 146.

<u>**الدوريات**</u>

. إبراهيم، أحمد علي (1998). " التأصيل المهني للمراجعة الداخلية – دراس ة تطبيقية "، ***مجلة البحوث والدراسات التجارية***، جامعة بنها، العدد الأول.

. خليل، عبد اللطيف محمد (2003). " نموذج مقترح لإدارة وتقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية في ضوء توجهاتها المعاصرة – بالتطبيق على البنوك التجارية، ***مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة جامعة الزقازيق***، 25(1+2).

. ريحاوي، مها محمود رمزي (2008). " الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات : حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية" ، ***مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية***، جامعة دمشق،كلية العلوم الإدارية، 24(1).

- سويدان، ميشيل وأبوزريق، بلال(2013). " مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي الدولية في شركات الكهرباء الأردنية " ، ***المجلة الأردنية في إدارة الأعمال***، 9(3).

. شويدح،أحمد ذياب(2003). دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة"، ***مجلة الجامعة الإسلامية***، 11(2).

. الصيفي، عبد الله علي و حوامدة، سهيل أحمد (2014). " تطوير عمل هيئة التدقيق الشرعي في البنك الإسلامي الأردني "، ***مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون***، الجامعة الأردنية، 41(2) .

- عبد الإله، محمد الرملي (1994)." إطار مقترح لمعايير المراجعة الداخلية في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات"، ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة***، 8(2).

- العمري، أحمد محمد وعبد الغني، فصل عبد الفتاح (2006). **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك اليمنية**، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، الجامعة الأردنية، آذار، 2(3).

- الفزيع، محمد عواد (2010). " دليل إجراءات التدقيق الشرعي" ، ***مجلة الشريعة والقانون***، العدد 41، جامعة الشارقة ، الإمارات.

- القشي، ظاهر والخطيب، حازم (2006). " الحاكمية المؤسسية بين المفهوم وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية " ، ***مجلة اربد للبحوث العلمية***، 10(1).

المؤتمرات والندوات والملتقيات والحلقات النقاشية

- إبراهيم، محمد عبد الفتاح(2005)." نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية"، دراسة مقدمة إلى ***المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات***، جامعة القاهرة،المنعقد في الفترة من 21–23 يونيو.
- بن ثابت ، علال و عبدي ، نعيمة (2010). الحوكمة في المصارف الإسلامية ، دراسة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، **مقدمة لندوة اليوم الدراسي حول التمويل الإسلامي: واقع وتحديات** ، جامعة عمار ثليجي: الأغواط، الجزائر، 9 ديسمبر.
- عمر، محمد عبد الحليم(2005). " حوكمة الشركات: تعريف مع إطلاله إسلامية " ، **ورقة عمل أساسية، الحلقة النقاشية الثالثة والثلاثون للاقتصاد الإسلامي**، جامعة الأزهر، مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، 23 إبريل.
. العياشي، فداد (2009)."الرقابة الشرعية ودورهافي ضبط أعمال المصارف الإسلامية: أهميتها، شروطها، وطريقة عملها"،***المؤتمر الإسلامي***، *الدورة التاسعة عشرة*، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، للفترة من 25–27 مايو.
- مخلوف، أحمد (2009). "الأزمة المالية العالمية واستشراف الحل باستخدام مبادئ الإفصاح والشفافية وحوكمة الشركات من منظور إسلامي" ، ***الملتقى العلمي الدولي بعنوان: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية***، جامعة عباس فرحات . سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير، الجزائر، للفترة الواقعة بين 20–21 أكتوبر.
. مشعل، عبد الباري بن محمد علي (2004). "استراتيجية التدقيق الشرعي الخارجي: المفاهيم وآلية العمل"،***المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين*** ، للفترة من 3–4 أكتوبر.
- ميخائيل، أشرف حنا (2005). "أهمية دور معايير المراجعة وأطرافها لضمان فعالية حوكمة لشركات"، ***المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية الاقتصادية***، الجزء الأول،جامعة الاسكندرية،كلية التجارة،في الفترة من12–17 سبتمبر.
. الناصر، خالص حسن يوسف و النعيمي، عبد الواحد غازي محمد حسين (2012). "***الرقابة الداخلية وفقًا للمعايير الدولية والإسلامية: (دراسة تحليلية مقارنة)*** "، بحث مقدم إلى

المؤتمر العلمي الدولي الرابع(المؤتمر العلمي السابع)وتحت شعار توظيف القدرات الالكترونية للارتقاء بمستوى الخدمات في مدينة كربلاء المقدسة /كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة كربلاء، للفترة من 24–25 ، نيسان.

. ناصر، سليمان وبن زيد، ربيعة(2013). "**دور الحوكمة في إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية**" ،***المؤتمر الدولي الثامن بعنوان: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات***، **جامعة حسيبة بن بوعلي:الشلف، الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المنعقد في 19 و20 نوفمبر.

<u>**الرسائل الجامعية**</u>

- الأغا، عماد سليم (2011). "**دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثيقية البيانات المالية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر: غزة، فلسطين ص 17.

. جودة، فكري عبد الغني محمد(2008). "**مدى تطبيق مبادى الحوكمة المؤسسية في المصارف الفلسطينية وفقاً لمبادىء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومبادىء لجنة بازل للرقابة المصرفية** " ، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة ، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

- السلامي، عارف عتيق (2005) . " **مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي** "، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال غير منشورة، جامعة آل البيت:المفرق، الأردن.

- المرعي، نبيه توفيق (2009) " **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية :دراسة ميدانية** " ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة جدارا، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية : إربد، الأردن .

- نسمان، إبراهيم إسحاق (2009). " **دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة**"،رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

- النونو، كمال محمد سعيد كامل (2009). " **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة** "، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشورة، الجامعة الإسلامية: غزة، فلسطين.

الإنترنت

- بورقبة، شوقي (2009). " **الحوكمة في المصارف الإسلامية**"، جامعة فرحات عباس: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، الجزائر، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2012/3/18م،متوفر: www.chawki62000@yahoo.f .

- خليل، محمد أحمد إبراهيم(2005). " **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات لمحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية** ، دراسة نظرية تطبيقية تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2014/8/24، متوفر: http://www.infotechaccountants.com .

. الرفاعي، فادي محمد (2005). " **تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في المصارف الإسلامية**" ، دراسة واردة في منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى،تقديم العميد البروفسور ريمون يوسف فرحات، دمشق، سوريا، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2012/3/18م، متوفر: www.syriandays.com/finance/?page=show&select_page=3&id .

- رواني، بو حفص محمد وبن ساحة، علي قدور(2010). "**سبل تطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في ظل مبادئ الحوكمة المصرفية**"، دراسة مقدمة لجامعتي :عمار ثليجي بالأغواط، الجزائر وجامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ5/7 2013، متوفر: www.iefpedia.com ، ص 2.

. شاهين ، لونا محمد عزمي (2008). " **تدقيق عمليات تمويل المرابحة: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الاردنية** " ، دراسة في العلوم المالية والإدارية ، معدة من الدكتورة لونا، جامعة البلقاء التطبيقية: السلط ، الأردن، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2012/3/18م ، متوفر: www.iefpedia.com .

- قنطقجي، سامر مظهر (2009). "**التدقيق الشرعي والمحاسبي في المؤسسات المالية الإسلامية**" ، بحث من خلال مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ، الجامعة الاسكنافية، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/9/9، متوفر: www.**kantakji**.com/media/2467/206.pdf .

. المجالي، آمال (2009)." **مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية، وأثرها في الفاعلية التنظيمية في البنوك التجارية العاملة في الأردن** " ، تم استرجاع معلومات الدراسة عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2012/3/18م ، متوفر: **www.meu.edu.jo/library/634436361519830000** .

. المساعدة، عبد الحميد فليّح (2006). الواردة في دراسة شاهين (2008) بعنوان: " **دور المدقق الداخلي في تقييم عمليات إدارة المخاطر في المصارف التجارية**"، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2012/3/18م، متوفر: www.iefpedia.com .

ـ معهد المدققين الأمريكي (2011). " **المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي** " ترجمة خلف عبد الله الوردات، تم استرجاع المعلومات عن الموقع الإلكتروني بتاريخ 2014/9/5، متوفر: www.stoptrainingnow.com.

. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(2007)."**مبادىء الحوكمة**"، كتاب المنظمة، تم استرجاع المعلومات عن الشبكة الإلكترونية بتاريخ 2014/8/27 ، متوفر: www.economist.com/.../**organisation-economic-coopera** .

بنوك وأوراق بحثية

ـ البنك الإسلامي الأردني(2013). "**دليل الحاكمية المؤسسية**" ، عمّان: دائرة الدراسات والأبحاث.

. البنك العربي الإسلامي الدولي(2011)." **دليل الحاكمية المؤسسية** "، عمّان: الأردن .

. البنك المركزي الأردني (2000). "**قانون البنوك: قانون رقم (28)** "، الجريدة الرسمية، عمّان، الأردن.

. ـ (2007)، "**دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك** ":،عمّان، الأردن.

. الخطيب، خالد وقريط، عصام (2009). " **مفاهيم الحوكمة وتطبيقاتها** " ،بحث مقدم إلى كلية الاقتصاد/ جامعة دمشق: سوريا.

ـ القطان، محمد أمين علي(2004). **الرقابة الشرعية في مؤسسات صناعة الخدمات المالية الإسلامية: دراسة شرعية تطبيقية**".

ـ معهد المدققين الأمريكي (2010). "**التدقيق الداخلي ومعاييره**"، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق .

ـ يوسف، محمد حسن(2007). " **محددات الحوكمة ومعاييرها**" ، ورقة بحثية مقدمة لبنك الاستثمار المصري.

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية

Periodicals

- Cahill, Edward, (2006). "Audit Committee and Internal Audit Effectiveness in a Multinational Bank Subsidiary: A case Study". ***The Journal of Banking Regulation***, Vol, 7, No 9.
- Carey, Peter; Subramaniam, Nava; & Wee Ching, Karin Chua,(2006). "Internal audit outsourcing in Australia**"**, ***Journal compilation, Accounting and Finance*, **Vol 46,No11.

Conferences

- Alamgir, M, (2007). Corporate Governance: A Risk Perspective, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, ***a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo***, May, 7 – 8.

Internet

- Basioudis, Ilias G.(2007) **"Aligning the Internal Audit function with Strategic Objectives",** Institute of Internal Auditors, UK and reland, FHFB Office of Supervision Examination Manual, April, On Line, Available at: www.aston.ac.uk/aston.../staff/.../dr-ilias-basioudis .

-Brown, Lawrence D. and Caylor , Marcus L., 2004 , "Corporate Governance and Firm Performance", On Line, Available at: www.nccuir.lib.nccu.edu.tw/simple-search

- Gerrit Sarens, (2007) "The role of internal auditing in corporate governance: qualitative and quantitative insights on the influence of organizational characteristics" Dissertation doctor, On Line, Available at: www.aabri.com/OC2012Manuscripts/OC12069.pdf

- OECD, (2009). "**Principals of Corporate Governance**", Organization for Economic co- Operation and Development Publication Services, On Line Available: http://www.oecd.org.

- Ting, H., I., (2006).“ When does corporate governance add value“ The Business Review, Cambridge, Vol 5, No 2, On Line Available: www.bizresearchpapers.com/Paper-15.pdf .

Others

- The Institute of Internal Auditors (IIA) web site,(2011). International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (Standards).

الملاحـق

الملحق (1)

الاستبانة بصورتها الأولية

جامعة العلوم الإسلامية العالمية

كلية الدراسات العليا

قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الأستاذ الدكتور .... المحترم

تحية طيبة وبعد:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة بعنوان "أثر مبادىء الحوكمة في فعالية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية " ، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في العلوم المالية والمصرفية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية، وبما أنكم تتمتعون بخبرة علمية عظيمة، ودراية واسعة، فإنني أرجو منكم التكرم بتحكيم فقرات أدوات الدراسة ، الأولى بعنوان: مستوى مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية ، والثانية بعنوان مستوى فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، والتالثة بعنوان: مستوى فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، من حيث:

. مدى ملاءمة الفقرات لمجالات الدراسة.

. مدى وضوح الفقرات.

. مدى سلامة الصياغة اللغوية.

. أية تعديلات أو مقترحات ترونها مناسبة .

شاكراً لكم حسن تعاونكم

الباحثة

تالا عارف علي خشمان

الجزء الأول :البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب لكلٍ من العبارات التالية:

المتغيرات الشخصية:

. الجنس:

ذكر □ أنثى □

. المؤهل العلمي:

بكالوريوس □ ماجستير□ دكتوراة □ أخرى (حدد) □.....

. التخصص العلمي:

محاسبة □ إدارة أعمال □ اقتصاد □ أخرى (حدد) □....

. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات □ 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات □

10 سنوات إلى أقل من 15 سنة □ أكثر من 15 سنة □ .

. المصرف:

البنك الإسلامي الأردني □ البنك العربي الإسلامي □

الجزء الثاني : الاستبانة الأولى

أثر مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية

أرى أن مستوى وجود إطار فعال للحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	المجال الأول: الإطار الفعال							
1	**تحدد الأنظمة حقوق وواجبات كل من المساهمين ومجلس الإدارة.**							
2	**يتخذ المصرف القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة.**							
3	**تتناسق الأنظمة المطبقة في المصرف مع أحكام القوانين ذات العلاقة بالحوكمة.**							
4	**يستعين المصرف بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة ووضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة بالمصرف.**							
5	**يهتم المصرف بتدريب الموظفين والمسئولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها.**							
6	**يتابع المصرف احدث الإصدارات لمعايير الحوكمة ويحرص على تطبيقها بما يضمن تطور الأداء.**							
7	**يدرك القائمين على إدارة المصرف المزايا التي تتحقق بتطبيق معايير الحوكمة من الميزة التنافسية**							

أرى أن أثر الإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	المجال الثاني :الإفصاح والشفافية							
8	**يُفصح المصرف عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية.**							
9	**يلتزم المصرف بنشر بياناته المالية بعد الموافقة عليها من سلطة النقد في الموعد المحدد.**							
10	**يلتزم المصرف بتعليق نسخة من حساباته الختامية في مكان بارز في فروعه ومكاتبه كافة لمدة شهر من تاريخ موافقة سلطة النقد عليها.**							
11	**يلتزم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المرتبطة بهيكل رأس المال.**							
12	**يلتزم المصرف باستمرارية الإفصاح بحيث تكون متاحة لجميع الأطراف، عبر وسائل سهلة الوصول إليها بتكلفة منخفضة.**							
13	**تشتمل التقارير السنوية للمصرف على معلومات كافية تمكن العملاء من الاطلاع الجيد على أوضاع المصرف.**							
14	**يتضمن التقرير السنوي للمصرف، بيان تطبيق المصرف لمبادئ الحوكمة .**							
15	**يلتزم المصرف بالممارسات المثلى لمعايير الحوكمة وفقًا لدليل الحوكمة الصادر عن سلطة النقد.**							

أرى أن أثر التعويضات والمكافآت في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	المجال الثالث: التعويضات والمكافآت							
16	**يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً للمستوى الوظيفي .**							
17	**يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً لسنوات الخبرة.**							
18	**يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً للمؤهل العلمي.**							
19	**يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً لتقييم الأداء.**							
20	**يتسم نظام المكافآت بالعدالة مقارنة بما هو مطبق بالمصارف الأخرى.**							
21	**يُعتمد نظام المكافآت من المجلس، بحيث يكون معروفاً لجميع العاملين.**							
22	**تُحدد مكافآت أعضاء المجلس من قبل لجنة التعويضات المنبثقة عن المجلس ، بحيث يتم الإفصاح عنها.**							

أرى أن أثر السلوك الأخلاقي في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	المجال الرابع: السلوك الأخلاقي							
23	**يوجد بالمصرف دليل أخلاقيات مكتوب، يحدد أخلاقيات عملية اتخاذ القرار.**							
24	**يوجد بالمصرف دليل أخلاقيات مكتوب، يحدد أخلاقيات السلوك الشخصي.**							
25	**يتم توزيع دليل الأخلاقيات على الموظفين، لتدريبهم عليه؛ من أجل ضمان تطبيقه بالشكل الأمثل.**							
26	**يحرص المصرف على ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات، بإلزام جميع موظفي المصرف بما جاء به.**							
27	**يلتزم المصرف بنشر دليل الأخلاقيات، بتضمين التقرير السنوي إجراءات المصرف لضمان تطبيقه.**							
28	**يوضح الدليل العواقب المترتبة على أي خرق لبنوده.**							

الجزء الثاني : الاستبانة الثانية

مستوى فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية

أرى أن مستوى الاستقلالية والموضوعية لدى التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	المحور الأول: المعايير الخاصة **البعد الأول: مستوى الاستقلالية والموضوعية**							
1	**يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير خارجي.**							
2	**تتبع إدارة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في البنك**							
3	**يمتلك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها.**							
4	**يمتلك المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية.**							
5	**يتأكد مدير التدقيق الداخلي من إن موظفيه لا يدققون أعمال قام بها أقرباء لهم.**							
6	**يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الا قتراحات والتوصيات حول ملاحظات المدقق الداخلي.**							
7	**يحرص المدقق الداخلي الجديد على عدم تدقيق أعمال دوائر أخرى.**							
8	**يحرص المدقق الداخلي على عدم تأثر عملية التدقيق بالعلاقات الشخصية .**							

أرى أن مستوى العناية المهنية لدى التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	المحور الأول: المعايير الخاصة البعد الثاني: مستوى العناية المهنية							
9	**يشرف مدير التدقيق الداخلي على تنفيذ العمل حسب خطوات البرنامج المعتمد.**							
10	**يمتلك المدقق الداخلي درايةً كافيةً بمعايير التدقيق الداخلي.**							
11	**يحرص المدقق الداخلي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته.**							
12	**يتمتع المدققين الداخليين كوحدة واحد ة متكاملة بالمعرفة المهارات الكافية والخاصة بالمهنة.**							
13	**يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي ليستند إليها عند أداء عمله.**							
14	**يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر .**							
15	**يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة الرقابة.**							
16	**يحرص مدير التدقيق على تأمين التعميمات الملائمة للمرؤوسين في بداية كل عملية مراجعة.**							

أرى أن مستوى جودة الرقابة لدى التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	المحور الأول: المعايير الخاصة **البعد الثالث: جودة التدقيق**							
17	**تتم عملية التقييم المستمر للمدقق الداخلي لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.**							
18	**يقوم المدقق الداخلي بتقويم الأداء باستخدام الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية.**							
19	**يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من انسجام المهام المطبقة مع الخطط والإجراءات والأنظمة.**							
20	**تخضع نتائج أعمال إدارة التدقيق الداخلي للتقييم من قبل جهات خارجية بشكل دوري.**							
21	**يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.**							
22	**يقوم المدقق الداخلي بتقييم العملية الإدارية بتقديم الخط ط المعتمدة لتحقيق أهداف الصرف.**							

أرى أن مستوى إدارة الأنشطة لدى التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	المحور الثاني: معايير الأداء **البعد الأول: إدارة الأنشطة**							
23	**يخطط المدقق الداخلي لكل عملية تدقيق وحدها .**							
24	**يحصل المدقق الداخلي على معلومات مسبقة تستخدم كأساس لعملية التدقيق.**							
25	**يدرس المدقق الداخلي النظام الداخلي الخاص بمجال التدقيق الداخلي.**							
26	**يتأكد المدقق الداخلي من أن موارد التدقيق الداخلي كافية .**							
27	**يقوم المدقق الداخلي بالحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة على خطة التدقيق.**							
	البعد الثاني: تقييم وتطوير إدارة المخاطر							
28	**يتأكد المدقق الداخلي من ملائمة الأهداف الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.**							
29	**يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية على السجلات فعالة.**							
30	**يتأكد المدقق الداخلي من فعالية الوسائل المستخدمة في حماية الأصول.**							
31	**يتأكد المدقق الداخلي من مطابقة الأصول مع السجلات بالجرد المفاجئ بشكل دوري.**							
32	**يتأكد المدقق الداخلي من وضع المصرف لمعايير كافية لتحقيق الأهداف.**							
33	**تسهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة في البنك.**							

أرى أن مستوى طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق لدى التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	المحور الثاني: معايير الأداء **البعد الثالث: طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق**							
34	**تحدد إدارة التدقيق أهداف النشاط الذي ستتم مراجعته.**							
35	**يقوم المدققين الداخليين برفع تقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها.**							
36	**يتضمن التقرير النهائي عن عملية التدقيق الداخلي الرأي الشامل للمدقق الداخلي.**							
37	**تتضمن التقارير أهداف عملية التدقيق.**							
38	**يتم متابعة المشاكل التي تظهرها تقارير المدقق الداخلي بسرعة.**							
	البعد الرابع: توصيل النتائج							
39	**يتناقل المدقق الداخلي نتائج التدقيق متضمنة أهداف المهمات.**							
40	**يتناقل المدقق الداخلي نتائج التدقيق متضمنة نتائج المهمات.**							
41	**يتناقل المدقق الداخلي نتائج التدقيق متضمنة التوصيات .**							
42	**تعمل إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى الجهات المناسبة**							

الجزء الثاني : الاستبانة الثالثة

مستوى فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية

أرى أن مستوى الاستقلالية ، والتأهيل العلمي والعملي في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	البعد الأول: مستوى الاستقلالية							
1	**يتم اعتماد تقارير المدقق الشرعي من هيئة الرقابة الشرعية.**							
2	**يرتبط عمل المدقق الشرعي إدارياً بإدارة المصرف الإسلامي.**							
3	**يُكافئ المدقق الشرعي وفق تقدير جهده في العمل، كعدد جلسات التدقيق مثلاً.**							
4	**يُكافئ المدقق الشرعي وفق تقدير جهده في العمل، وفق مكافأة مقطوعة سنوياً.**							
	البعد الثاني: التأهيل العلمي والعملي							
5	**يتمتع المدقق الشرعي بالخبرة المناسبة في مجال عمله.**							
6	**ينتسب المدقق الشرعي لسلك القضاء الشرعي.**							
7	**ينشر المدقق الشرعي العديد من الدراسات في مجال عمله.**							
8	**يُلم المدقق الشرعي بأصول المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية.**							
9	**يتمتع المدقق الشرعي بحصوله على درجة أكاديمية في مجال عمله كمدقق شرعي.**							

مستوى فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية

أرى أن مستوى التدقيق والفحص في المصارف الإسلامية الأردنية كالآتي:

الرقم	الفقـرات	مدى ملائمة الفقرات لمجالات الدراسة		مدى وضوح الفقرات		سلامة الصياغة اللغوية		التعديل المقترح
		غير ملائمة	ملائمة	غير واضحة	واضحة	غير سليمة	سليمة	
	البعد الثالث: التدقيق والفحص							
10	**يتناسب عدد المدققين الشرعيين مع حجم العمل المنوط بهم.**							
11	**يطلع المدقق الشرعي على المستندات التي يتطلبها العمل.**							
12	**يُجري المدقق الشرعي فحصاً لجميع أنواع المنتجات المصرفية، للتأكد من مطابقتها لفتاوي الهيئة الشرعية.**							
13	**يُعد المدقق الشرعي تقارير دورية ؛ ليقدمها لهيئة الرقابة الشرعية**							

الملحق (2)

قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	التخصص	مكان العمل
1	د. بندر أبو تايه	علوم مالية ومصرفية	جامعة البلقاء التطبيقية
2	د. معتصم الدباس	علوم مالية ومصرفية	جامعة البلقاء التطبيقية
3	د. وليد شواقفة	إدارة أعمال	الجامعة الأردنية

الملحق(3)
الاستبانة بصورتها النهائية

جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تهدف الدراسة إلى قياس أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، والتعرف على مستوى مبادىء الحوكمة، والتعرف على مستوى فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، وتعد هذه الدراسة جزءاً من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراة في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، من جامعة العلوم الإسلامية العالمية، بإشراف **الأستاذ الدكتور محمد صقر.**

يرجى التكرم بقراءة الفقرات، والإجابة عن الجزء الأول الذي يشمل البيانات الشخصية، والجزء الثاني ويشمل ثلاث استبانات: الأولى بعنوان: مستوى مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية، وتتكون من أربعة مجالات، والثانية بعنوان: مستوى فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية، وتتكون من محورين: (المعاييرالخاصة، ومعايير الأداء)، والثالثة بعنوان: مستوى فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، وتتكون من ثلاثة أبعاد.

هذا وسوف يكون لإجاباتكم/كن الأثر الفاعل على نتائج الدراسة، علماً بأنه سيتم معالجة البيانات المستوفاة بسرية تامة، وسوف تستخدم لغايات تحقيق أهداف هذه الدراسة فقط.

شاكرةً لكم حسن تعاونكم ودعمكم للبحث العلمي

الباحثة: تالا خشمان

الجزء الأول :البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) حول البديل المناسب لكلٍ من العبارات التالية:

المتغيرات الشخصية:

. الجنس:

ذكر □ أنثى □

. المؤهل العلمي:

بكالوريوس □ ماجستير□ دكتوراة □ أخرى (حدد) □.....

. التخصص العلمي:

محاسبة □ إدارة أعمال □ اقتصاد □ أخرى (حدد) □....

. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات □ من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات □

من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة □ أكثر من 15 سنة □ .

. المصرف:

البنك الإسلامي الأردني □ البنك العربي الإسلامي الدولي □

الجزء الثاني : الاستبانة الأولى

مستوى مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المجال الأول: وجود إطار فعال للحوكمة					
1	**تحدد الأنظمة حقوق وواجبات كل من المساهمين ومجلس الإدارة.**					
2	**يتخذ المصرف القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة.**					
3	**تتناسق الأنظمة المطبقة في المصرف مع أحكام القوانين ذات العلاقة بالحوكمة.**					
4	**يستعين المصرف بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة ووضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة.**					
5	**يهتم المصرف بتدريب الموظفين والمسئولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها.**					
6	**يتابع المصرف احدث الإصدارات لمعايير الحوكمة ويحرص على تطبيقها بما يضمن تطور الأداء.**					
7	**يدرك القائمين على إدارة المصرف المزايا التي تتحقق بتطبيق معايير الحوكمة من الميزة التنافسية**					
	المجال الثاني :الإفصاح والشفافية					
8	**يُفصح المصرف عن جميع المعلومات ذات الأهمية النسبية بشكل يضمن وصول المعلومات إلى جميع الأطراف المعنية.**					
9	**يلتزم المصرف بنشر بياناته المالية بعد الموافقة عليها من سلطة النقد في الموعد المحدد.**					
10	**يلتزم المصرف بتعليق نسخة من حساباته الختامية في مكان بارز في فروعه ومكاتبه كافة لمدة شهر من تاريخ موافقة سلطة النقد عليها.**					
11	**يلتزم المصرف بالإفصاح عن المعلومات المرتبطة بهيكل رأس المال.**					
12	**يلتزم المصرف باستمرارية الإفصاح بحيث تكون متاحة لجميع الأطراف، عبر وسائل سهلة الوصول إليها بتكلفة منخفضة.**					

مستوى مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
13	تشتمل التقارير السنوية للمصرف على معلومات كافية تمكن العملاء من الاطلاع الجيد على أوضاع المصرف.					
14	يتضمن التقرير السنوي للمصرف، بيان تطبيق المصرف لمبادئ الحوكمة .					
15	يلتزم المصرف بالممارسات المثلى لمعايير الحوكمة وفقًا لدليل الحوكمة الصادر عن سلطة النقد.					
	المجال الثالث: التعويضات والمكافآت					
16	يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً للمستوى الوظيفي .					
17	يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً لسنوات الخبرة.					
18	يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً للمؤهل العلمي.					
19	يطبق المصرف نظام للتعويضات والمكافآت وفقاً لتقييم الأداء.					
20	يتسم نظام المكافآت بالعدالة مقارنة بما هو مطبق بالمصارف الأخرى.					
21	يُعتمد نظام المكافآت من المجلس، بحيث يكون معروفاً لجميع العاملين.					
22	تُحدد مكافآت أعضاء المجلس من قبل لجنة التعويضات المنبثقة عن المجلس ، بحيث يتم الإفصاح عنها.					
	المجال الرابع: السلوك الأخلاقي					
23	يوجد بالمصرف دليل أخلاقيات مكتوب، يحدد أخلاقيات عملية اتخاذ القرار .					
24	يوجد بالمصرف دليل أخلاقيات مكتوب، يحدد أخلاقيات السلوك الشخصي.					
25	يتم توزيع دليل الأخلاقيات على الموظفين، لتدريبهم عليه؛ من أجل ضمان تطبيقه بالشكل الأمثل.					
26	يحرص المصرف على ضمان تطبيق دليل الأخلاقيات، بإلزام جميع موظفي المصرف بما جاء به.					
27	يلتزم المصرف بنشر دليل الأخلاقيات، بتضمين التقرير السنوي إجراءات المصرف لضمان تطبيقه.					
28	يوضح الدليل العواقب المترتبة على أي خرق لبنوده.					

الجزء الثاني : الاستبانة الثانية

مستوى فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: المعايير الخاصة **البعد الأول: مستوى الاستقلالية والموضوعية**					
1	يقوم المدقق الداخلي بعرض الحقائق التي أظهرها التدقيق بدون أي تأثير خارجي.					
2	تتبع إدارة التدقيق الداخلي لأعلى مستوى في الهيكل التنظيمي في البنك					
3	يمتلك المدقق الداخلي الحرية في اختيار الميادين والأنشطة التي يجب فحصها.					
4	يمتلك المدقق الداخلي صلاحيات كافية للقيام بأعماله بكفاءة وفعالية.					
5	يتأكد مدير التدقيق الداخلي من إن موظفيه لا يدققون أعمال قام بها أقرباء لهم.					
6	يتم اتخاذ الإجراءات المناسبة لتنفيذ الا قتراحات والتوصيات حول ملاحظات المدقق الداخلي.					
7	يحرص المدقق الداخلي الجديد على عدم تدقيق أعمال دوائر أخرى.					
8	يحرص المدقق الداخلي على عدم تأثر عملية التدقيق بالعلاقات الشخصية					
	المحور الأول: المعايير الخاصة **البعد الثاني: مستوى العناية المهنية**					
9	يشرف مدير التدقيق الداخلي على تنفيذ العمل حسب خطوات البرنامج المعتمد.					
10	يمتلك المدقق الداخلي درايةً كافيةً بمعايير التدقيق الداخلي.					
11	يحرص المدقق الداخلي على التحصيل العلمي المستمر لتطوير مهاراته.					
12	يتمتع المدققين الداخليين كوحدة واحد ة متكاملة بالمعرفة المهارات الكافية والخاصة بالمهنة.					
13	يحرص المدقق الداخلي باستمرار على متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الداخلي ليستند إليها عند أداء عمله.					
14	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة إدارة المخاطر .					
15	يأخذ المدقق الداخلي في الاعتبار عند بذل العناية المهنية اللازمة، كفاءة الرقابة.					
16	يحرص مدير التدقيق على تأمين التعميمات الملائمة للمرؤوسين في بداية كل عملية مراجعة.					

مستوى فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	المحور الأول: المعايير الخاصة **البعد الثالث: جودة التدقيق**					
17	**تتم عملية التقييم المستمر للمدقق الداخلي لبيان مدى الالتزام بمعايير التدقيق الداخلي.**					
18	**يقوم المدقق الداخلي بتقويم الأداء باستخدام الموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية.**					
19	**يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من انسجام المهام المطبقة مع الخطط والإجراءات والأنظمة.**					
20	**تخضع نتائج أعمال إدارة التدقيق الداخلي للتقييم من قبل جهات خارجية بشكل دوري.**					
21	**يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.**					
22	**يقوم المدقق الداخلي بتقييم العملية الإدارية بتقديم الخط ط المعتمدة لتحقيق أهداف الصرف.**					
	المحور الثاني: معايير الأداء **البعد الأول: إدارة الأنشطة**					
23	**يخطط المدقق الداخلي لكل عملية تدقيق وحدها.**					
24	**يحصل المدقق الداخلي على معلومات مسبقة تستخدم كأساس لعملية التدقيق .**					
25	**يدرس المدقق الداخلي النظام الداخلي الخاص بمجال التدقيق الداخلي.**					
26	**يتأكد المدقق الداخلي من أن موارد التدقيق الداخلي كافية .**					
27	**يقوم المدقق الداخلي بالحصول على الموافقة اللازمة من الإدارة على خطة التدقيق.**					
	البعد الثاني: تقييم وتطوير إدارة المخاطر					
28	**يتأكد المدقق الداخلي من ملائمة الأهداف الموضوعة من قبل مجلس الإدارة.**					
29	**يقوم المدقق الداخلي بالتحقق من أن النواحي الرقابية على السجلات فعالة.**					
30	**يتأكد المدقق الداخلي من فعالية الوسائل المستخدمة في حماية الأصول.**					
31	**يتأكد المدقق الداخلي من مطابقة الأصول مع السجلات بالجرد المفاجئ بشكل دوري.**					

مستوى فاعلية التدقيق الداخلي في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات					
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
32	يتأكد المدقق الداخلي من وضع المصرف لمعايير كافية لتحقيق الأهداف.					
33	تسهم أنشطة التدقيق الداخلي في تطوير إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة في البنك.					
	البعد الثالث: طبيعة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق					
34	تحدد إدارة التدقيق أهداف النشاط الذي ستتم مراجعته.					
35	يقوم المدققين الداخليين برفع تقارير عن نتائج التدقيق فور الانتهاء منها.					
36	يتضمن التقرير النهائي عن عملية التدقيق الداخلي الرأي الشامل للمدقق الداخلي.					
37	تتضمن التقارير أهداف عملية التدقيق.					
38	يتم متابعة المشاكل التي تظهرها تقارير المدقق الداخلي بسرعة.					
	البعد الرابع: توصيل النتائج					
39	يتناقل المدقق الداخلي نتائج التدقيق متضمنة أهداف المهمات.					
40	يتناقل المدقق الداخلي نتائج التدقيق متضمنة نتائج المهمات.					
41	يتناقل المدقق الداخلي نتائج التدقيق متضمنة التوصيات .					
42	تعمل إدارة التدقيق الداخلي بإيصال نتائج عملية التدقيق إلى الجهات المناسبة					

الجزء الثاني : الاستبانة الثالثة

مستوى فاعلية التدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
	البعد الأول: مستوى الاستقلالية					
1	**يتم اعتماد تقارير المدقق الداخلي الشرعي من هيئة الرقابة الشرعية.**					
2	**يرتبط عمل المدقق الداخلي الشرعي إدارياً بإدارة المصرف الإسلامي.**					
3	**يُكافئ المدقق الداخلي الشرعي وفق تقدير جهده في العمل، كعدد جلسات التدقيق مثلاً.**					
4	**يُكافئ المدقق الداخلي الشرعي وفق تقدير جهده في العمل، وفق مكافأة مقطوعة سنوياً.**					
	البعد الثاني: التأهيل العلمي والعملي					
5	**يتمتع المدقق الداخلي الشرعي بالخبرة المناسبة في مجال عمله.**					
6	**ينتسب المدقق الداخلي الشرعي لسلك القضاء الشرعي.**					
7	**ينشر المدقق الداخلي الشرعي العديد من الدراسات في مجال عمله.**					
8	**يُلم المدقق الداخلي الشرعي بأصول المعاملات المالية في الشريعة الإسلامية.**					
9	**يتمتع المدقق الداخلي الشرعي بحصوله على درجة أكاديمية في مجال عمله كمدقق شرعي.**					
	البعد الثالث: التدقيق والفحص					
10	**يتناسب عدد المدققين الداخليين الشرعيين مع حجم العمل المنوط بهم.**					
11	**يطلع المدقق الداخلي الشرعي على المستندات التي يتطلبها العمل.**					
12	**يُجري المدقق الداخلي الشرعي فحصاً لجميع أنواع المنتجات المصرفية، للتأكد من مطابقتها لفتاوي الهيئة الشرعية.**					
13	**يُعد المدقق الداخلي الشرعي تقارير دورية ؛ ليقدمها لهيئة الرقابة الشرعية**					

الملحق (4)

مصطلحات الدراسة المستخدمة

الرقم	المصطلح	المعنى باللغة الإنجليزية	المعنى باللغة العربية
1	OECD	Organization for Economic co- Operation & Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
2	IIA	The Institute of Internal Auditors	معهد المدققين الداخليين
3	IFC	International Finance Corporation	مؤسسة التمويل الدولية
4	IFAC	International Federation of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
5	IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقارير المالية

نموذج التفويـض

أنا تالا عارف علي خشمان ، أفوض جامعة العلوم الإسلامية العالمية بتزويد نسخ من أطروحتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: تالا عارف علي خشمان

التاريخ: / / 2014م

التوقيع: ....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الدراسة وعنوانها " **أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية** "

وأجيزت بتاريخ : / / 2014م .

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
الأستاذ الدكتور : محمد غرايبه ، رئيساً	....
الأستاذ الدكتور : ، مشرفاً	....
الدكتور : حسين سعيد ،عضواً	....
الدكتور : ، مشرفاً مساعداً	....
الدكتوره: هناء الحنيطي ،عضواً	....

تاريخ المناقشة: / / 2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى رمز الجود والكرم ، إلى والدي أطال الله في عمره.

إلى من روتني من شهدها الرائع وفرشت لي قلبها الواسع إلى والدتي أطال الله في عمرها.

إلى من رسم حياتي بأجمل واقع إلى زوجي حفظه الله.

إلى أبنائي الأعزاء أنس وعبد الله رعاهما الله في كل حين.

إلى من أعتز بسمائه وهوائه وترابه وطني الأردن الأمن والأمان عبر السنين.

الشكر والتقدير

أحمد الله سبحانه الذي وفقني على إتمام هذه الأطروحة، والصلاة والسلام على النبي الأمين، معلم البشرية ، صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى هذا الصرح العلمي الشامخ جامعة العلوم الإسلامية العالمية ، وإلى من فيها من أعضاء هيئة تدريسية وإدارية لهم مني جل الاحترام والتقدير.

كما أجد لزاماً علي أن أتقدم بالشكر والاحترام والتقدير إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور **محمد صقر**، لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة، وعلى الجهد الكبير الذي بذله، إذ أحاطني بلطفه ورعايته، وتوجيهاته السديدة التي انعكست آثارها جليةً على هذه الرسالة، أسأل الله سبحانه أن يبارك فيه،وأن يسدد على طريق الخير خطاه، وأن يحرسه بعينه التي لا تنام.

وأخص بهذا الشكر الدكتور الفاضل **وليد شواقفة** المشرف المشارك، فقد وجدته نعم المعلم والناصح والمعين، إذ منحني من وقته وأحاطني بملحوظاته وتوجيهاته القيمة، حفظه الله وجزاه الخير كله.

والشكر موصول للأساتذة أعضاء هيئة المناقشة الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الأطروحة، أسأل الله أن ينعم عليهم من فضله، وأن يرفع درجاتهم في الدنيا والآخرة، وأن يجزيهم عني خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الخبراء الذين قاموا بتحكيم أداة الدراسة، وكل الشكر والتقدير إلى من أسهم في تحليلٍ بيانات الدراسة، وإلى أفراد عينة الدراسة الذين أجابوا على فقرات أداة الدراسة، لهم جل الاحترام والتقدير.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحـق

الملخص باللغة العربية

أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية

إعداد الطالبة
تالا عارف علي خشمان
المشرف الرئيس: الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر
المشرف المشارك: الدكتور وليد محمد شواقفة

هدفت الدراسة إلى قياس أثر مبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية، وهدفت أيضاً إلى التعرف على فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية ، والكشف عن العلاقة بين تطبيق الحوكمة وفاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي، وتكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الآتي: ما أثر مبادئ الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي والتدقيق الداخلي الشرعي في المصارف الإسلامية الأردنية؟

وتكونت عينة الدراسة من موظفي الحوكمة وموظفي التدقيق الداخلي وموظفي التدقيق الشرعي لدى المصارف الإسلامية الأردنية ، والبالغ عددعم 150 موظفاً، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبانة وتحليليل بياناتها بواسطة استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة .

وأشارت النتائج إلى حيازة مبادىء الحوكمة (مبدأ إطار فعال للحوكمة ، مبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ التعويضات والمكافآت، مبدأ السلوك الأخلاقي) في المصارف الإسلامية الأردنية

علـى وجـود أثـر ، بنسـبة (84.00%)، ، بالإضـافة إلـى وجـود فعاليـة للتـدقيق الـداخلي وفعاليـة التدقيق الداخلي الشرعي ، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي لمبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الداخلي وفق معايير الأداء والمعايير الخاصة، إذ بلغت قيمتها (0.523)، ووجود أثر سلبي لمبادىء الحوكمة في فاعلية التدقيق الشرعي، إذ بلغت قيمتها (−0.165)، وعدم وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى لمتغيريْ الجنس واسم المصرف، وبالتالي وجود فروق دالة إحصائياً بين متوسطات مبادىء الحوكمة في المصارف الإسلامية الأردنية تعزى للمتغيرات :(المؤهل العلمي ولصالح حملة الدكتوراة، التخصص العلمي ولصالح الاقتصاد، سنوات الخبرة ولصالح أصحاب الخبرة الطويلة).

بناء على تلك النتائج توصي الدراسة : على المصارف الإسلامية أن تعمل على تطوير القوانين الخاصة بالتعويضات والمكافآت والتي قد تكون غير كافية في بعض الأوقات، فينبغي مراجعتها وتطويرها ، والعمل على تدعيم أركان ومقومات استقلالية المدقق الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه على الوجه الصحيح، وبذل العناية المهنية اللازمة في متابعة التطورات الحاصلة على معايير التدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية في الأردن .

الملخص باللغة الإنجليزية

Impact of Principles Governance in Efficiency of Internal and Shariah Audit in Jordanian Islamic Banks

by
Tala Aref Ali AL-Khashman

Major Supervisor
Prof. Mohammad Saqr

Co-Supervisor
Dr Waleed Shawaqfa

Abstract

This study aimed to measure the impact of principles governance in the efficiency of internal audit in Jordanian Islamic banks and to identify the level of efficiency of Shariah and internal audit in Jordanian Islamic banks , in addition to reveal the relation between the application of governance and the efficiency of Shariah and internal audit. The problem of the study was summarized by answering the following question : What is the impact of governance principles in internal Shariah and internal audit in Jordanian Islamic banks?

The sample of the study, which consisted of the administrators and the employees of internal and Sharaih audit in Islamic Jordanian banks, was 150 employees. And to achieve the objectives of the study, the analytical descriptive approach was adopted using the questionnaire which its data was analyzed using the appropriate statistical methods.

The most significant results of the study were as follows : The principles of governance in Jordanian Islamic banks got the high level with (84%) and so all the areas of governance principles were within the high level scope, in addition to the efficiency of internal and shariah audit which got high level, in addition to there was a good Impact of Principles

Governance in Efficiency of Internal audit (0.523) . Additionally, there was a negative Impact of Principles Governance in the efficiency of shariah audit (-0.165), There were no statistically significant differences between means of governance's principles in Jordanian Islamic banks attributed to gender and bank's name variables, There were statistically significant differences between the governance's principles in the Jordanian Islamic banks attributed to the following variables : the scientific qualification in favor of PhD holders , the scientific specialization in favor of economy and the years of experience in favor of those who have long experience.

Based on those results, the study recommended the following : A bout Jordanian islamic banks to develop laws of compensations and the rewards which may be insufficient most of times so they should be reviewed and developed, & Necessity to support the internal auditor's independence to enable him do his duties perfectly,& Exerting the necessary professional efforts in following up the developments of the Shariah's audit's standards in the Jordanian Islamic banks.